



دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS:17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية إستثمارات شركات التأمين المصرية

د/ محمد موسى علي شحاتة

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

ملخص البحث

تجسد الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 من حيث مبادئ الاعتراف، ومدائل القياس، ومنهجية وآليات العرض والافصاح التي يجب أن تتبعها شركات التأمين المصرية بمقتضى تطبيق هذا المعيار، وتحديد دور تطبيقه في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية كمعايير تنظيمية تسترشد بها الهيئات والجهات الإشرافية والرقابية في هذا المجال محلياً ودولياً، وبين تحسين ربحية إستثمارات شركات التأمين المصرية كمقياس موضوعي يعكس اقتصاديات الكيانات التأمينية بصورة دقيقة. وقدم الباحث منهجية نظرية تركز على أربعة أقسام رئيسية ترتبط بمتغيرات البحث وتحقق أهدافه، وكذلك دراسة تطبيقية على عينة مكونة من خمسة شركات تأمينية تعمل بالسوق المصري في مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات وهي (شركة مصر للتأمين، قناة السويس، المهندس، الدلتا، المجموعة العربية للتأمين) من خلال سلسلة زمنية مكونة من خمسة سنوات في الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ بواقع ٢٥ مشاهدة جسدت مؤشرات تقييم الأداء المالي لهذه الشركات قبل تطبيق معيار IFRS:17 مرة، وعقب تطبيقه كإطار تجريبي مرة أخرى، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية (الوصفية، تحليل التمايز المتعدد، تحليل الارتباط، تحليل المسار) من خلال برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفروض.

وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: يُسهم التكامل بين المعايير المحاسبية التي ترتبط بعقود التأمين IFRS:17 والمعايير التنظيمية الدولية II Solvency في تحسين مصداقية وعدالة التقارير المالية بشركات التأمين من حيث: دقة قياس وموضوعية المركز المالي، تحسين ربحية الأداء المالي، زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، والمساهمة في إعداد مؤشرات كافية ودقيقة لتقييم الأداء. كما تبين وجود تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة بشأن كل من مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية. فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة معنوية (عكسية) بين مؤشرات الملاءة المالية II Solvency وبين مؤشرات الربحية بهذه الشركات. وأخيراً كشفت نتائج الدراسة التطبيقية أن تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 يسهم في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية II Solvency وبين مؤشرات الربحية من خلال تخفيض درجة التأثير العكسي فيما بين هذه المؤشرات، الأمر الذي يكفل قيام الشركة بتكوين مصدات من الملاءة المالية تعزز قدرتها على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق، وكذلك توجيه استثماراتها نحو القنوات الاستثمارية التي تضمن تحقيق أعلى ربحية ممكنة.

■ **الكلمات المفتاحية:** معيار عقود التأمين IFRS:17، هامش الخدمة التعاقدية، تقديرات

التدفقات النقدية المستقبلية، الملاءة المالية II، ربحية الاستثمارات التأمينية.

The Role of applying The Insurance Contracts Standard (IFRS 17) in Activating The Relationship Between Solvency II and Investments Profitability of Egyptian Insurance Companies

Abstract

The research aims at studying and analyzing the requirements of the application of IFRS: 17 in terms of recognition principles, measurement approaches, methodology and mechanisms of presentation and disclosure to be followed by Egyptian insurance companies according to the application of this standard, and to determine the role of its application in activating the relationship between solvency indicators as regulatory standards guiding the supervisory and supervisory entities in this field locally and internationally, and improving the profitability of the investments of Egyptian insurance companies as an objective measure that accurately reflects the economics of insurance entities. The researcher presented a theoretical methodology based on four main sections related to the research variables and achieve its objectives, as well as an applied study on a sample of five insurance companies operating in the Egyptian market in the field of property and liability insurance (Misr Insurance Company, Suez Canal, Mohandes Co., Delta, gig-Egypt Insurance). Through a five-year time series from 2014 to 2018 of 25 views, the financial performance indicators for these companies were assessed before the IFRS17 was applied once, and applied another time as a trial framework, a range of statistical methods (Descriptive Analysis, Multiple Discriminant analysis, correlation analysis, path anal-

ysis) through SPSS software for data analysis and hypothesis testing. The researcher has concluded that: the integration between accounting standards related to insurance contracts IFRS: 17 and international regulatory standards Solvency II contributes to improve the credibility and fairness of financial reports in insurance companies in terms of: Accurate measurement and objectivity of the financial position, improve the profitability of financial performance, increase the level of disclosure And transparency, and contribute to the development of adequate and accurate indicators to assess financial performance. It was also concluded that there was a significant difference between the insurance companies under study on both the solvency and profitability indicators. In addition, there is a significant (inverse) relationship between Solvency II and the profitability indicators of these companies. Finally, the results of the applied study revealed that the application of the standard IFRS: 17 contributes to activate the relationship between solvency II indicators and profitability indicators by reducing the degree of adverse impact between these indicators, which enables the company to form a barrier of solvency enhance its ability to pay its obligations towards policyholders, as well as directing its investments towards investment channels that ensure the highest profitability.

Keywords: Standard of Insurance Contracts (IFRS:17), Contractual Service Margin(CSM), Estimates of Future cash Flows, Solvency II, Profitability of Insurance Investments.

القسم الأول

الإطار العام للبحث

أولاً : مقدمة البحث

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية وأبرز المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي حيث يرتبط ارتباطاً تكاملياً ببقية القطاعات الاقتصادية، ويسهم في إدارة الأخطار التي قد تتعرض لها الأصول الاقتصادية بمختلف هذه القطاعات، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذه القطاعات في ممارسة أنشطتها، وحرصت الهيئة العامة للرقابة المالية على تفعيل دور قطاع التأمين وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تحديث التشريعات المنظمة للنشاط التأميني. وتشير النتائج المالية لعام ٢٠١٨ إلى أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت ٠,٩١% عام ٢٠١٨، وبلغ معدل نمو أقساط التأمين ٢٣,٤% خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام الماضي. وقد قامت شركات التأمين بسداد تعويضات إجمالية بلغت ١٥,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ مقابل ١٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧. كما بلغت صافي استثمارات شركات التأمين ٩٩,٤ مليار جنيه في ٢٠١٨/٦/٣٠ بمعدل نمو ١٦% مقارنة بصافي استثمارات العام الماضي البالغة ٨٦ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي حقوق حملة الوثائق والتي تمثل التزامات شركات التأمين تجاه عملائها ٦١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ مقابل ٥٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧ بمعدل نمو نسبته ١٢%، وأخيراً بلغت حقوق المساهمين في شركات التأمين ٣٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ محققاً معدل نمو نسبته ٢٣,٣% مقارنة بحقوق المساهمين لعام ٢٠١٧ والتي بلغت قيمتها ٣١ مليار جنيه (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من أهمية قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول المتقدمة والنامية، إلا أن هذا القطاع واجه العديد من التحديات والصعوبات من أهمها تصاعد الأزمة المالية العالمية وتزايد الفضائح المالية الأخيرة لكبرى شركات التأمين البارزة، مثل شركة كيوي اليابانية للتأمين Kyoei Fire and Marine Insurance Company وشركة تشيودا اليابانية للتأمين Daaiichi Life Insurance Company، وأسندت كافة الدراسات والتقارير المهنية المتخصصة في هذا المجال مبررات حدوث هذه الانهيارات إلى العديد من الأسباب على رأسها غياب النظم المحاسبية الموحدة التي تُرسى مبادئ واضحة للاعتراف بالأصول والالتزامات

ومداخل دقيقة للقياس وأساليب ملاءمة للعرض والافصاح بما يضمن جودة التقارير المالية لشركات التأمين، وفي إطار تأكيد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أن تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP على الكيانات التأمينية لن يكون مناسباً حيث لا يقدم نظرة موضوعية ودقيقة بشأن اقتصاديات عقود التأمين، وذلك لأن الخط الفاصل بين الخدمة والاستثمار بالكيانات التأمينية غير واضح ومن ثم يصعب تحديد الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بعقود التأمين كنتيجة لعدم موضوعية ودقة تقييم المخاطر التي يمكن أن تختلف كثيراً طوال مدة العقد (Mignolet,2017).

واتساقاً مع الحقبة الجديدة للمحاسبة، حقق معيار عقود التأمين IFRS:17 طفرة كبيرة في نمط العرض التقليدي للقوائم المالية سعياً نحو تقديم معلومات أكثر شفافية وجودة وفي التوقيت المناسب، بحيث تُمكن مستخدميها من تقييم أثر العقود التي تدخل ضمن نطاق هذا المعيار على المركز والأداء المالي، وذلك من خلال إرساء مبادئ موحدة للاعتراف بعقود التأمين، وتحديد نماذج موضوعية للقياس، وتبني آليات وسياسات واضحة ومحددة للعرض والافصاح يجب أن تلتزم بها شركات التأمين في غضون عام ٢٠٢١، كما يحق لها التطبيق التطوعي في الوقت الحاضر شريطة قيامها بتطبيق معياري IFRS:9 و IFRS:15 (سلامة، ٢٠١٧).

وفي هذا السياق، أكد الاتحاد المصري للتأمين على أهمية الملاءة المالية Solvency II لشركات التأمين والتي تعد من أولويات اهتمامات الهيئات والمنظمات المشرفة على القطاع التأميني بالمستويين الدولي والمحلي، وقد تجلت أهميتها مع تواتر الأزمات المالية المحلية والعالمية في الآونة الأخيرة، وتعنى الملاءة المالية " القدرة على الوفاء وسداد الالتزامات تجاه حملة وثائق التأمين، وتضمن بشكل دائم لشركات التأمين وإعادة التأمين توافر مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين، وتلتزم الشركات هنا بامتلاك موجودات كافية للوفاء بجميع الالتزامات، والقدرة على سدادها عند استحقاقها". وتكمن أهمية الملاءة المالية في أنها تمثل حماية لمصالح حملة وثائق التأمين، من خلال الوفاء بمستحققاتهم في أوقاتها المحددة كما أنها تضمن نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، وتختلف مكونات هامش الملاءة حسب التنظيمات المختلفة للدول إلا أنها تتكون في العموم من رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة ونظراً لأهمية هامش الملاءة تعتمد الجهات الرقابية على قطاع التأمين فرض حد أدنى إلزامي من هامش الملاءة يتمشى مع حجم اكتتابها ومخاطرها (الاتحاد المصري للتأمين، ٢٠١٨؛ Stefan,2017).

(PWC,2017). ويسعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 ودورها في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية II Solvency ك معايير تنظيمية دولية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية.

ثانياً: مشكلة البحث

شهد قطاع التأمين في الآونة الأخيرة كأحد القطاعات الحيوية تباين كبير في إعداد وعرض التقارير المالية عبر التشريعات المختلفة، وتفاوت حاد في دقة وسلامة مؤشرات الأداء المالي من حيث كفاية وكفاءة الملاءة المالية وجودة ومصداقية معدلات الربحية، وذلك نتيجة غياب المبادئ والأسس والسياسات المحاسبية الموحدة التي تكفل المعالجات المحاسبية الصحيحة لعقود التأمين (سلامة، ٢٠١٧). الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام ٢٠٠٤ إلى إصدار معيار عقود التأمين IFRS:4 كإطلاقاً جديدة لفترة مؤقتة، بهدف إدخال مجموعة من التحسينات لتدعيم ملاءمة وشفافية التقارير المالية وذلك من خلال الارتكاز على بعدين: تمثل الأول في السماح للشركات بمواصلة ممارساتها المحاسبية، في حين تناول الثاني ضرورة التركيز على تعزيز الإفصاح عن المبالغ والتوقيعات ودرجات عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين. ولم تكن مصر بمعزل عن تبني هذه التحسينات حيث أخذت على عاتقها التوافق مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، فقد صدر المعيار المحاسبي المصري رقم " ٣٧ " عقود التأمين بموجب قرار وزير الاستثمار رقم " ٢٤٣ " لعام ٢٠٠٦ والذي تم تعديله عام ٢٠١٥.

وارتكازاً على ما قدمه معيار عقود التأمين IFRS:17 بفقرته الافتتاحية على وجود العديد من الأسباب التي دعت إلى ضرورة إصدار هذا المعيار نتيجة عدم قدرة معيار IFRS:4 ولاسيما المعيار المصري " ٣٧ " الذي يعد ترجمة للمعيار الدولي، على استيفاء المعالجة المحاسبية لعقود التأمين فضلاً عن مواجهة شركات التأمين الدولية والمحلية صعوبات كبيرة في تطبيق متطلباته، ويمكن إيجاز أوجه القصور فيما يلي (IFRS:17.IN4,2018).

- يعد IFRS:4 معيار مؤقت يسمح للشركات باستخدام بعض الممارسات المحاسبية المرتبطة بعقود التأمين، والتي تعكس متطلبات المحاسبة الوطنية، فضلاً عن أن المرونة في الممارسات المحاسبية وتعددتها عبر التشريعات المختلفة أدى إلى صعوبة توفير معلومات ملاءمة بشأن الكيانات التأمينية يسهل فهمها ومقارنتها من قبل المستثمرين والمحليين الماليين.

- صعوبة قياس عقود التأمين نتيجة طول فترة العقود التأمينية وكذلك تعقد مخاطرها، وعدم تداول تلك العقود في الأسواق، فضلاً عن احتواء بعض عقود التأمين على مكونات استثمارية.
- صعوبة التحديث الدوري للبيانات المالية بشركات التأمين خاصة فيما يتعلق بالتزامات التأمين، والمخاطر التي تعكس أثر التغيرات في البيئة الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار الفائدة.

وتمشياً مع التطورات الدولية المعاصرة وإرتقاءً بمهنة المحاسبة والمراجعة وتطويراً لقطاع التأمين المصري، وتدعيماً للشفافية والافصاح في ظل تزايد متطلبات الدقة والموضوعية في البيانات التي تحتويها التقارير المالية، تتجسد مشكلة البحث في دراسة وتحليل دور تطبيق متطلبات معيار IFRS:17 من حيث (مبادئ الاعتراف، ومداخل القياس، وآليات العرض والافصاح) في تفعيل العلاقة بين ركائز ومحددات الملاءة المالية II كمعايير تنظيمية دولية وبين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية. ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. ما هي متطلبات الاعتراف، والقياس، والعرض والافصاح المرتبطة بمعيار عقود التأمين IFRS:17؟ وما هي أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين المصرية بشأن استيفاء متطلبات تطبيق هذا المعيار؟
٢. ما هي محددات وركائز الملاءة المالية ٢ (SolvencyII) بشركات التأمين وفقاً لتعليمات الهيئات الدولية والمحلية للإشراف والرقابة على التأمين؟ وماهي مؤشرات قياسها وآليات الافصاح عنها في ضوء المعايير التنظيمية؟
٣. ما هي طبيعة العلاقة بين محددات وركائز الملاءة المالية وبين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية؟
٤. إلى أي مدى يسهم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وتحسين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية؟

ثالثاً: أهداف البحث

يتجسد الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 من حيث مبادئ الاعتراف، ومداخل القياس، ومنهجية وآليات العرض والافصاح التي يجب أن تتبعها شركات التأمين المصرية بمقتضى تطبيق هذا المعيار، وتحديد دور تطبيق

هذا المعيار في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية كمعايير تنظيمية دولية تسترشد بها الهيئات والجهات الرقابية والإشرافية في هذا المجال دولياً ومحلياً وتلتزم بمتطلباتها شركات التأمين، وبين تحسين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية كمقياس موضوعي يعكس اقتصاديات الكيانات التأمينية بصورة دقيقة. وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. بيان وتحليل متطلبات الاعتراف، والقياس، والعرض والافصاح المرتبطة بمعيار عقود التأمين IFRS:17، والكشف عن أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين المصرية بشأن استيفاء متطلبات تطبيق هذا المعيار.
٢. التعرف على محددات وركائز الملاءة المالية^٢ (SolvencyII) بشركات التأمين وفقاً لتعليمات الهيئات الدولية والمحلية للإشراف والرقابة على التأمين، والكشف عن مؤشرات قياسها وآليات الافصاح عنها في ضوء المعايير التنظيمية .
٣. تحديد طبيعة العلاقة بين محددات وركائز الملاءة المالية وبين ربحية استثمارات شركات التأمين.
٤. تحديد دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وتحسين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية مع تقديم دراسة تطبيقية.

رابعاً: أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث من حقيقة وجوهية المشكلة التي يتناولها بشأن طبيعة المعالجات المحاسبية التي ينطرق إليها معيار IFRS:17، والذي يستهدف توفير أسس موحدة للمحاسبة عن عقود التأمين وإعادة التأمين بما يضيف مزيد من الدقة والمصداقية والملاءمة للمعلومات المحاسبية التي تفصح عنها تقارير شركات التأمين للمستفيدين، ويمكن عرض أهمية البحث من الجانبين العلمي والعملي على النحو التالي:

١ - الأهمية العلمية

- تزايد التغيرات التي طرأت على الأنظمة والممارسات المحاسبية بشكل عام والتي ارتبطت بالنشاط التأميني بشكل خاص في الآونة الأخيرة، الأمر الذي دفع الأكاديميين والمهتمين بهذا المجال والقائمين على التنظيم إلى المطالبة بوجود قواعد وسياسات محاسبية موحدة تلقى القبول العام على المستوى الدولي بشأن عقود التأمين.

- تزايد الاهتمام بمحددات وركائز الملاءة المالية ٢ (SolvencyII) كمعايير تنظيمية دولية تسهم في استقرار قطاع التأمين وتعزز من قدرته على تجنب وإدارة المخاطر التي ترتبط بعقود التأمين، وهي بذلك تحاكي مقررات لجنة بازل ٢ في القطاع المصرفي.
- تقديم الضوابط والأطر المنهجية لمتطلبات معيار عقود التأمين IFRS:17 من حيث مبادئ الاعتراف، ونماذج القياس، وآليات العرض والافصاح ومدى اختلافها مع المعيار الدولي IFRS:4، ونظيره المصري رقم " ٣٧ " المعدل عام ٢٠١٥.
- تعزيز قدرة المحاسبين والمراجعين على فهم وتنفيذ المعالجات المحاسبية التي يتطلبها معيار IFRS:17 بشأن منهجية إعداد التقارير المالية اللازمة لقياس وتقييم أداء شركات التأمين، والتحقق من دقة وسلامة عرضها ومصداقية وعدالة المعلومات الواردة بها.

٢- الأهمية العملية

- يساعد تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 شركات التأمين المصرية في تعزيز المعلومات المحاسبية الملائمة من حيث قابليتها للفهم والمقارنة بما يفي بمتطلبات المستثمرين والمحليلين الماليين من جانب، والهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بالنشاط التأميني من جانب آخر.
- يُمكن معيار IFRS:17 شركات التأمين المصرية من استخدام أسلوب القيمة الحالية بدلاً من أسلوب التكلفة التاريخية عند المحاسبة عن التزامات عقود التأمين.
- تزايد إدراك مسؤولي شركات التأمين المصرية لأهمية وجود معلومات دقيقة ومتنوعة وموحدة من حيث المعالجات المحاسبية، تمكنهم من تجميع عقود التأمين لأغراض القياس والعرض والافصاح بشكل يعكس ربحية استثماراتها، التي لم يعد يعترف بها فوراً بل توزع على مدى فترة التغطية.
- تزايد حاجة شركات التأمين الدولية والمحلية إلى معلومات مالية وغير مالية بجودة وشفافية عالية وفي التوقيت المناسب، الأمر الذي يمكنهم من تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين وإدارتها بشكل مناسب حال حدوثها.
- حرص الهيئة العامة للرقابة المالية - كسلطة إشرافيه ورقابية على النشاط التأميني - على التحقق من سلامة المراكز المالية لشركات التأمين المصرية وقدرتها على مواجهة المخاطر وممارسة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خامساً: فروض البحث

في ضوء تساؤلات البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، واستناداً على استقراء الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

١. لا يوجد تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين - قناة السويس - المهندس - الدلتا - المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الملاءة المالية Solvency II.
٢. لا يوجد تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين - قناة السويس - المهندس - الدلتا للتأمين - المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الربحية.
٣. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الملاءة المالية Solvency II وبين مؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة.
٤. يسهم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية Solvency II وبين مؤشرات الربحية لشركات التأمين محل الدراسة.

سادساً: منهج البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو التالي:

- ١- **المنهج الاستقرائي:** في ظل هذا المنهج اهتم الباحث بدراسة وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث، وكذلك التقارير الدورية والاصدارات المهنية المتخصصة في الأنشطة التأمينية، فضلاً عن الرجوع إلى القانون رقم " ١٠ " لعام ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الرقابة على التأمين في مصر، وكذلك تعليمات وتقارير الهيئة العامة للرقابة المالية فيما يخص النشاط التأميني. وذلك بهدف عرض وتحليل متطلبات معيار عقود التأمين IFRS:17 وتحديد أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين المصرية بشأن تطبيق هذا المعيار لتعظيم الاستفادة منه.
- ٢- **المنهج الاستنباطي:** وفقاً لهذا المنهج حرص الباحث على استخلاص إطار مقترح يعكس طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية (Solvency II) كمعايير تنظيمية دولية وتداعيتها على مؤشرات ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية، وبيان دور تطبيق معيار IFRS:17 في تفعيل هذه العلاقة واختبارها من خلال بيانات الشركات محل الدراسة.

سابعاً: نطاق وحدود البحث

١- **حدود منهجية (موضوعية):** يركز البحث على عرض وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 وذلك فيما يتعلق بمبادئ الاعتراف والقياس والعرض والاقتراح، وكذلك محددات وركائز الملاءة المالية ٢ (Solvency II) كمعايير تنظيمية دولية، ويخرج عن نطاق هذا البحث التعرض للقياس الاكتواري الذي يعتمد على النماذج الرياضية والاحصائية لقياس مخاطر عقود التأمين.

٢- **حدود مكانية:** تتمثل في عدد خمسة شركات عاملة بقطاع التأمين المصري والتي تتبع أسلوب التأمين التجاري، وتختص بتأمينات الممتلكات والمسئوليات، وتتمثل في كل من (شركة مصر للتأمين، قناة السويس للتأمين، المهندس للتأمين، الدلتا للتأمين، والمجموعة العربية للتأمين gig).

٣- **حدود زمنية:** تتمثل في استخراج وتحليل البيانات الخاصة بمتغيرات البحث لشركات التأمين محل الدراسة التطبيقية وذلك من خلال سلسلة زمنية مكونة من ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ بواقع (٢٥) مشاهدة لعدد ٥ شركات، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية لهذه الشركات والكتاب الاحصائي السنوي لسوق التأمين المصري.

ثامناً: عرض وتحليل الدراسات السابقة

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من حيث ارتباطها بمتغيرات البحث تجسيداً لجوهرية وعمومية المشكلة وتأكيداً على أهمية البحث، وذلك على النحو التالي:

١- **دراسات تناولت المحاسبة عن عقود التأمين وفقاً لمعايير التقارير المالية**

IFRS

١/١- قدمت دراسة (Mignolet & Felix,2017) بعنوان Study on The Expected Impact of IFRS 17 on The Transparency of Financial Statements of Insurance Companies وقد استهدفت الدراسة تقييم أثر تطبيق معيار عقود التأمين على جودة وشفافية التقارير المالية من خلال مدى توفير معلومات أكثر ملاءمة وشفافية وفي التوقيت المناسب بشأن عوائد عقود التأمين، وكذلك توحيد معايير وطرق المحاسبة لتحسين المقارنات بين عقود التأمين لدى الشركة والشركات المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما الاقليمي والدولي. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: مساهمة تطبيق معيار IFRS17 في تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين من

حيث تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتصبح أكثر ملاءمة وموثوقية وقابلية للمقارنة الأمر الذي يتيح الفرصة لمستخدمي تلك التقارير تعظيم الاستفادة منها، فضلاً عن أن تطبيق هذا المعيار يُرسى أسس ونماذج موحدة للاعتراف والقياس والعرض والافصاح بما يُمكن شركات التأمين من عقد المقارنات بشأن المنتجات والخدمات داخل نفس الشركة ومع الشركات المنافسة وكذلك توفير رؤية أفضل عن العوائد المتوقعة من العقود التأمينية المُبرمة.

٢/١- كما تناولت دراسة (سلامة، ٢٠١٧) أثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم ١٧ على تطوير اقتصاد التأمين في مصر من خلال دراسة ميدانية تفاعلية، واستهدفت الدراسة عرض وتحليل نماذج القياس من حيث طبيعة ومحددات النموذج العام وكذلك نموذج الرسوم المتغيرة فضلاً عن نموذج تخصيص الأقساط . كما بينت الدراسة طبيعة مكونات القياس وفقاً لمتطلبات كل نموذج وأهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذه النماذج والتي ترتبط بتقديرات التدفقات النقدية المتوقعة، ومعدلات الخصم، وتعديلات الخصم، وهامش الخدمة التعاقدية. وأخيراً طبيعة العقود التأمينية التي تحتوي على ميزات مشاركة مباشرة والتي لا تحتوي على ميزات مشاركة مباشرة، وكذلك العقود المحملة بخسائر، وعقود إعادة التأمين، والعقود المقتناه من عملية تحويل أو تجميع الأعمال. وقد خلصت الدراسة إلى أن قياس تقديرات عقود التأمين بنموذج محاسبي موحد يُمكن المستثمرين والمحللين الماليين والمشاركين في سوق التأمين العالمي من اتخاذ قرارات صائبة في التوقيت المناسب، فضلاً عن التأثير الايجابي لتطبيق هذا المعيار على سلامة العرض والافصاح وشفافية التقارير المالية بشركات التأمين المصرية.

٣/١- وفي هذا السياق استهدفت دراسة (غالي ؛ الفار، ٢٠١٨) تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال دليل ميداني بالبيئة المصرية، سعياً نحو التعرف على الأسباب التي دعت إلى إصدار معيار عقود التأمين IFRS17 وتحديد أهداف ونطاق هذا المعيار ومدى ملاءمتها لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع البيانات بواقع ٩٤ استمارة تم تجميعها من ثلاث فئات مستهدفة : معدي التقارير المالية بشركات التأمين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تخصص المحاسبة والتمويل والتأمين، وكذلك مستخدمي التقارير المالية

لشركات التأمين. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة بشأن أهمية المحتوى المعلوماتي لمعيار IFRS 17 ومتطلباته من حيث فصل مكونات عقد التأمين، والتجميع، والاعتراف، والقياس، والعرض والافصاح عن عقود التأمين بالبيئة المصرية، وكذلك وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية بين المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث ملائمتها ودرجة موثوقيتها قابليتها للمقارنة.

٤/١- في حين تعرضت دراسة (Chevallier et al.,2018)- Probability of Suff-

iciency of The Risk Margin for Life Companies Under IFRS 17 والتي

استهدفت بيان كل من: إمكانية التنبؤ بالتغيرات التي ترتبط بتقييم التزامات عقود التأمين في ظل متطلبات IFRS 17، وكذلك الكشف عن طبيعة المعالجة المحاسبية لتقييم التزامات التأمين على أساس معدل المخاطر نتيجة حالات عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية التي ترتبط بعقود التأمين وإعادة التأمين، فضلاً عن التعرف على مستوى الثقة المستخدم لتحديد المخاطر المالية وغير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أهمية تطبيق نماذج كمية لتقدير احتمالات حدوث المخاطر المقترنة بعقود التأمين، ومن ثم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية عند درجة ثقة موضوعية يمكن تحديدها عند التعاقد، كما أكدت الدراسة على ضرورة الاستعانة بمعدلات التسوية والخصم الملائمة لتقييم المركز والأداء المالي لشركات التأمين والتي تتطلب بعض التغيرات نتيجة تطبيق معيار IFRS 17.

٥/١- كما قدم (إبراهيم، ٢٠١٨) دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار

المحاسبة الدولي IFRS 17 بالتطبيق على شركات التأمين المصرية، واستهدفت الدراسة التعرف على أهم الاختلافات بين متطلبات معيار IFRS 4 والمعيار الجديد IFRS 17 ، والكشف عن الآثار المترتبة من استخدام هامش الخدمة التعاقدية والوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية في القياس المحاسبي للأقساط غير المحصلة ومخاطر التعويضات وكذلك عمليات تجميع العقود سواء وفقاً للمدخل العام أو وفقاً لمدخل تخصيص الأقساط أو مدخل الرسوم المتغيرة، وكذلك تقييم الآثار الضريبية المتوقعة من تطبيق IFRS 17، وقد قامت الدراسة بالتطبيق على عدد ٣ شركات تأمين مصرية (مصر لتأمينات الحياة، مصر للتأمين، النياز للتأمين- مصر). وقد كشفت الدراسة عن وجود اختلاف جوهري بين طريقة القياس عند تحديد هامش الخدمة التعاقدية بين المعيار IFRS 17 والمعيار IFRS 4 ولا سيما

معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ حيث يعتمد المعيار الجديد على قياس التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم يتناسب مع سوق المال للاعتراف بقيمة الوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة مع استبعاد الايرادات التي تخص السنوات التالية من عقد التأمين وفق سنوات التغطية، وكذلك وجود اختلافات جوهرية بين طريقة القياس والعرض لكل من أصول والتزامات عقود التأمين وإعادة التأمين بين المعيار IFRS 17 والمعيار IFRS 4 ولا سيما معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ لكل من قائمة الدخل والمركز المالي.

٦/١- وأخيراً ركزت دراسة (Alnodei & Ali.A,2018) بعنوان The Impact of IFRS Adoption on The Value Relevance of Accounting Information: Evidence From The Insurance Sector على تقييم أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على زيادة قيمة ملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال تقديم دليل تطبيقي بشركات التأمين السعودية، كما استهدفت الدراسة استخدام أسلوب Ohlson, 1995 و Easton-Harris, 1991 لفحص مدى الارتباط بين قيمة الأسواق المالية والقيمة الدفترية ونصيب السهم في الأرباح. واعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من واقع التقارير المالية لـ ٢١ شركة تأمين مدرجة بالبورصة السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٤م. وكشفت نتائج الدراسة أن القيمة الدفترية للأسهم تعد أقل قيمة ارتباطاً نتيجة تبني شركات التأمين السعودية تطبيق معايير IFRS، في حين جاء نصيب السهم في الأرباح الأكثر ارتباطاً بشكل ايجابي، كما أكدت الدراسة على أن قيمة المعلومات المحاسبية تتأثر ايجابياً بخصائص الشركة وحجمها وطبيعة نشاطها بشكل أكبر من تبني معايير IFRS، وأخيراً خلصت الدراسة إلى صلاحية قطاع التأمين السعودي لتطبيق متطلبات معايير IFRS بشكل عام ولا سيما معيار IFRS 17 على وجه التحديد.

٢- دراسات تناولت محددات وركائز الملاءة المالية II Solvency بشركات التأمين

١/٢- ناقشت دراسة (Millen's & Peter,2013) بعنوان The Solvency II Requirements Raise Significant actuarial Challenges for Property & Casualty (P&C) Insurers, and Redefine Some commonly used Terms طبيعة مقررات الملاءة المالية ٢ باعتبارها توجيه تنظيمي (2009/138/EC) في قانون الاتحاد الأوروبي يهتم بتقنين وتوحيد نظام التأمين في الاتحاد الأوروبي وبتعلق في المقام

الأول بحجم رأس المال الذي يجب على شركات التأمين الاحتفاظ به للحد من مخاطر العسر والفشل المالي، وقد بدأ العمل بنظام الملاءة المالية ٢ (SolvencyII) في ١ يناير ٢٠١٦ حيث استهدف مجلس تشريع التأمين في الاتحاد الأوروبي إلى توحيد سوق التأمين الأوروبي وتعزيز حماية المستهلك. كما قدم نظام SolvencyII ممارسات جديدة لإدارة المخاطر لتحديد رأس المال المطلوب وإدارة المخاطر. كما كشفت الدراسة عن أن متطلبات رأس مال الواجب الاحتفاظ به بشركات التأمين " الملاءة المالية " تسهم في تحقيق العديد من المزايا أهمها : تقليل مخاطر عدم قدرة شركة التأمين على تلبية المطالبات، وتقليل الخسائر التي يتكبدها حملة الوثائق في حالة عدم قدرة الشركة على تلبية جميع المطالبات بالكامل، وتقديم مؤشر إنذار مبكر للمشرفين حتى يتمكنوا من التدخل على الفور إذا انخفض رأس المال عن المستوى المطلوب ، وتعزيز الثقة في الاستقرار المالي لقطاع التأمين. وفي هذا السياق أكدت الدراسة على أن نظام الملاءة المالية Solvency II غالباً ما يشار إليها باسم "بازل لشركات التأمين" حيث تشبه إلى حد ما اللوائح المصرفية لـ Basel II. كما أنها تركز على ثلاثة دعائم رئيسية: تتكون الدعامة الأولى من المتطلبات الكمية (مقدار رأس المال الذي يجب على شركة التأمين الاحتفاظ به)، وتتناول الدعامة الثانية متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر لشركات التأمين وكذلك للإشراف الفعال لشركات التأمين ، في حين تركز الدعامة الثالثة متطلبات الإفصاح والشفافية.

٢/٢- وقدمت دراسة (زيدان؛ عبد الرزاق، ٢٠١٦) الملاءة المالية في شركات التأمين : بين جهود التنظيم وصعوبات التطبيق، واستهدفت الدراسة الكشف عن خصوصية التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين، والتعرف على أهم المعايير والقواعد ذات العلاقة والفصل بينها وبين التنظيم الاحترازي لنشاط البنوك، وقد تبنت الدراسة عرض تحليلي لمستوى هامش الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية والتي بلغ عددها ١٥ شركة لتحديد مدى التزامها بمتطلبات الملاءة المالية وفقاً للقواعد والمعايير الأوروبية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن التنظيم الاحترازي للملاءة المالية في شركات التأمين لم يصل بعد للمستوى المطلوب مقارنة بمقررات لجنة بازل كمعايير دولية للرقابة المصرفية، كما أن التنظيم الاحترازي للملاءة المالية بشركات التأمين حقق الانسجام على الصعيد الأوروبي إلا أنه لم يتمتع حتى الآن بالتوحيد الدولي، وأخيراً أكدت الدراسة على أن

التنظيم الاحترازي لشركات التأمين الجزائرية لا تركز على القواعد والتنظيمات الدولية وإنما تعتمد شركات التأمين الملاءة المالية وفقاً للحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي.

٣/٢ - كما هدفت دراسة (Floeani,2017) بعنوان Solvency II : The Supervisory

Reporting and Market Disclosure إلى الكشف عن دور متطلبات الإفصاح والشفافية كأحد دعائم الملاءة المالية ٢ ك معايير تنظيمية ورقابية للكيانات التأمينية في تحسين كفاءة السوق الأمر الذي ينعكس على شفافية وانضباط سوق التأمين، كما استهدفت الدراسة التعرف على أفضل الممارسات التي يُمكن أن تُحسن بشكل جوهري محتوى الإفصاح في السوق عن شركات التأمين بحيث يقدم معلومات قابلة للمقارنة، وفي التوقيت المناسب، وكذلك يراعي الأبعاد الثلاثة الحاكمة لإعداد التقارير: القيمة والمخاطر والأداء. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال لتطبيق نظام الملاءة المالية ٢ في تحسين جودة إعداد وعرض التقارير المالية بشركات التأمين وذلك من خلال تدعيم مستويات أعلى من الشفافية، وتجنب ازدواجية التكاليف، وتجنب ممارسات عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وتحديد الهيكل التنظيمي للشركة بشكل واضح بما يضمن وجود أطر فعالة لإدارة المخاطر، دعم الجهات والمؤسسات الإشرافية والرقابية بمعلومات دقيقة لقياس وتقييم الأداء المالي بشركات التأمين.

٤/٢ - كما قدمت دراسة (Gambaro et al.,2018) بعنوان A Market Consistent Framework For The Fair Evaluation of Insurance Contracts Under Solvency II وقد استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة نظام الملاءة المالية ٢ ك معايير تنظيمية ورقابية لشركات التأمين وتأثير دخولها حيز التنفيذ على انخراط هذه الشركات في تقييم الأصول والالتزامات بالميزانية العمومية وفقاً للقيمة السوقية، وكذلك تقديم محددات وضوابط تسهم في تقييم مدى متانة ورسانة الأداء المالي بشركات التأمين لإنتاج تقديرات سليمة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية واستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر التي ترتبط بالمنتجات والخدمات التأمينية، كما تبنت الدراسة نموذج محاكاة لأسلوب مونتي كارلو لأصول والتزامات التأمين حيث يعد أكثر ملائمة لإدارة المخاطر للمنتجات القائمة على المسؤولية والتي اعتمدها شركات التأمين خاصة فيما يتعلق بتقييم مخاطر التقييم. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ضرورة وجود نماذج موضوعية ومناهج محددة لتقييم السوق المتسق لأموال التأمين التقليدية ذات الربحية القادرة على التعامل مع العديد

من مصادر المخاطرة واعتماداتها، وأكدت الدراسة على أهمية المعلومات التاريخية للاستثمارات طويلة الأجل القائمة على المسؤولية حيث تتيح إمكانية إدراج نماذج أكثر تعقيداً.

٥/٢- وفي هذا السياق تناولت دراسة (Costin & Dumitru, 2018) بعنوان Financial management of insurance companies in the context of the new regime Solvency II المعايير الرئيسية المستمدة من Solvency II وكذلك الأحكام المحاسبية الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تهدف إلى زيادة شفافية إدارة المخاطر والاستثمار من أجل تسعير منتجات التأمين والربحية لمختلف فئات أسعار التأمين. كما أكدت الدراسة أن Solvency II تقترب بمجموعة من التحديات والفرص لشركات التأمين، وتسهم في تغيير مفهوم بناء برامج الحماية للمؤمنين وتولد مخاوف إضافية حول متطلبات رأس المال في تحديد الأموال الخاصة (الأساسية، والمساعدة والفائض) التي يمكن استخدامها لتلبية هذا المطلب. فضلاً عن تقدير المخاطر الواقعية والحكمة التي تتحملها عقود التأمين المبرمة المنقولة إلى شركات التأمين عن طريق تسجيل كل الاحتياطات الفنية تمثل عنصراً هاماً للغاية من أجل إنشاء التوازن الأمثل للموارد المالية. بالنظر إلى التداخل الكبير بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و Solvency II لذا يتعين على شركات التأمين تحسين متطلبات الكشف عن المعلومات الإضافية وتعديل التخطيط والتنبؤ.

٣- دراسات تناولت العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين

١/٣- استهدفت دراسة (شيخي؛ عبد القادر، ٢٠١٧) تحليل أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية ٢ ومعيار 4 IFRS المرحلة II على أسس المحاسبة في شركات التأمين، وقد نوهت الدراسة على أن المرجعية الاحترازية المتمثلة في نظام الملاءة المالية II تدعم تحديث وتوافق قواعد الملاءة المالية من خلال استحداث متطلبات حول تسيير الأخطار والرقابة الداخلية ومراعاة كافة المخاطر المرتبطة بعقود التأمين وذلك من خلال ثلاثة ركائز أساسية تتعلق بكل من المتطلبات الكمية، وأنشطة الرقابة الداخلية والخارجية، ومتطلبات الإفصاح والشفافية. في حين أن المرجعية المحاسبية المتمثلة في معيار 4 IFRS المرحلة II والتي تستهدف اعتماد مبادئ واضحة للتقييم، نماذج محددة للقياس، وتحسين عملية

المقارنة بين شركات التأمين على المستوى الدولي، بالإضافة إلى زيادة شفافية القوائم المالية وتعزيز جودة الاتصال تجاه مستخدمي هذه القوائم. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي لتطبيق هاتين المرجعيتين على المركز المالي والأداء المالي لشركات التأمين من خلال تقييم الأصول والالتزامات والعوائد المرتبطة بعقود التأمين وفق نظرة اقتصادية، في حين وجود اختلافات جوهرية بين المرجعيتين من حيث أهدافهما، وسياسات تقييم الأصول المالية وهامش الخطر، والهامش المتبقي وتركيبية الملاءة التقنية.

٢/٣- وتناولت دراسة (محمد ؛ أبو زيد، ٢٠١٧) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل التمايز، وقد استهدفت الدراسة عرض وتحليل هامش الملاءة المالية للشركات العاملة في سوق التأمين بالمملكة العربية السعودية اعتماداً على مجموعة المؤشرات المالية المستخدمة في قياس كفاءة الأداء المالي، بما يسهم في التوصل لأفضل المؤشرات التي تتفق مع طبيعة السوق، فضلاً عن تقديم نموذج كمي لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وفقاً للاتجاهات الحديثة بما يسهم في تصنيف الشركات والتنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها مستقبلاً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها اعتماد معظم المطلقين الماليين على استخدام أسلوب تحليل التمايز في عملية التنبؤ حيث يعتبر الأسلوب الأكثر تطبيقاً لاعتماده على مجموعة من المؤشرات المالية لتصنيفهم إلى مجموعتين أو أكثر وفقاً لمستوى أدائهم، كما أكدت الدراسة على أهمية استخدام النماذج الكمية لتقييم الملاءة المالية لشركات التأمين سعياً نحو معالجة أوجه القصور التي تشوب مؤشرات تقييم الأداء المالي والتي تتطلب جودة التقارير المالية التي يجب إعدادها وعرضها وفقاً لمعايير تنظيمية ومحاسبية موحدة ومعتمدة.

٣/٣- كما استهدفت دراسة (مراد، ٢٠١٦) بناء واختيار أنسب نماذج الانحدار الذاتي الآسي (EGARCH) لتحليل سلوك السلاسل الزمنية، ومقارنتها بنماذج الانحدار الخطي الديناميكي (ARDL) في التنبؤ بمعدلات الربحية على الاستثمار لأموال شركات تأمين الممتلكات والمسئولية المدنية، الأمر الذي يسهم في تخطيط السياسة الاستثمارية واختيار السياسة المثلى التي تحقق أفضل عائد وأقل مخاطرة ممكنة. وقد اعتمدت الدراسة على عدد أربعة شركات وهي مصر للتأمين والمهندس ، وقناة السويس ، والدلتا للتأمين وذلك من خلال سلسلة زمنية ١٥ عام تبدأ من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٤ بواقع ٦٠ مشاهدة. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن نموذج ARDL يعد أكثر دقة وكفاءة من النماذج الأخرى

وذلك من حيث قدرته على توفيق المعدلات السنوية للعائد على الأصول، كما أكدت الدراسة على ضرورة تطبيق قواعد ومعايير الحوكمة على سوق التأمين المصري وفق أسس قانونية، وفنية، ومالية قوية بما يدعم تطوير أساليب الإفصاح والشفافية في المعلومات والتقارير المالية حتى يتسنى لحملة الوثائق والمستثمرين والمهتمين بسوق المال الاطلاع بشكل مستمر على أوضاع الشركات بأقل تكلفة، لرفع الكفاءة المعلوماتية التي تدعم سوق تأميني أكثر كفاءة وفاعلية.

٤/٣- وفي هذا السياق تناولت دراسة (England et al.,2018) بعنوان On the Lifetime and One-Year Views of Reserve Risk, with Application to IFRS 17 and Solvency II Risk Margins والتي تعكس مشاهدات مخاطر الاحتياطي على مدى زمني مختلف من حيث العمر الكلي للعقود التأمينية أو سنة واحدة لارتباطات العقد، مع التطبيق على هوامش المخاطرة في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 17 والمرجعية الاحترازية المتمثلة في الملائة المالية Solvency II وركزت هذه الدراسة على المقاربات التحليلية والمحاكاة لاحتياطي تأمين المخاطر لشركات التأمين (P&C)، والتي يتم تطبيقها على النظرة الاكتوارية التقليدية للمخاطر على مدى عمر الالتزامات وعلى مدى سنة واحدة من Solvency II. كما أنه يربط بين العمر الكلي للعقود التأمينية والسنة الواحدة للمخاطر. حيث استخدمت الدراسة إطار النموذج الذي اقترحتته دراسة Mack, (1993) لمعالجة المخاطر طوال عمر العقود التأمينية، وأكدت الدراسة أنه على الرغم من أن النتائج لها قابلية تطبيق أوسع إلا أنه توجد العديد من مزايا المنهج القائم على المحاكاة، حيث يوفر توزيعاً تنبؤياً كاملاً، والذي يستخدم لتقدير هوامش المخاطر في إطار Solvency II وتعديلات المخاطر بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٧، كما أكدت على أهمية متطلبات رأس المال في هامش مخاطر تكلفة رأس المال وطرق تقدير تعديلات المخاطر باستخدام مقاييس المخاطر المطبقة على توزيع محاكاة للالتزامات المعقدة على مدى عمرها.

وفي إطار الطرح السابق للأدبيات والدراسات السابقة يستخلص الباحث أهم النقاط التالية:

- ركزت معظم الدراسات السابقة (Mignolet & Felix,2017; Chevallier et al.,2018; سلامة، ٢٠١٧؛ غالي؛ الفار، ٢٠١٨؛ إبراهيم، ٢٠١٨- Ali & Alnodel

(A,2018). على طبيعة وأهمية المحاسبة عن عقود التأمين في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS ولا سيما معيار عقود التأمين IFRS:17 على وجه التحديد، إلا أن هذه الدراسات تناولت في جوهرها التمييز بين معيار IFRS:4 ومعيار IFRS:17 وكذلك بيان دور المعيار الجديد في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية، كما أن أغلب هذه الدراسات اعتمدت على الحصر الميداني دون التطرق للجانب التطبيقي بشركات التأمين المصرية.

تناولت بعض الدراسات (زيدان؛ عبد الرزاق، ٢٠١٦؛ Floreani,2017; Peter,2013 & Millen's) طبيعة وركائز الملاءة المالية SolvencyII بشركات التأمين كمعايير تنظيمية معتمدة من مجلس الاشراف التأميني الأوروبي تمهيداً لتعميمها على المستوى الدولي، حيث تسهم في تقديم نماذج محددة للقياس، وتحسين شفافية القوائم المالية من خلال ثلاثة دعائم رئيسية، وعلى الرغم من مزايا وأهمية الملاءة المالية II بالنسبة لشركات التأمين والجهات الإشرافية والرقابية إلا أن هذه الدراسات لم تكشف عن آليات الالتزام بها ومتابعة مستجدياتها ومدى تأثيرها على نماذج قياس المركز المالي ومؤشرات تقييم الأداء المالي بشركات التأمين المصرية.

تطرق بعض الدراسات (شيخي؛ عبد القادر، ٢٠١٧، محمد؛ أبو زيد، ٢٠١٧؛ England et al.,2018) لتحليل العلاقة بين المعايير المحاسبية المرتبطة بعقود التأمين IFRS4 ومعيار IFRS17 والمعايير التنظيمية المتمثلة في الملاءة المالية II Solvency و دورها في تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين، كما اهتم بعضها بتقديم نموذج كمي لتقييم الأداء المالي بشركات التأمين المصرية، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى تأثير هذه العلاقة على الربحية.

ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ويُمثل الدافع الرئيسي للباحث نحو اعداد هذا البحث هو تقديم دراسة تطبيقية بمجموعة من شركات التأمين المصرية لبيان دور تطبيق متطلبات معيار IFRS:17 من حيث مبادئ الاعتراف ونماذج القياس وآليات العرض والافصاح في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية II وربحية استثمارات هذه الشركات.

تاسعاً: تنظيم البحث

في ضوء مشكلة البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه، وتجسيداً لاختبار فروضه واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

- القسم الأول : الإطار العام للبحث.
 - القسم الثاني : دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 بالبيئة المصرية.
 - القسم الثالث : الملاءة المالية II Solvency لشركات التأمين .. إطار مفاهيمي ومنهج إجرائي.
 - القسم الرابع : العلاقة بين معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة المالية Solvency II- إطار منهجي مقترح.
 - القسم الخامس : تحليل العلاقة بين السيولة ومحددات ربحية استثمارات شركات التأمين.
 - القسم السادس : الدراسة التطبيقية لشركات التأمين المصرية.
 - القسم السابع : النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.
- وفيما يلي عرض تفصيلي لباقي محاور البحث.

القسم الثاني

دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 بالبيئة المصرية

تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام ٢٠٠٤ وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح المتعلقة بشركات التأمين، حيث أصدر معيار عقود التأمين IFRS:4 بهدف تقديم معالجات محاسبية تعمل على تحسين المحاسبة عن عقود التأمين، وتنظيم الافصاح الكافي بشأن تحديد وتفسير الأرقام المقدمة في القوائم المالية لشركات التأمين، وذلك سعياً نحو مساعدة مستخدمي تلك القوائم في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة عدم التأكد المحيطة بها. إلا أن الممارسات العملية لتطبيق هذا المعيار كشفت عن وجود العديد من الصعوبات التي وقفت حائلاً أمام قدرة هذا المعيار على توفير معلومات تتسم بالشفافية حول تأثير عقود التأمين على البيانات المالية (Mignolet,2017). وسرعان ما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في مايو عام ٢٠١٧ بإصدار معيار عقود التأمين (IFRS:17) ليحل محل المعيار المؤقت IFRS:4، سعياً نحو توحيد المعالجات المحاسبية بشركات التأمين لتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تكفل مزيد من الشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة، ويستعرض الباحث فيما يلي متطلبات تطبيق معيار (IFRS:17) بالبيئة المصرية موضعاً أهم التحديات التي تواجهها:

١- طبيعة معيار عقود التأمين (IFRS:17) بين المفهوم والأهداف ونطاق التطبيق

اتفقت العديد من الدراسات (إبراهيم، ٢٠١٨؛ سلامة، ٢٠١٧؛ Mignolet, 2017; PWC, 2017) على مفهوم عقد التأمين الذي قدمه معيار عقود التأمين (IFRS:17) والذي ينص على أن عقد التأمين هو عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين "مصدر العقد" بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر "حامل الوثيقة" عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة "بوليصة التأمين" في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد "الخطر المؤمن ضده" يؤثر سلباً على حامل الوثيقة. ومما هو جدير بالذكر أن معيار IFRS:17 لم يرقم بإدخال أي تعديلات على مفهوم عقد التأمين الذي أقره معيار IFRS:4 وتبناه المعيار المصري "٣٧" المعدل عام ٢٠١٥. ومن استقراء وتحليل المفهوم السابق وبالارتكاز على ما اعتمدته المعايير الدولية والمصرية يتبين ضرورة توافر أربعة عناصر جوهرية لمفهوم عقد التأمين، والتي بتوفرها يطبق المعيار IFRS:17 ويمكن عرضها بشكل مختصر فيما يلي:

- توافر مخاطر التأمين: حيث تمثل مخاطر التأمين جوهر عقد التأمين، فكلما نقل العقد لشركة التأمين مخاطر مالية فقط دون مخاطر تأمينية لا يعد عقد تأمين، مع مراعاة أن بعض عقود التأمين لا تنقل أي مخاطر تأمينية للشركة في بداية العقد وإنما في تاريخ لاحق. ومن ثم أصبح لزاماً أن تكون مخاطر التأمين موجودة مسبقاً ثم تحول من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين بموجب العقد المتفق عليه.
- أن تكون مخاطر التأمين جوهرية: تشير المخاطر الهامة إلى أن الحدث المؤمن ضده في عقد التأمين ينتج عنه مدفوعات إضافية كبيرة تتكبدها الشركة وخسارة إجمالية لهذا العقد، ومن ثم يجب على شركات التأمين تقدير إمكانية وجود خسائر على أساس القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وكذلك خصائص السيولة لعقد التأمين (سلامة، ٢٠١٧).
- أن يكون الحدث المستقبلي محتمل الحدوث: والذي يشير إلى ارتباط وقوع الأحداث المستقبلية بأثار سلبية محتملة على حامل الوثيقة وهو ما يعرف بمصطلح "المصلحة التأمينية".
- أن ينتج أثر سلبي إذا وقع الحدث المؤمن ضده: حيث يعد وجود الأثار السلبية المقترنة بوقوع الأحداث المؤمن ضدها شرط أساسي للدخول في نطاق عقود التأمين، لذا قرر مجلس المحاسبة الدولي IASB الإبقاء على مبدأ المصلحة التأمينية حيث أنه بدون

الإشارة إلى الآثار السلبية فربما يتسع نطاق تعريف عقد التأمين ليشمل أي عقد مسبق الدفع لتقديم خدمات بتكاليف غير مؤكده، فضلاً عن أهمية وجود هذا العنصر لتجنب عمليات المقامرة.

وقد استقرت معظم الدراسات والبحوث والتقارير المتخصصة في الأنشطة التأمينية والاصدارات المهنية المنظمة (غالي؛ الفار، ٢٠١٨- Istr، 2017; PWC, 2017; IFRS 17 Para 1:2, 2017; ate, 2017) على أن الهدف الرئيسي لمعيار عقود التأمين IFRS:17 يكمن في توحيد المعالجات المحاسبية للعقود الواقعة ضمن نطاقه من خلال إرساء مبادئ موحدة للاعتراف بالأصول والالتزامات، وتقديم مداخل محددة للقياس وفقاً للوضع الحالي بالسوق، وآليات فعالة للعرض والافصاح بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين، الأمر الذي يؤثر إيجابياً على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع التأمين الدولي. كما ينوه الباحث عن وجود أهداف عامة يسعى المعيار إلى تحقيقها تتمثل في: دعم الاستقرار المالي لاقتصاد التأمين العالمي الأكثر تعقيداً ومخاطرةً من خلال تبني استراتيجيات التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي بشركات التأمين، وكذلك تحفيز المزيد من الدول نحو تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS خاصة فيما يتعلق بشركات التأمين. كما يتفق الباحث مع نتائج هذه الدراسات حيث أن تطبيق شركات التأمين متطلبات معيار IFRS:17 تؤثر بشكل إيجابي على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث تقديم معلومات مالية وغير مالية تتسم بمزيد من الملاءمة والشفافية والموثوقية والقابلية للفهم وتمكن المستخدمين من إجراء عملية المقارنة على مستوى الشركة ذاتها و/أو على مستوى الصناعة التأمينية و/أو على مستوى الكيانات التأمينية الدولية.

وكنتيجة حتمية لتباين الأنشطة التأمينية التي تقدمها الشركات داخل الدولة الواحدة، وكذلك اختلاف طبيعة الشركات المعنية بتقديم الخدمات والمنتجات التأمينية من دولة إلى أخرى ومن فترة لأخرى، وفي سياق ما تنص عليه الفقرة رقم " ٣ " من المادة الثانية للقانون المصري رقم " ١٠ " لعام ١٩٨١ وتعديلاته بشأن المنشآت التي تزاوّل نشاط التأمين وإعادة التأمين وهي: شركات التأمين وإعادة التأمين، جمعيات التأمين التعاوني، صناديق التأمين الخاصة، صناديق التأمين الحكومية، وأخيراً مجتمعات التأمين. والتي تعطي مثال حقيقي على تعدد المنشآت التي تقدم الخدمات التأمينية بنفس الدولة. لذا قام معيار عقود التأمين (IFRS:17) بتحديد نطاق واضح للعقود التي يجب أن تُطبق عليها المعالجات المحاسبية

الموحدة والتي ترتبط في جوهرها بالأنشطة التأمينية لعقود التأمين وليس بالشركات التي تقدم هذه الخدمات، ويمكن عرض نطاق معيار IFRS:17 على النحو التالي :

١/١- عقود التأمين التي تُصدرها الشركة.

٢/١- عقود إعادة التأمين التي تصدرها الشركة أو التي تحتفظ بها.

٣/١- عقود الاستثمار التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية، شريطة أن تكون الشركة مُصدرة أيضاً لعقود التأمين. وأكدت دراسة (حماد، ٢٠١٦؛ إبراهيم، ٢٠١٨) أن فلسفة تطبيق متطلبات المعيار على هذه العقود تكمن في توفير معلومات ملائمة وأكثر شفافية لمستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن أن هذه العقود تصدر بصفة حصرية ودورية من شركات تُصدر عقود التأمين.

٤/١- عقود الضمان المالي شريطة أن تستوفي تعريف عقود التأمين، على أن تكون الشركة قد سبق وأكدت أنها تعتبر هذه العقود ضمن عقود التأمين وقد تم تطبيق عليها نفس المعالجات المحاسبية التي تطبقها على عقود التأمين.

٥/١- بعض عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة والتي يعتمد مستوى الخدمة بها على حدث مستقبلي غير مؤكد، وفي هذا المجال سمح معيار IFRS:17 للشركة أن تختار بشكل لا يجوز الرجوع فيه لتطبيق المعيار IFRS:15 بدلاً من معيار IFRS:17 قرينة توافر الشروط التالية:

- سعر العقد الذي حددته الشركة للعميل لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المرتبطة بالعميل.
- يُلزم العقد تعويض العميل بتقديم خدمات وليس بدفعات نقدية.
- مخاطر التأمين المحولة للشركة تنشأ بشكل رئيسي من عملية تكرار استخدام العميل للخدمة وليس نتيجة عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمة.

٢- منهجية فصل مكونات عقد التأمين Separating Components From an Insurance Contract

في بعض الحالات قد يتضمن عقد التأمين مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر، كأن يشمل على سبيل المثال مكون استثمار و/أو مكون خدمة معينة أو كليهما معاً، ومن ثم يجب أن تقوم الشركة بتحليل مكونات هذا العقد لتحديد ما إذا كان يحتوي على مكونات غير تأمينية يجب فصلها لمعالجتها محاسبياً وفقاً لمتطلبات معايير أخرى. وقد تطلب معيار (IFRS:17) (Para 10:13) ضرورة فصل ثلاث مكونات غير تأمينية من عقد التأمين وفقاً لخصائصها

وتحت مجموعة من الشروط بحيث يتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل، والتي يمكن عرضها بشكل مبسط فيما يلي:

١/٢- المشتقات الضمنية : عبارة عن أدوات مالية أو أي عقود أخرى تقع ضمن نطاق معيار التقرير المالي الدولي IFRS:9 والذي يقابله المعيار المصري رقم " ٢٦ " وتتضمن هذه المشتقات كل من الخصائص الأتية : تتغير قيمتها وفقاً للتغير في معدل فائدة محدد أو سعر أداة مالية محددة أو سعر سلعة أولية محددة أو سعر صرف عملة أجنبية محددة كما أنه في حالة المتغيرات غير المالية يجب أن لا يكون هذا المتغير خاص بأحد أطراف العقد، وكذلك لا تتطلب هذه المشتقات صافي استثمار أولي أو تتطلب صافي استثمار أولي أقل من المطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في عوامل السوق، وأخيراً يتم تسوية هذه المشتقات في تاريخ مستقبلي (Vlaminckx & Lievens, 2013).

٢/٢- مكونات الاستثمار: هو المبلغ الذي يتعين على شركة التأمين أو المؤمن الذي يصدر العقد أن يقوم بسداده لحامل الوثيقة حتى ولو لم يتحقق الحدث المؤمن ضده، وبذلك يعد هذا المكون الاستثماري قابلاً للتمييز بذاته ومن ثم يجب فصله إذا تحقق شرطين هما: أن يكون مكون الاستثمار ومكون التأمين غير مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وكذلك في حالة توفر معلومات تشير إلى وجود عقود تحتوي نفس بنود مكونات الاستثمار والتي يمكن بيعها بشكل منفصل في السوق وفي ظل القوانين الحاكمة لأنشطة الشركة.

٣/٢- تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها إلى حامل الوثيقة : أكد المعيار على أنه في حالة تضمن العقد مكون تعهد بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها إلى حامل الوثيقة، يجب فصلها وتطبيق عليها المعالجة المحاسبية لمعيار التقرير الدولي IFRS:15 .

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أن فصل مكونات عقود التأمين وفقاً لمتطلبات معيار IFRS:17 تُسهم بشكل فعال في القضاء على التعقيدات والصعوبات المحاسبية التي تقترن بتداخل طبيعة مكونات هذه العقود، ومن ثم تؤثر بشكل مباشر على دقة وسلامة الأداء التشغيلي للشركة وعلى مستخدمي القوائم المالية والمحللين الماليين والمستثمرين نظراً لزيادة مستوى شفافية المعلومات المقدمة لهم وسهولة مقارنة التقارير لمختلف الشركات بالصناعات.

٣ - فلسفة تجميع عقود التأمين Combination of Insurance Contract

تدعيماً لموضوعية وملاءمة مداخل القياس وبموجب الفقرة رقم " ١٤ " من معيار عقود التأمين (IFRS:17, Para: 14,16) ينبغي على الشركة في البداية تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً، كما أنه بموجب الفقرة رقم " ١٦ " من المعيار يتم تقسيم محفظة عقود التأمين كحد أدنى إلى ثلاثة مجموعات رئيسية تتمثل فيما يلي :

١/٣- مجموعة عقود التأمين المُحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي حال تواجدها.
٢/٣- مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً، إن وجدت ربحية.

٣/٣- مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة، إن وجدت ربحية.
وفي كل ما سبق يتم مراعاة أن المجموعة الواحدة من المجموعات السابقة يجب أن لا تتضمن سوى العقود التي صدرت خلال سنة واحدة وإن ترتب على ذلك أن تشمل المجموعة عقداً واحداً، ويستثنى من ذلك القيد فترة التحول في حالة وجود صعوبات في التطبيق بأثر رجعي.
كما أكد المعيار الجديد على عدم جواز إجراء المقاصة بين العقود الربحة والعقود المُحملة بخسائر وذلك على عكس المعالجة المحاسبية التي يقتضيها المعيار الدولي IFRS:4 ونظيرة المصري " ٣٧ " حيث لا توجد سياسات موحدة لتجميع العقود لأغراض القياس، وهنا يؤكد الباحث على أن فلسفة معيار IFRS:17 في هذا الشأن تدعم مزيد من الشفافية والموثوقية بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بشأن الأنشطة التأمينية.

٤ - مبادئ الاعتراف بعقود التأمين Recognition For Insurance Contracts

بدراسة وتحليل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS:4 ونظيره المصري رقم " ٣٧ " بشأن توقيت الاعتراف يتبين أنهما قد تركا الأمور مرنة بشكل كبير، حيث اتفقا المعيارين على أن يتم الاعتراف بعقود التأمين عند بداية فترة التغطية أو عندما تصبح الشركة طرفاً أصيلاً في العقد. في حين قدم معيار عقود التأمين (IFRS:17) مبادئ موحدة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه، وبموجب هذا المعيار ينبغي على الشركة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب (أبكر) فترة من التوقيتات التالية (Qing & Burke, 2019):
١/٤- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.

٢/٤- تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين. كما سمح المعيار في حالة عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدية فإن الدفعة الأولى من حامل الوثيقة تعتبر مستحقة فور استلامها.

٣/٤- وفقاً للوقائع والظروف التي تشير إلى وجود عقد محمل بخسارة أو عندما تصبح مجموعة العقود ككل محملة بخسارة.

٥- نماذج القياس لعقود التأمين Measurement For Insurance Contracts

انتقدت العديد من الدراسات والبحوث المحاسبية والتقارير المتخصصة في الأنشطة التأمينية (سلامة، ٢٠١٨؛ Mignonlet, 2017; PWC, 2017; Jansson, 2018) متطلبات القياس وفقاً لمعيار (IFRS:4) حيث لا يوجد مناهج موحدة للقياس نظراً لاختلاف المعالجات المحاسبية وإنما يمكننا القول بأن نموذج القياس الحالي الذي أقره هذا المعيار ولا سيما نظيرة المصري " ٣٧ المعدل عام ٢٠١٥ يحاكي نموذج اللبانات الذي قدمه المعيار الجديد مع اختلاف جوهر مكونات القياس. في حين اتفقت هذه الدراسات فيما بينها بشأن موضوعية وملاءمة نماذج القياس الذي قدمها معيار عقود التأمين (IFRS:17) حيث وضع ثلاثة مناهج/ نماذج لقياس مجموعات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه والتي يمكن عرضها بشكل موجز فيما يلي:

١/٥- نموذج اللبانات (الكتل) النموذج العام Building Block Approach

يعد نموذج اللبانات بمثابة النموذج الإلزامي أو النموذج المعياري لقياس التزامات مجموعة عقود التأمين، حيث يطبق هذا النموذج على جميع عقود التأمين باستثناء عقود التأمين التي تحتوي على ميزات مشاركة مباشرة، وتقوم فكرة هذا النموذج العام على مكونات أساسية تشبه اللبانات أو الكتل والتي تشكل جوهر عملية القياس الأولي واللاحق وذلك على النحو التالي (KPMG, 2018):

أ- مكونات النموذج العام عند القياس الأولي : حيث يجب على الشركة قياس التزامات مجموعة

عقود التأمين المُصدرة عند القياس الأولي باستخدام كل من ما يلي:

▪ مكون الوفاء بالتدفقات النقدية والذي يتضمن كل من:

✓ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

✓ تسوية تعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية إلى

الحد الذي لا تدرج فيه المخاطر المالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (معدلات

الخصم).

✓ تعديل مقابل المخاطر - للمخاطر غير المالية.

■ مكون هامش الخدمة التعاقدية: يسهم هامش الخدمة التعاقدية في بيان الربح الذي تتوقع الشركة تحقيقه نتيجة تقديم مجموعة الخدمات التي تتعهد بها (PWC,2017) وفي هذا السياق نص معيار عقود التأمين (IFRS:17,Para,38) على عدم السماح للشركة بالاعتراف بأي زيادة في التدفقات الداخلة كربح عند الاعتراف الأولي، في حين تطلب المعيار الاعتراف بذلك الربح على مدار فترة التغطية التأمينية.

ب- مكونات النموذج العام عند القياس اللاحق : أكد معيار عقود التأمين (IFRS:17,Para,40) على أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية الفترة تتكون من مجموعة التزامات التغطية التأمينية المتبقية والتي تتمثل في : القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها، والقيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة. كما أشار المعيار إلى مكون التزامات المطالبات المتكبدة والتي تكمن في التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات السابقة بموجب عقود التأمين داخل المجموعة الواحدة.

٢/٥ - نموذج الرسوم المتغيرة Variable Free Approach

أكدت دراسة كل من (سلامة، ٢٠١٧؛ Mignolet,2017) على أن نموذج الرسوم المتغيرة يعد نموذج بديل للنموذج العام، حيث يختص بقياس عقود التأمين التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:17) سواء في مرحلة القياس الأولي أو القياس اللاحق وذلك على النحو التالي:

أ- عند القياس الأولي : يجدر بنا التأكيد على أن نموذج الرسوم المتغيرة يتوافق مع نموذج اللبنة أو الكتل في مرحلة القياس الأولي وذلك فيما يخص كل من: تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك تعديل المخاطر - للمخاطر غير المالية، فضلاً عن هامش الخدمة التعاقدية.

ب- عند القياس اللاحق: أشار معيار عقود التأمين (IFRS:17,Para,45) إلى أن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة التقرير يتم قياسها وفقاً للقيم الدفترية في بداية الفترة بعد تعديلها بالمحددات التالية: إضافة عقود جديدة مماثلة، مقدار التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية، التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية، التغيرات في أسعار

الصرف، وتضمنين الجزء من هامش الخدمة التعاقدية المعترف به كإيرادات تأمين نظير الخدمات المقدمة خلال الفترة.

٣/٥ - نموذج تخصيص الأقساط Allocation Approach Premium

يعد نموذج تخصيص الأقساط نموذج مبسط للنموذج العام حيث يقيس التزامات التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين ويتم تطبيقه بشكل اختياري وليس إلزامي، حيث ترك المعيار (IFRS:17) للشركة مطلق الحرية في تطبيق هذا النموذج عند توافر شروط محددة تتمثل في:

- أن تكون فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل، بما في ذلك التغطية الناشئة عن جميع الأقساط ضمن حدود العقد المتفق عليها في ذلك التاريخ، (العقود قصيرة الأجل).
- عندما تتوقع الشركة بصورة معقولة أن يؤدي استخدام نموذج تخصيص الأقساط إلى قياس التزامات التغطية المتبقية للمجموعة إلى نتيجة لا تختلف جوهرياً عن تلك التي تنتج بتطبيق النموذج العام.

وفيما يلي عرض مبسط لمتطلبات القياس الأولي واللاحق لنموذج تخصيص الأقساط وذلك على النحو التالي:

أ- عند القياس الأولي: حال تطبيق هذا النموذج يمكن للشركة أن تختار الاعتراف بالتدفقات النقدية لاقتناء التأمين كمصروفات عند تكبدها، بشرط أن تكون فترة تغطية كل عقد داخل المجموعة سنة واحدة أو أقل بدلاً من توزيعها بانتظام على مدار فترة التغطية. وفي هذا السياق أكدت دراسة (سلامة، ٢٠١٧؛ غالي & الفار، ٢٠١٨) على أنه يمكن القول بأن القياس الأولي باستخدام هذا النموذج يتضمن المكونات التي يبني عليها قياس عقود التأمين ضمناً والتي تتمثل في: تحديد تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية وغير المالية عند الاعتراف الأولي، كما يقاس هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف الأولي أيضاً.

ب- عند القياس اللاحق: في نهاية الفترة المالية يتم تعديل القيمة الدفترية للالتزامات التغطية المتبقية بأثر الأقساط المحصلة بعد الاعتراف الأولي إن وجدت، ومبلغ استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين إن لم تكن الشركة قد اعترفت بها في البداية كمصروفات فور تكبدها، ومبلغ إيرادات التأمين المعترف به نظير التغطية المقدمة خلال الفترة.

٦- متطلبات العرض وفقاً لمعيار عقود التأمين

قدم معيار عقود التأمين (IFRS:17) ضوابط فعالة للعرض بقائمتي المركز المالي والأداء المالي يمكن تناولها بشكل مبسط على النحو التالي:

١/٦- العرض في قائمة المركز المالي: حيث يتطلب المعيار أن تعرض الشركة في قائمة المركز المالي بشكل منفصل إجمالي كل من أصول والتزامات عقود التأمين المُصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وذلك لاختلاف طبيعتها عن العقود المصدرة، وذلك سعياً نحو تعزيز شفافية المعلومات المقدمة بالقوائم المالية. وجزير بالذكر أن المعيار قد ألزم الشركة بعرض القيم الدفترية للبنود التالية:

- أصول عقود التأمين المصدرة وتشير إلى المجموعات التي تشكل صافي الأصول بعد قياسها.
- التزامات عقود التأمين المصدرة وتشير إلى المجموعات التي تشكل صافي الالتزامات بعد قياسها.
- أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

٢/٦- العرض في قائمة الأداء المالي: أحدث معيار عقود التأمين الجديد تغييراً تاريخياً في عرض قائمة الأداء المالي، حيث يجب على الشركة تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر إلى البنود التالية:

أ- نتيجة خدمات التأمين وتشمل إيرادات ومصروفات خدمات التأمين: يجب التتويه أنه قبل تطبيق معيار IFRS:17 كانت الإيرادات تتفاوت بتفاوت المعالجات المحاسبية لمعاملات التأمين من بلد لأخرى ومن ثم تشمل قائمة الأداء المالي إيرادات لا يمكن مقارنتها بسهولة مع بيانات التقارير المالية لشركات أخرى. وعلى النقيض يتطلب معيار عقود التأمين IFRS:17 عرض إيرادات عقود التأمين بطريقة تتسق بشكل عام مع المبادئ العامة لمعيار التقرير المالي IFRS:15 حيث يجب على الشركة أن تستبعد من إيرادات التأمين أي مكونات استثمار، وكذلك الاعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة حسبما تفي بالتزامات الأداء بعقود التأمين (Njegomir et al.,2016).

ب- دخل أو مصروفات تمويل التأمين: في سياق توجيهات الفقرة رقم "٨٢" بمعيار المحاسبة الدولي رقم "١" لعرض تكاليف التمويل بشكل منفصل ضمن الأرباح أو الخسائر من بينها

تكاليف التمويل، حيث يجب على الشركة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين بما يضمن توفير معلومات ملائمة ومفيدة عن الجوانب المختلفة للشركة (KBMG, 2017). وفي هذا الإطار سمح معيار عقود التأمين (IFRS:17, Para88) للشركة حرية اختيار سياسة محاسبية لكل محفظة عقود تأمين، حيث يتم إدراج دخل أو مصروفات تمويل التأمين عن محفظة عقود التأمين إما بالكامل في الأرباح أو الخسائر أو بتبويه بين الأرباح أو الخسائر، والدخل الشامل الأخر.

٧- متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار عقود التأمين

تستهدف متطلبات الإفصاح أن توفر الشركة معلومات في الايضاحات المتممة للقوائم المالية تكمل شفافية وجودة ما تم عرضه من معلومات في صلب تلك القوائم (Malafrente et al., 2016)، الأمر الذي يُمكن مستخدمي هذه القوائم من تقييم أثر العقود الواقعة ضمن نطاق معيار (IFRS:17) على المركز والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة. وبشكل موجز أكد المعيار الجديد لعقود التأمين على وجود أربعة جوانب رئيسية لتوضيح المبالغ المعترف بها على هيئة تفسيرات أو تسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

١/٧- تسويات التزامات أو أصول عقود التأمين.

٢/٧- أثر عقود التأمين المعترف بها أولاً خلال الفترة.

٣/٧- تحليل الإيرادات.

٤/٧- تفسير التوقيت المستقبلي الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية.

٨- التحديات التي تواجه شركات التأمين المصرية لتطبيق IFRS:17

أكدت العديد من الدراسات والتقارير المهنية المتخصصة (إبراهيم، ٢٠١٨؛ سلامة، ٢٠١٧؛ KPMG, 2017) على وجود العديد من التحديات التي تواجه شركات التأمين المصرية لتطبيق أوضاعها مع متطلبات تطبيق معيار (IFRS:17) والتي ستكون هذه الشركات مُلزَمة بتطبيقه في غضون عام ٢٠٢١، ولعل من أهم هذه التحديات تتمثل في كل من: تعقد منهجية فصل العقود التي تدخل في نطاق المعيار وغياب فلسفة تجميع عقود التأمين في مجموعات متماثلة، وصعوبة تطبيق مداخل ونماذج قياس هامش الخدمة التعاقدية، وكذلك تضارب سياسات اختيار معدل الخصم المستخدم، وأخيراً كيفية حساب وتقدير القيمة الحالية للتعويضات بشكل سليم وموضوعي (Zainudin et al., 2018).

وفي سياق العرض السابق، يرى الباحث أن معيار عقود التأمين (IFRS:17) وضع أسس ومبادئ موحدة للاعتراف بكافة العقود التي تدخل في نطاقه، ونماذج موضوعية تتسق مع التغييرات السوقية والتقديرات الحالية، وآليات فعالة للعرض والافصاح عن معلومات الأنشطة التأمينية. الأمر الذي يضمن دقة ومصداقية قياس المركز المالي، وسلامة وجودة مؤشرات تقييم الأداء المالي بشركات التأمين، ومن ثم توفير معلومات ملاءمة تتسم بالشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة للمستثمرين والمحللين الماليين من جانب وللجهات المنظمة والإشرافية من جانب آخر.

القسم الثالث

الملاءة المالية^٢ (Solvency II) لشركات التأمين.. إطار مفاهيمي

ومنهج إجرائي

تتبنى شركات التأمين مجموعة من القواعد والاجراءات الاحترازية الحاسمة نتيجة تركز أنشطتها التأمينية على مفهوم المخاطر، حيث تتمثل تلك القواعد والاجراءات الاحترازية في قواعد الملاءة المالية التي تُعبر عن قدرة شركات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بأنشطة التأمين وإعادة التأمين والتي مرت بمرحلتين هما نظام الملاءة المالية I ونظام الملاءة المالية II ، ويستعرض الباحث الاطار المفاهيمي والمنهج الاجرائي لنظام الملاءة المالية II وذلك على النحو التالي:

١- مفهوم وأهداف نظام الملاءة المالية^٢ (Solvency II) لشركات التأمين

تعددت التعريفات التي تناولت الملاءة المالية، حيث عرفتھا دراسة (PWC,2017) بأنها " قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها، ومدى استعدادها وجاهزيتها لسداد مبالغ التعويضات الكبيرة بشكل فوري، وذلك دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو إفلاسها. في حين قدمت دراسة كل من (Dumitru & Costin,20-2017; KBMG) (17مفهوم الملاءة المالية بأنها" قوة ومثانة المركز المالي لشركات التأمين، والتي تبرهن على أن الشركة ليست في حالة عسر مالي شريطة زيادة الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من تعويضات ومصروفات توزيع للأرباح". ومن منظور إدارة شركات التأمين والهيئة العامة للرقابة المالية كسلطة إشرافية ورقابية لقطاع التأمين تشير الملاءة المالية إلى كل من:

- توقعات الادارة بأن تكون الأقساط المحصلة كافية لتسوية الخسائر المتوقعة ومقابلة مختلف مصروفات التشغيل والعمليات.
 - قدرة الشركة على الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة مع وجود هامش أمان - هامش الملاءة المالية- يساوي على الأقل المتطلبات القانونية.
- وفي هذا السياق قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها حماية حقوق حملة الوثائق وكافة الأطراف المتعاملة مع شركات التأمين من الخسائر الناجمة عن تعثرها وتشمل كل من : اشتراط حد أدنى لرأس المال والاحتياطيات، ووضع حد أدنى لاستثمارات شركات التأمين، وتدعيم إجراءات الفحص الدوري لحسابات شركات التأمين.
- ومما سبق يتبين أن نظام الملاءة المالية II يعكس ممارسات جديدة لإدارة المخاطر من خلال تحديد رأس المال المطلوب وتقديم سياسات فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التأمينية، ويستهدف نظام الملاءة المالية ٢ (Solvency II) تحقيق كل من الأهداف التالية:
- ١/١- تخفيض مخاطر عدم قدرة شركات التأمين على تلبية المطالبات.
 - ٢/١- تخفيض الخسائر التي يتكبدها حملة الوثائق في حالة عدم قدرة الشركة على تلبية جميع المطالبات بالكامل (Zoom, 2012) .
 - ٣/١- توفير مؤشرات إنذار مبكر للجهات والهيئات المشرفة حتى يتمكنوا من التدخل الفوري إذا انخفض رأس المال المحتفظ به عن المستوى المطلوب (De Moro et al., 2017).
 - ٤/١- تعزيز الثقة في الاستقرار المالي لقطاع التأمين والمؤسسات المالية بوجه عام.
- ٢- محددات وركائز الملاءة المالية ٢ (Solvency II) لشركات التأمين**
- يرتكز إطار الملاءة المالية ٢ (Solvency II) على ثلاثة ركائز رئيسية يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:



Source: KPMG, Solvability II,2010, P.6.

ومن خلال الشكل السابق، يمكن عرض المحددات التي تقوم عليها كل ركيزة على النحو التالي:

١/٢ - محددات الركيزة الأولى: المتطلبات الكمية Quantitative Requirement's

تسهم المتطلبات الكمية في حساب وتقدير المخصصات الفنية ومتطلبات رأسمال الملاءة Solvency Capital Requirement (SCR) باستخدام كل من المعادلة القياسية المقدمة

والمُعتمدة من الجهات المُنظمة والإشرافيه أو باستخدام نموذج داخلي يتم تطويره من قبل شركة التأمين أو إعادة التأمين (Andreas & Annegret 2018). وتشتمل المخصصات الفنية على عنصرين: أفضل تقدير للالتزامات (أي التقدير الاكتواري المركزي) بالإضافة إلى هامش المخاطرة، كما تهدف المخصصات الفنية إلى تمثيل المبلغ الحالي الذي يتعين على شركة التأمين و/أو إعادة التأمين أن تدفعه مقابل التحويل الفوري للالتزاماتها إلى طرف ثالث. وهنا يجب التأكيد على أن SCR تشير إلى رأس المال المطلوب للتأكد من أن شركة التأمين سوف تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها على مدار الـ ١٢ شهر المقبلة وذلك بمعدلات احتمالية لا تقل عن ٩٩.٥٪. وفي هذا السياق وبالإضافة إلى رأس المال الملاءة SCR، يجب حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (Minimum Capital Requirement (MCR) والذي يمثل الحد الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به الشركة والذي عنده تتدخل الجهات الإشرافية والتنظيمية. ويستهدف الحد الأدنى من رأس المال تغطية احتمالية ٨٥٪ من حد الكفاية على مدار سنة واحدة ويتأرجح ما بين ٢٥٪ و ٤٥٪ من الملاءة المالية (SCR).

٢/٢ - محددات الركيزة الثانية: متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر Requirements For Governance and Risk Management

استهدفت الركيزة الثانية تحديد المعايير النوعية لمتابعة المخاطر الداخلية وذلك من خلال بيان طريقة ومنهجية ممارسة السلطات الرقابية والإشرافية لنشاطها الرقابي في هذا الإطار، ومن ثم تتبنى هذه الركيزة تفعيل مبادئ وآليات الحوكمة لإدارة المخاطر التي تتعلق بكل من: النظم، والمسئوليات، والمنتجات والخدمات، ورصد المؤشرات التي تتعلق بكل منها، فضلاً عن التحقق من كفاءة وسلامة النماذج الداخلية لشركات التأمين والتي تتعلق بسياسات إدارة المخاطر وتقدير الملاءة المالية (Balázs et al., 2017; Daniel et al., 2017; Christian Bienera et al., 2019)

٣/٢ - محددات الركيزة الثالثة: متطلبات الإفصاح والشفافية Requirements For Disclosure and Transparency

تهدف هذه الركيزة إلى وضع مجموعة من الضوابط التي يجب أن تلتزم بها شركات التأمين بخصوص التقارير والمنشورات الموجهة للأطراف المعنية سواء المؤمن عليهم، والمستثمرين، وسلطات السوق... الخ. وتؤكد هذه الركيزة على ضرورة الالتزام بالشفافية والمصادقية وتقديم المعلومات في الوقت المناسب (Mezőfi, Balázs et al., 2017).

٣- القواعد التي تحكم تكوين الملاءة المالية ٢ (SolvencyII) لشركات التأمين

أكدت معظم الدراسات (عبدالرزاق، ٢٠١٦؛ هيئة الرقابة المالية، ٢٠١٨؛ Verrallet al., 2018) على ضرورة توافر ثلاثة مقومات أساسية يجب الارتكاز عليها عند تحديد الملاءة المالية بشركات التأمين يمكن تناولها بشكل مبسط على النحو التالي:

١/٣- القواعد الخاصة بتقييم المخصصات التقنية

بموجب القوانين المنظمة والتشريعات والاصدارات الحاكمة تكون شركات التأمين ملزمة بتكوين المخصصات التقنية اللازمة لكي تمتلك القدرة المالية الكافية للوفاء بالتزاماتها، ومن الجدير بالذكر أن الأمر لا يقتصر على قيام شركات التأمين بتكوين المخصصات التقنية وإنما تقوم بتقييمها بكفاءة عالية، ويجب أن يتم هذا التقييم من طرف المختصين وفق أطر وأساليب محددة وبدرجة كبيرة من الحذر.

٢/٣- القواعد الخاصة بتغطية المخصصات التقنية

يجب على شركات التأمين بعد تكوين المخصصات التقنية وعرضها بجانب الخصوم، أن يتم تغطية هذه المخصصات بما يناسبها من الأصول التي تتجسد في الأوجه الاستثمارية المختلفة مثل: العقارات، الأوراق المالية، القروض.. الخ، فضلاً عن الاحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة لتلبية متطلبات السيولة من قبل حملة الوثائق.

٣/٣- القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة

يمثل هامش الملاءة المالية أداة رقابية هامة تفرضه الهيئات الإشرافية والجهات الرقابية على الكيانات التأمينية بهدف تعزيز قدرتها المالية لسداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق، وترجع أهمية تكوين هامش الملاءة المالية إلى العديد من المبررات أهمها كل من: احتمال تعرض شركات التأمين إلى كم كبير من المخاطر في فترات زمنية متقاربة نتيجة ضمانها تغطية حوادث محتملة، تراكم الانحرافات الناجمة عن سوء التقدير والتسعير غير الدقيق للعقود التأمينية، عدم الكفاءة والموضوعية في تقييم المخصصات الفنية والتقنية، وتدنى مستوى توظيف الأموال والاستثمارات (David et al., 2010; Akotey et al, 2013).

القسم الرابع

العلاقة بين معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة المالية II Solvency

- إطار منهجي مقترح

في سياق عرض وتحليل طبيعة العلاقة بين معيار التقرير المالي الدولي IFRS:17 والملاءة المالية II Solvency، أكدت معظم الدراسات والتقارير المهنية في مجال التأمين (PWC,2017; Alfred. et al, 2013; Anna et al., 2018; Judith Dourneau, 2018) على أن الضوابط والنظم التي تم تطويرها للملاءة المالية II والتي تدعم كفاية رأس المال بشركات التأمين الأوربية على وجه التحديد والدولية بشكل عام تعد بمثابة نقطة بداية لتنفيذ معيار التقارير المالية الدولية IFRS:17.

١- مقارنة تحليلية بين معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة المالية II Solvency

يمكن تقديم مقارنة تحليلية تجسد محاور التوافق والاختلاف الرئيسية بشأن متطلبات الاعتراف والقياس بالتزامات العقود بين كل من معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة المالية II كما يبينها الجدول (ERM 2015; Visser & McEneaney,2015; PWC,2017):

جدول رقم (١)

مقارنة تحليلية بين معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة المالية II

متطلبات الملاءة المالية II Solvency	متطلبات معيار عقود التأمين IFRS:17	محاور المقارنة
موضوعات جوهرية بدرجة كبيرة		
<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر اليوم الواحد لكافة العقود التأمينية وكذلك عقود إعادة التأمين. ■ يتم الاعتراف بكافة التغيرات المرتبطة بالأرباح والخسائر في نفس الفترة المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ يقوم هامش الخدمة التعاقدية CSM على استبعاد مكاسب اليوم الواحد، وتأجيل الأرباح لفترة التغطية بشكل كامل. في حين يقوم بالاعتراف بخسائر اليوم الواحد فوراً. ■ يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية لبعض التغيرات لليوم الواحد. حين أن تكون سالبة لأنها تمثل أحد الأصول ولكن يتم إعادة معالجتها محاسبياً عند استبعادها. 	<p>الاعتراف بالربح " تطبيقات هامش الخدمة التعاقدية CSM كمكون من التزامات العقد".</p>

<ul style="list-style-type: none"> ■ يتوافق مبدأ القياس مع طبيعة السوق. ■ يتم تضمين التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بميزات المشاركة في الالتزامات باستثناء صناديق الفائض المعتمدة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ يتوافق مبدأ القياس مع طبيعة السوق. ■ يتم تضمين التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بميزات المشاركة في الالتزامات، وكذلك ربط هذه التدفقات النقدية بحملة الوثائق المرتقبين. 	العقود التي تحتوي على ميزات المشاركة.
<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم عرض إجمالي عقود إعادة التأمين مع فصل أصول إعادة التأمين (باستثناء هامش الخطر والذي يمثل صافي إعادة التأمين). ■ يتم معالجة عقود إعادة التأمين بنفس معالجة العقود المباشرة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم عرض كافة المكونات كإجمالي إعادة التأمين مع فصل أصول إعادة التأمين. ■ يتم تطبيق متطلبات خاصة على عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، مقارنة بعقود التأمين المباشرة لدى الشركة. 	عقود إعادة التأمين.
<ul style="list-style-type: none"> ■ تعد مصروف كما حدثت ويتم الاعتراف بها وقتما حدثت. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تعد جزء من المحفظة الاستثمارية ويتم تضمينها عند قياس الالتزامات المرتبطة بعقود التأمين. 	تكاليف الاستحواذ في التدفقات النقدية.
<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم التطبيق بمجرد اعتماد القواعد المنظمة والمؤشرات التي تحدد الملاءة المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ في سياق التطبيق المبدئي للمعيار يتم الاعفاء من متطلبات المعيار بشأن هامش الخدمة التعاقدية CSM للعقود الحالية. 	التحويل
موضوعات متوسطة الجوهرية		
<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم تطبيقها على كافة العقود التي تتعلق بشركات التأمين. ■ بعض شركات التأمين التي تخضع لتشريعات خاصة. ■ الجهات التنظيمية والإشرافية التي تعد متجانسة مع الملاءة المالية ٢ والتي تعترف وتقيس عقود التأمين. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عقود التأمين (واستثمارات المشاركة للشركات التي تصدر عقود تأمينية فقط). ■ كذلك يتم التطبيق على بعض العقود التي لا تعد عقود تأمينية. ■ يطبق فقط على تقارير IFRS . 	التعريف والنطاق.
<ul style="list-style-type: none"> ■ لا يوجد فصل لمكونات عقود التأمين بشكل نهائي. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ مكونات الاستثمارات المميزة وبعض المشتقات المالية المحددة، وبعض الخدمات والسلع المحددة يتم فصلها وفقاً IFRS. 	فصل المكونات.
<ul style="list-style-type: none"> ■ يبدأ الاعتراف مبكراً في التاريخ الذي تبدأ فيه التغطية أو تصبح فيه طرفاً في العقد. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم الاعتراف مبكراً في التاريخ الذي تبدأ فيه التغطية أو بالتاريخ الذي تستحق فيه أول دفعة لمجموعة من العقود. ■ باستثناء عقود الاستثمارات ذات ميزات 	الاعتراف.

	المشاركة الاختيارية والتي يتم الاعتراف في التاريخ الذي تصبح فيه طرفاً في العقد.	
تصنيف وتجميع العقود التأمينية.	توجد ٣ مجموعات لتصنيف العقود وفقاً لدرجة المحفظة، عن كل مجموعة سنوية.	يوجد تجميع وتصنيف مسبق وفقاً لنوع العقد التأميني.
حدود العقد.	لم تعد شركات التأمين لديها الحقوق في استلام الأقساط أو الالتزامات المرتبطة بتقديم الخدمات، لأن مخاطر حملة الوثائق أو المحفظة في عملية تحديد الأسعار أو معدل الربح يمكن إعادة تقييمها.	لم تعد شركات التأمين مطالبة بتغطية أو تعديل بنود العقد ليعكس المخاطر بشكل كامل بالمحفظة. يتم فصل العقود إلى مكوناتها الجزئية والتمييز بين المكونات وبعضها.
التدفقات النقدية باستثناء تكاليف الاستحواذ.	ترتبط التدفقات النقدية بشكل مباشر بتنفيذ العقود التأمينية.	كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تسهم في تسوية الالتزامات على مدار العمر الكلي لعقد التأمين.
معدل الخصم.	تختلف مداخل تحديد معدل الخصم سواء من أعلى لأسفل أو من أسفل لأعلى، والتي تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات عقود التأمين. تعتمد على معدل الخصم الحالي، ومعدل خصم اليوم الواحد لأغراض التحديث.	يتم تحديد معدلات الخصم بشكل مسبق وفقاً لمخاطر الانتماء (بالإضافة إلى بعض التسويات الخاصة بالتعليقات التي تتعلق بظروف محددة)، ومن ثم تعتمد على المعدلات الحالية فقط.
مسـمـوحات المخاطر.	لا يوجد طريقة محددة مسبقاً، حيث تمتلك الشركات وجهة نظر عن التعويضات المطلوبة لظروف عدم التأكد التي تنشأ عن المخاطر غير المالية فقط. تتعلق بمجمل إعادة التأمين.	يتم تحديد مسموحات المخاطر بشكل مسبق بـ ٦% من تكلفة رأس المال. يتم تحديدها على مستوى المؤسسة من خلال المخاطر المحددة، ومستوى تنوع المنافع الأخرى. تتعلق بصافي إعادة التأمين.
طريقة مبسطة لعقود التأمينات بخلاف الحياة وبعض العقود قصيرة الفترة.	" نموذج الأقساط غير المكتسبة والذي يعرف بمدخل تخصيص الأقساط" لبعض التزامات التعويضات المحددة. بينما مدخل التدفقات النقدية يكون ملائماً لالتزامات التعويضات الأخرى.	لا توجد نماذج منفصلة وإنما يتم معاملة كافة التزامات التعويضات بنماذج موحدة.

تجميع الأعمال والتحويلات.	■ هناك مبادئ إضافية للاعتراف والقياس يتم تطبيقها في نقطة التجميع والتحويل.	■ يتم الاعتراف بها وقياسها كما تم الاكتتاب فيها بواسطة المؤسسة.
موضوعات منخفضة الجوهرية		
إعادة الاعتراف	■ يتم إعادة الاعتراف عندما يتم التمييز بين الالتزامات أو التعديل المحتمل في العقود التأمينية.	■ يتم إعادة الاعتراف عندما يتم التمييز بين الالتزامات أو اسقاطها أو الغائها أو انتهاء مدتها.

Source : PWC, INT, 2017(At the Disposal of the researcher).

وفي سياق ما تم عرضه وتحليله بالمحاور السابقة ومن خلال ما قدمته الدراسات العربية والأجنبية، وما أكدت عليه التقارير والاصدارات المهنية للجهات والهيئات المنظمة بشأن الاشراف والرقابة على الكيانات التأمينية يمكن استخلاص أهم المعالجات المحاسبية المختلفة في كل من النقاط التالية :

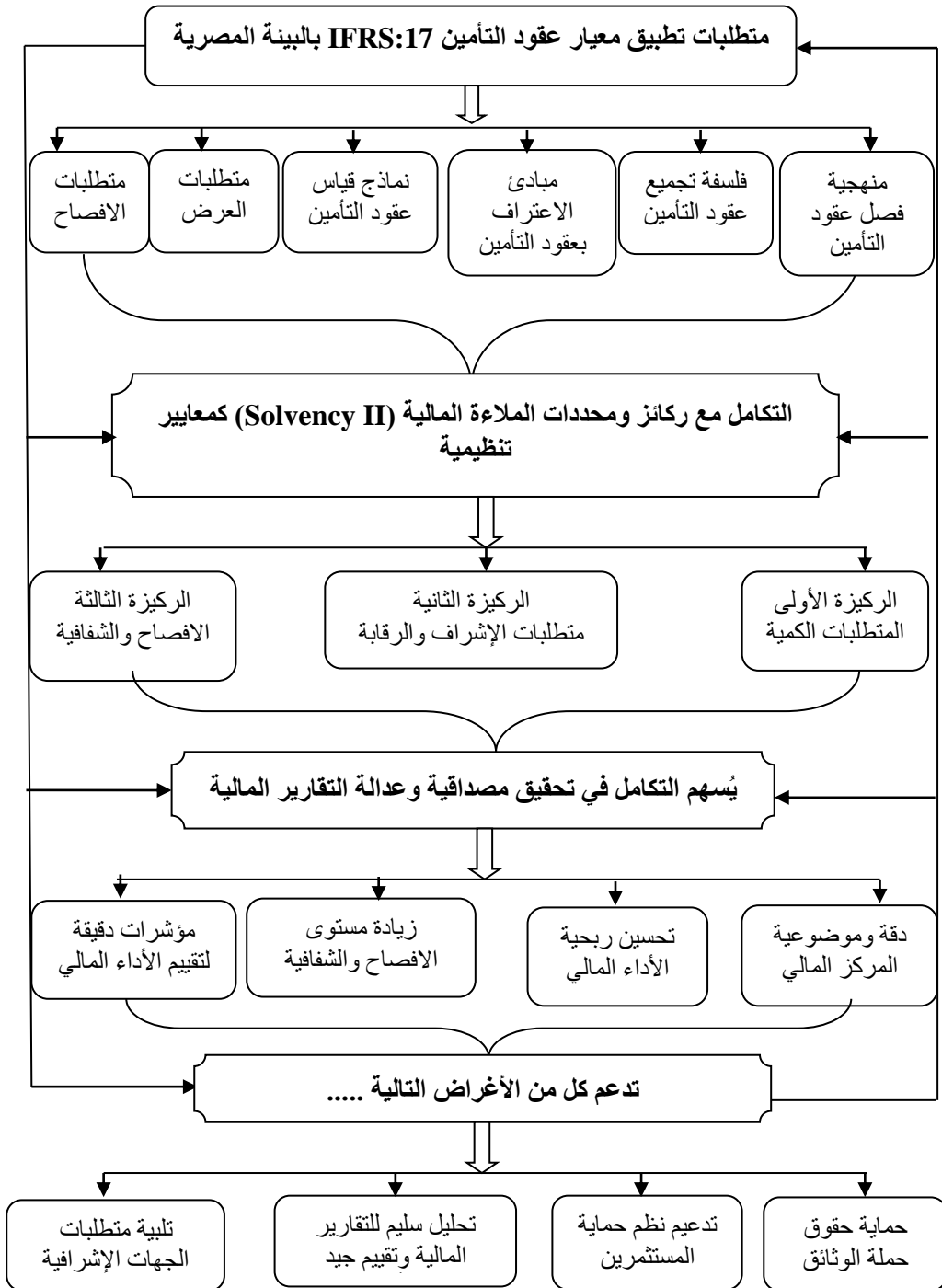
- لم يتم تعميم الملاءة المالية Solvency II كمقياس للتقرير عن الأداء ولا يوجد مفهوم محدد لهامش الخدمة التعاقدية CSM بها. في حين يعد هامش الخدمة التعاقدية محرك أساسي لتحديد توقيت الاعتراف بالربح في ظل IFRS: 17، لذا تعد أحد الأسباب الجوهرية في تغييرات الالتزامات.
- تعتمد معالجة معيار التقارير المالية IFRS:17 لأصول صناديق المشاركة المتبقية والتوزيع ما بين الالتزامات والملكية على الطبيعة الخاصة للعقود والقوانين الدولية. في حين تقوم الملاءة المالية II على القانون الدولي لتمييز صناديق الفائض-2 (Alexandru.et al., 2016).
- لا تتفق عقود إعادة التأمين في ظل IFRS:17 مع معالجة العقود التأمينية المباشرة، وإنما تستلزم متطلبات خاصة، ويختلف عرض مسموحات المخاطر ما بين IFRS:17 (مجمّل التأمين - إعادة التأمين)، على عكس الملاءة المالية II التي تركز على (صافي العقود).
- إن عملية قياس عقود الاستثمارات غير المشاركة في ظل IFRS:17 مختلفة عن الملاءة المالية II، حيث أن هذه العقود في معظم الحالات سوف يتم تقييمها وفقاً لمعيار IFRS: 9، و IFRS: 15. كما قد تحدث النظم المتجانسة وفقاً للملاءة المالية II اختلافات كبيرة مع معايير IFRS.

- توجد اختلافات في الاعتراف وفقاً لمعيار IFRS:17 بسبب شرط (الدفعة الأولى)، في مقابل الملاءة المالية II بسبب شرط (أن تصبح الشركة طرفاً في العقد). وكذلك وجود اختلافات في مستوى تجميع العقود التأمينية (Balázs et al. , 2017).
- يختلف تعريف حدود العقد التأميني فيما بين معيار IFRS: 17، والملاءة المالية Solvency II.
- نظرياً يتم استخدام المدخل من أعلى لأسفل وفقاً لمعيار IFRS: 17، وهو ما يتشابه مع ضوابط الملاءة المالية II مع تطبيق بعض التسويات الخاصة بالتذبذبات. كما أن تسويات التذبذبات الخاصة بالملاءة المالية لا تعتبر أحد مميزات الالتزامات ومن ثم لا تتشابه مع معايير IFRS.
- في ظل IFRS:17 يعد نموذج الأقساط غير المكتسبة اختيارياً، ويمكن تطبيق مدخل التدفقات النقدية كما هو الحال في ظل الملاءة المالية II. إلا أنه توجد اختلافات وفقاً لطبيعة العقود.

٢- الاطار المنهجي المقترح للعلاقة بين معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة

المالية II

في إطار تحليل العلاقة بين متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 كمعايير محاسبية وركائز ومحددات الملاءة المالية II كمعايير تنظيمية دولية يتضح أن كليهما يركز على أهمية استخدام نماذج موضوعية للقياس تتوافق مع ظروف السوق وتراعي معدلات الخصم لإيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وأساليب وآليات فعالة للعرض والافصاح عن عقود التأمين. لذا يستهدف الباحث تقديم إطار منهجي مقترح يجسد طبيعة العلاقة التكاملية بين معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة المالية II وتأثيرها على تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين المصرية لتدعيم أغراض كافة الأطراف المستفيدة، وذلك من خلال الشكل التالي رقم (٢).



شكل رقم (٢) الاطار المنهجي المقترح للعلاقة بين معيار IFRS:17 والملاءة المالية II

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الشكل السابق، أن تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 يركز على مجموعة أساسية من المتطلبات التي يجب أن تستوفيها الشركات التي تمارس الأنشطة التأمينية وهي: فصل عقود التأمين عن باقي العقود التي تخرج عن نطاق هذا المعيار وتعمل على تقديمها الكيانات التأمينية مثل (المشتقات الضمنية، ومكونات الاستثمار، وتعهدات الشركة بتحويل سلع وخدمات غير تأمينية)، وكذلك فلسفة تجميع العقود التي تختص بالأنشطة التأمينية في ثلاث مجموعات رئيسية (عقود تأمين محملة بخسائر عند الاعتراف الأولي، عقود تأمين لا يُحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً، وعقود التأمين الأخرى أو المتبقية)، وتبني مبادئ موحدة للاعتراف بعقود التأمين من حيث بداية فترة التغطية أو تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة، أو وفقاً للوقائع والظروف التي تدل على وجود عقود مُحملة بخسائر أيهما أقرب من حيث التوقيت، فضلاً عن تطبيق نماذج محددة وموضوعية لقياس عقود التأمين من خلال الاختيار من بين ثلاثة مداخل رئيسية تمثلت في نموذج اللبنة أو ما يعرف بالنموذج العام، ونموذج الرسوم المتغيرة كنموذج مبسط للنموذج العام، وكذلك نموذج تخصيص الأقساط. وأخيراً ضرورة استيفاء متطلبات العرض والافصاح سواء في صلب التقارير المالية أو ضمن الايضاحات المتممة، واعداد التقارير والنشرات الدورية التي تدعم مزيد من الافصاح والشفافية وتحسين جودة التقارير المالية لتلبية متطلبات المستفيدين.

واتساقاً مع المتطلبات السابقة للمحاسبة عن عقود التأمين بمقتضى معيار IFRS:17 وفي إطار تفعيل التكامل مع المعايير التنظيمية الدولية التي تتجسد في نظام الملاءة المالية II كمعايير إشرافية ورقابية تحكم طبيعة عمل الكيانات التأمينية والتي تقوم على ثلاثة ركائز أساسية: فقد تناولت الركيزة الأولى المتطلبات الكمية لقياس رأسمال الملاءة المالية SCR، وتقدير الحد الأدنى من رأس المال MCR الذي يجب على شركات التأمين الاحتفاظ به، وكذلك تقدير المخصصات التقنية. كما تناولت الركيزة الثانية متطلبات الاشراف والرقابة من خلال تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة التي تكفل الممارسات الجيدة لإدارة المخاطر، وتدعم عمليات الرقابة على المجموعات التأمينية، وأخيراً تناولت الركيزة الثالثة متطلبات الافصاح والشفافية بشأن طبيعة التقارير والنشرات التي يجب أن تقوم الشركات بإعدادها ونشرها سواء بالشكل التقليدي و/أو عبر مواقعها الالكترونية.

ومما سبق يتضح لنا على نحو جلي، أن تفعيل التكامل بين المعايير المحاسبية التي ترتبط بعقود التأمين IFRS:17 والمعايير التنظيمية الدولية Solvency II تعمل بشكل جوهري على

تحسين مصداقية وعدالة التقارير المالية بشركات التأمين من خلال عدة محاور رئيسية تتمثل في: دقة قياس وموضوعية المركز المالي، تحسين ربحية الأداء المالي، زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وأخيراً المساهمة في إعداد مؤشرات كافية ودقيقة لتقييم الأداء المالي. وذلك سعياً نحو تلبية متطلبات الأطراف ذات العلاقة بالكيانات التأمينية من حيث العديد من الأغراض أهمها: حماية حقوق حملة الوثائق، تدعيم نظم حماية المستثمرين، تحليل سليم للتقارير المالية وتقييم جيد للأداء المالي، وأخيراً تلبية متطلبات الجهات الإشرافية والرقابية سواء على المستوى المحلي - الهيئة العامة للرقابة المالية " قطاع التأمين " - و/أو على المستوى الاقليمي أو الدولي.

القسم الخامس

تحليل العلاقة بين السيولة ومحددات ربحية استثمارات شركات التأمين

يتمثل الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية في تعظيم قيمتها، الأمر الذي يتطلب تحقيق التوازن فيما بين ثلاثة عوامل أساسية هي (السيولة، والربحية، والمخاطرة) وأكدت كافة الدراسات والأدبيات المحاسبية والمالية السابقة على أن كلاهما متعارضان، لذا يجب على شركات التأمين أن تتبنى استراتيجيات فعالة تكفل تحقيق التوازن بين كل من السيولة والربحية ومعدلات المخاطر المرتبطة بممارسة أنشطتها المختلفة. ويتناول هذا المحور طبيعة العلاقة بين محددات السيولة والربحية:

١- تعتبر السيولة المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي والعمود الفقري للكيانات التأمينية بوجه خاص، والتي تشير إلى مدى قدرة شركات التأمين على مواجهة التزاماتها المتوقعة وغير المتوقعة عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن ممارسة أنشطتها التشغيلية والاستثمارية، وتحصيل مستحققاتها بالدرجة الأولى، وكذلك من خلال الحصول على النقد من المصادر التمويلية الأخرى بالدرجة الثانية. وقد أكدت دراسة كل من (زيدان، ٢٠١٦؛ Balázs et al., 2017) أن أهم أهداف إدارة السيولة بالشركات بوجه عام وشركات التأمين على وجه التحديد، تتمثل في المحافظة على استمرار عمل المؤسسة، وتجنب مخاطر العسر والفتل المالي، فضلاً عن ضمان جاهزية شركة التأمين لمواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها، ويرى الباحث أن عدم

كفاءة وفاعلية الإدارة بشركات التأمين وعدم قدرتها على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الأضرار بثلاث مصالح هي (الشركة، حملة الوثائق، المستثمرين).

٢- تعد الربحية من الأهداف الرئيسية التي تصبو إليها كافة المؤسسات الاقتصادية ولا سيما شركات التأمين التي تبذل كامل طاقتها الممكنة وتوظف كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة، من خلال تعظيم هامش الخدمة التعاقدية و/أو تعظيم العائد على استثماراتها بمختلف القنوات الاستثمارية. سعياً نحو الوصول إلى النتائج المرجوة التي تجسد غاياتها الأساسية، وتعزز من عوامل الاستمرارية، كما يتأثر الربح بعدد من العوامل أهمها: قيمة الإيرادات التي تحصل عليها الشركة والمصاريف التي تتحملها لممارسة أنشطتها المختلفة، ومقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار أو الحصول على بعض المزايا والخصومات الممكنة، وكذلك الأسلوب والطريقة التي تتبناها الإدارة ومدى قيامها على أسس وتقديرات علمية سليمة لإيراداتها ونفقاتها (مراد ، ٢٠١٦؛ ابراهيم، ٢٠١٨).

وفي هذا السياق، أكدت معظم الدراسات (أبوزيد، ٢٠١٧؛ عبد الحميد، ٢٠١٧؛ PWC, 2017; Elena Serfilipp et al., 2019) على وجود علاقة عكسية بين كل من السيولة والربحية بشركات التأمين، حيث أن الأصول الأقل سيولة والتي يتم توجيهها نحو قنوات استثمارية آمنة تعد أكثر ربحية، كما أن استخدام السيولة وتوظيفها وعدم الاحتفاظ بالحد الأدنى يضعف قدرة الشركة على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق من جانب والأطراف الأخرى من جانب آخر في ميعاد استحقاقها.

القسم السادس

الدراسة التطبيقية لشركات التأمين المصرية

انطلاقاً من تأكيد الاتحاد المصري للتأمين عام ٢٠١٧ على أهمية الالتزام بالجدول الزمني لضمان الانتقال السهل والسريع لتطبيق المعيار الدولي IFRS:17 بالنسبة للشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية، وذلك من خلال ثلاث مراحل تتمثل في:

▪ **المرحلة الأولى** : تقوم الشركات بتقييم الوضع الحالي بالمقارنة مع جميع متطلبات المعيار على أن يشمل التقييم الأثر المالي والتشغيلي المتوقع جراء تنفيذ المعيار مع إجراء تقييم

شامل للأثر الداخلي وأن تكون قد حددت جميع متطلبات المعيار وإعداد خطة لتطبيقه في المستقبل.

- **المرحلة الثانية:** تقوم شركات التأمين بتصميم أنظمة وقواعد وإجراءات داخلية تتواءم مع متطلبات معيار IFRS:17 وفقاً للخطة الزمنية التي تم إعدادها.
- **المرحلة الثالثة:** تقوم الشركات بتنفيذ متطلبات المعيار مع إجراء تقييم ربع سنوي للنتائج وإعداد التقارير المالية، وتحديد فترة تستطيع من خلالها الشركات تذليل كل العقبات المتعلقة بالتنفيذ.

واستكمالاً لما تم عرضه في الدراسة النظرية بالمحاور السابقة، وتحقيقاً لأهداف البحث من حيث بيان دور متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS:17) في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية (Solvency II) وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية، وسعيًا نحو اختبار فروض البحث بشكل عملي، يتناول الباحث في الدراسة التطبيقية كل من: مجتمع وعينة البحث، توصيف وقياس متغيرات البحث، إجراءات وأدوات الدراسة التطبيقية، وأخيراً تحليل النتائج واختبار الفروض وذلك على النحو التالي:

١ - مجتمع وعينة البحث

في سياق تقرير الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين للعام المالي ٢٠١٨ والذي تصدره الهيئة العامة للرقابة المالية، يتمثل مجتمع البحث في كافة شركات التأمين العاملة بمصر والتي يبلغ عددها ٣٧ شركة وتختص بممارسة الأنشطة التأمينية في مجالي تأمينات الأشخاص بواقع ١٤ شركة، وتأمينات الممتلكات والمسئوليات بواقع ٢٣ شركة، وتشمل عينة البحث عدد خمسة شركات تأمينية تم اختيارها وفقاً للعوامل التالية:

- أن تتبع الشركات أسلوب التأمين التجاري وتخضع لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية كسلطة إشرافيه ورقابية بموجب القانون رقم " ١٠ " لعام ١٩٨١ وتعديلاته.
- أن تقوم الشركات بممارسة نشاطها التأميني في مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط.
- تبني هذه الشركات تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، واستجابتها لخطة الاتحاد المصري للتأمين بشأن الخطة الزمنية للانتقال لتطبيق معيار IFRS:17.

- انتظام نشر التقارير المالية في ٦/٣٠ من كل عام مالي، وذلك عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بها وموقع الهيئة العامة للرقابة المالية.

ويعكس الجدول التالي رقم (٢) شركات التأمين التي تمثل عينة الدراسة

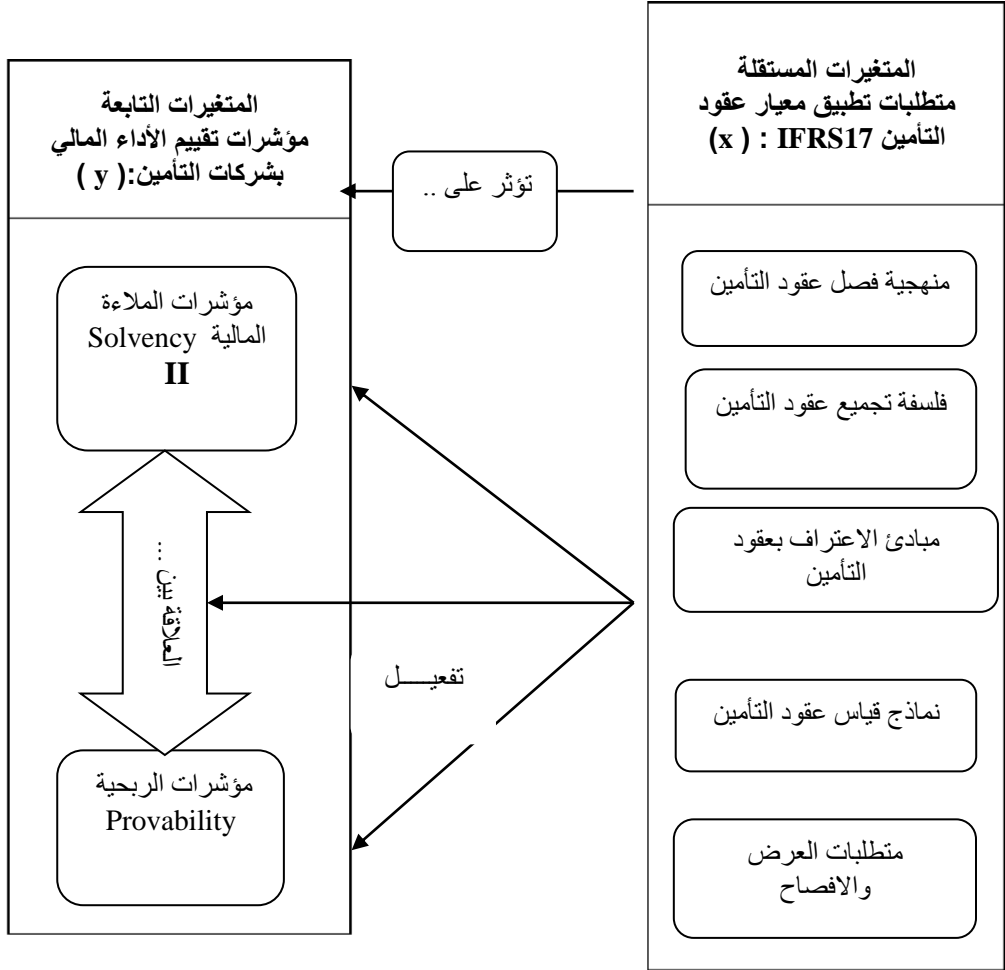
شركات التأمين محل الدراسة (القيمة بالمليون جنية / عام ٢٠١٨)

مسلسل	شركات التأمين محل الدراسة	الملكية	رأس المال	صافي الربح
١	مصر للتأمين	قطاع عام	٤٠٠٠	١٩٠٤
٢	قناة السويس للتأمين	قطاع خاص	١٤٠	٤٢,٢
٣	المهندس للتأمين	قطاع خاص	١٢١	٣٩,٥
٤	الدلتا للتأمين	قطاع خاص	١٠٠	٦٤,٣
٥	المجموعة العربية للتأمين gig	قطاع خاص	٢٥٨,٧	١٢٧

المصدر: من إعداد الباحث.

٢- توصيف متغيرات البحث ومؤشرات قياسها

استخلاصاً لما تم عرضه وتحليله بالاطار النظري لكل من متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 وتأثيره على دقة وموضوعية نماذج قياس عقود التأمين وتحسين مستوى الافصاح والشفافية بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية، وكذلك من خلال استعراض وتحليل ركائز ومحددات الملاءة المالية II ك معايير تنظيمية تحكم طبيعة عمل شركات التأمين بشأن الممارسات الجيدة لإدارة المخاطر وتقدير الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة المطالبات تجاه حملة الوثائق، وفي سياق تعارض مؤشرات الملاءة المالية مع حرص شركات التأمين على تحقيق أكبر ربحية ممكنة من خلال تعظيم إيرادات استثماراتها وتوجيهها نحو قنوات استثمارية آمنة. يُمكن تقديم نموذج وصفي يجسد متغيرات البحث كما في الشكل التالي:



شكل رقم (٣) نموذج وصفي لمتغيرات البحث

المصدر: من إعداد الباحث.

ويستند الباحث في بناء مؤشرات قياس متغيرات البحث على المؤشرات التي قدمتها العديد من الدراسات السابقة (مراد، ٢٠١٦؛ محمد & أبو زيد، ٢٠١٧؛ 2017، PWC). ويوضح الجدول التالي رقم (٣) مؤشرات قياس متغيرات البحث :

جدول رقم (٣) ترميز متغيرات البحث ومؤشرات قياسها

الرمز	المتغيرات	توصيف المتغير	مؤشرات القياس
X	المتغيرات المستقلة : متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17:		
X ₁	منهجية فصل عقود التأمين	تشير إلى ضرورة فصل كافة عقود التأمين واستبعاد كل من : المشتقات الضمنية ومكونات الاستثمار وتعهدات الشركة بتحويل سلع وخدمات غير تأمينية.	تناول الباحث هذا المتغير باعتباره (Dummy Variable) بحيث يأخذ هذا المتغير قيمة (واحد) في حالة الالتزام بتطبيق متطلبات IFRS:17، بينما يأخذ قيمة (صفر) في حالة عدم التطبيق.
X ₂	فلسفة تجميع عقود التأمين	تشير إلى أهمية تجميع عقود التأمين من خلال ثلاثة مجموعات رئيسية.	
X ₃	مبادئ الاعتراف بعقود التأمين	تشير إلى توقيت الاعتراف والذي يكون واحد من ضمن ثلاثة بدائل: بداية فترة التغطية ، تاريخ استحقاق أول دفعة، أوفي ضوء الوقائع التي تدل على وجود عقود محملة بخسارة.	
X ₄	نماذج قياس عقود التأمين	تشير إلى توافر ثلاثة نماذج للقياس وهي: النموذج العام ، والرسوم المتغيرة، نموذج تخصيص الأقساط.	
X ₅	متطلبات العرض والافصاح	تشير إلى متطلبات العرض بقائمي المركز والأداء المالي، وتبني سياسات فعالة للإفصاح بالتقارير المالية.	
Y	المتغيرات التابعة: مؤشرات تقييم الأداء المالي بشركات التأمين:		
Y ₁	مؤشرات الملاءة المالية II	تقيس معدلات السيولة والملاءة المالية لدى الشركة في فترة مالية معينة	
Y ₁₁	نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين	تعمل هذه النسبة على قياس كفاءة حقوق المساهمين كأحد مصادر التمويل الداخلي في تمويل الأصول المنتجة للأقساط.	(صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين) X ١٠٠
Y ₁₂	نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة	تعكس كفاءة الأصول كمدخلات لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات.	(المخصصات الفنية / إجمالي الأصول السائلة) X ١٠٠
Y ₁₃	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول	تقيس درجة الضمان المطلوبة لحملة الوثائق والتوازن بين حقوق المساهمين وبين إجمالي الأصول.	(حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول) X ١٠٠
Y ₁₄	معدل الاحتفاظ	تعكس مدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين وقدرتها على	(صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) X ١٠٠

	الاحتفاظ بالأخطار.		
Y ₁₅	معدل التغير في حقوق المساهمين	يعكس المؤشر مدى سلامة المركز المالي للشركة.	[[حقوق المساهمين العام الحالي - حقوق المساهمين العام السابق]] / حقوق المساهمين العام الحالي X 100
Y ₁₆	نسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة	يعكس مدى قدرة الأقساط المحصلة على تغطية الأخطار التي تتعرض لها الشركة من خلال ما تحتفظ به من أقساط.	(المخصصات الفنية وحقوق المساهمين / صافي الأقساط المكتتبة) X 100
Y ₁₇	نسبة الالتزامات إلى الأصول السائلة	تعطي مؤشر على قدرة الشركة على تسوية التزاماتها تجاه حملة الوثائق.	(إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول السائلة) X 100
Y ₁₈	الرافعة المالية	تعكس نسبة المخاطر الناتجة عن عدم قدرة الشركة على السداد وتعرضها للإفلاس.	(إجمالي الديون / إجمالي الأصول) X 100
Y ₂	مؤشرات الربحية	تقيس مدى كفاءة وفعالية شركات التأمين في تحقيق أكبر ربحية ممكنة	
Y ₂₁	العائد على إجمالي الأصول	مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية الأموال المستثمرة ضمن مجموعات الأصول.	(صافي دخل الفترة / إجمالي الأصول) X 100
Y ₂₂	العائد على إجمالي حقوق المساهمين	مؤشر مالي لتوضيح العائد من الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية أي نسبة توليد أرباح الاستثمار من الملاك في الشركة.	(صافي دخل الفترة / حقوق المساهمين) X 100
Y ₂₃	العائد على صافي الاستثمارات	مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية استثمارات الشركة بالأنشطة المختلفة خلال الفترة.	(صافي دخل الفترة / صافي الاستثمارات) X 100
Y ₂₄	معدل الفائض التأميني إلى صافي الأقساط	مؤشر مالي يستخدم لقياس ما يتبقى من مجموع الأقساط وعائد استثماراتها بعد خصم المصروفات وسداد المطالبات وتكسوين المخصصات والاحتياطيات الفنية والقانونية.	(الفائض التأميني / صافي الأقساط) X 100

المصدر: من اعداد الباحث.

٣- إجراءات وأدوات الدراسة التطبيقية

١/٣- إجراءات تنفيذ الدراسة التطبيقية

قام الباحث بتجميع البيانات التي تخدم متغيرات البحث من واقع التقارير السنوية لشركات التأمين محل الدراسة، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لكل شركة أو من الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية. وتتمثل فترة الدراسة والتحليل في سلسلة زمنية ٥ سنوات تراوحت ما بين ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨، وتم تجميع البيانات وتجهيزها باستخدام برنامج EXCEL. كما تبنى الباحث تطبيق منهج الأثر الرجعي، حيث تم تسوية القوائم المالية للشركات محل الدراسة

خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ وفقاً لمتطلبات تطبيق معيار IFRS:17 ، وذلك من خلال الضوابط التالية :

- تحديد هامش الخدمة التعاقدية CSM لمجموعي عقود التأمين (المحملة بخسائر ، والتي تحقق ربح) من خلال قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وذلك باستخدام معدل خصم افتراضي لأغراض التبسيط (١٠%) وتوافقاً مع مبادرات معظم الشركات محل الدراسة تم افتراض ثبات هذا المعدل خلال الخمس سنوات.
- تم استخراج القيمة الحالية للجنية المصري عند معدل خصم ١٠% من الجداول الاحصائية:

السنوات	٢٠١٤ (٠)	٢٠١٥ (١)	٢٠١٦ (٢)	٢٠١٧ (٣)	٢٠١٨ (٤)
القيمة الحالية للجنية	١	٠,٩٠٩	٠,٨٢٦	٠,٧٥١	٠,٦٨٣

- تم الاعتراف بمبالغ عقود التأمين التي تخص العام الأول فقط كإيرادات عقود التأمين بقائمة الدخل مما يؤثر على صافي الربح.
- باقي الإيرادات المرتبطة بعقود التأمين خلال سنوات التغطية المستقبلية تم معالجتها بمعدل الخصم وإيجاد القيمة الحالية لها وإدراجها كقيمة اجمالية في حـ / التزامات عقود التأمين بقائمة المركز المالي المجمعة.
- تم تسوية حساب الأقساط في ضوء معالجة التدفقات النقدية التي تخص الفترة والتي تؤثر على قائمة الإيرادات والمصروفات.

٢/٣ - أدوات التحليل الاحصائي المستخدمة

- وفقاً لطبيعة البيانات ومنهجية الدراسة، اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الاحصائية المتعلقة ببرنامج SPSS الاصدار الثاني والعشرون، وتتمثل هذه الأساليب في كل من :
- أدوات التحليل الوصفية (Descriptive Analysis Methods)، والتي تستخدم لإعطاء صورة عامة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال معلمات المتوسط الحسابي Mean ، والانحراف المعياري Standard Deviation.
 - أسلوب تحليل التمايز المتعدد (Multiple Discriminant analysis): وذلك للتمييز بين أداء الشركات الخمسة الخاضعة للدراسة من حيث مؤشرات الملاءة المالية من جانب، ومن حيث مؤشرات الربحية من جانب آخر. وذلك من خلال مرحلتين تتمثل الأولى في

ظل عدم تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين IFRS:17، والثانية في ظل تطبيق متطلبات هذا المعيار كإطار تجريبي.

- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix): التي تعكس درجة الارتباط بين كل متغير من متغيرات الدراسة وبقية المتغيرات، وتعطى صورة أولية عن دوال الانحدار التي يمكن تكوينها في مرحلة تالية من التحليل الاحصائي لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة.
- أسلوب تحليل المسار (Path Analysis): لتفسير العلاقات السببية بين المتغيرات الرئيسية للبحث وذلك في ظل عدم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17، وفي ظل تطبيقه بالشركات موضع الدراسة، ويتطلب تحليل المسار إجراء تحليل الانحدار والتأكد من دلالاته من خلال مستوى المعنوية (Sig.) وفي حالة الدلالة يجب التأكد من وجود العلاقة الخطية بين المتغيرات موضع البحث حيث يتم حساب معامل التحديد (R^2) وكلما زادت قيمة هذا المعامل دلت على وجود علاقة قوية.

٤- تحليل النتائج واختبار الفروض البحثية

يعرض الباحث فيما يلي أهم نتائج الدراسة التطبيقية مع إجراء تحليل ومناقشة لهذه النتائج واختبار الفروض من خلال المحاور التالية :

٤/١- نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الملاءة المالية والربحية بالشركات محل الدراسة

يوضح الجدول التالي رقم (٤) نتائج التحليل الوصفي بشأن مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية للشركات محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

أ- نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الملاءة المالية بشركات التأمين محل الدراسة

- أظهرت نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الملاءة المالية بالشركات محل الدراسة أن المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين y_{11} (٨٤,٨٢) وذلك بانحراف معياري (٥١,٣١)، وطبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تفره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المدى المقبول لهذا المؤشر بين ٢٠٠% و ٣٣٠% كحد أقصى، الأمر الذي يعكس وجود خلل في النشاط الاكتتابي للشركات محل الدراسة ، ويجب التنويه أن شركة قناة السويس للتأمين جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط

حسابي (١٦٨,٧٤) وانحراف معياري (٤٣,١٧) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة شركة المهندس للتأمين بمتوسط حسابي (٣٩,٩٦) وانحراف معياري (٢١,٣٥).

كما بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة y_{12} (١٨٧,٣٦) بانحراف معياري (١٥٢,٣١)، وطبقاً لما تُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المعدل النمطي لهذا المؤشر هو ١٠٠% كحد أقصى، الأمر الذي يعكس اهتمام الشركات محل الدراسة بعنصر السيولة ودوره في سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق، وذلك باستثناء المجموعة العربية للتأمين حيث بلغ المتوسط الحسابي (٦٦,٤٢) بانحراف معياري (١٩,٧٣).

في حين بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول y_{13} (٢٥,٨٢) بانحراف معياري (٨,٦٨)، وطبقاً لما تُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المعدل النمطي لهذا المؤشر هو ١٠% كحد أدنى، الأمر الذي يعكس كفاءة كافة الشركات محل الدراسة وقدرتها على تحقيق التوازن بين حقوق المساهمين وإجمالي الأصول.

وقد بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لمعدل الاحتفاظ y_{14} (٥٥,٠٦) بانحراف معياري (٧,٨٩)، وطبقاً لما تُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المعدل النمطي لهذا المؤشر هو أكبر من ٥٠%، الأمر الذي يعكس اهتمام الشركات محل الدراسة بمعدل الاحتفاظ بالأخطار، وذلك باستثناء المجموعة العربية للتأمين حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤,٥٢) بانحراف معياري (٥,٦٢).

وتبين أن المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر التغير في حقوق المساهمين y_{15} (١٠,٦٨) بانحراف معياري (٩,٩٥)، وطبقاً لما تُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المعدل النمطي هو أقل من ٢٠%، مما يعكس ملاءمة معدل التغير لكافة الشركات محل الدراسة بشأن الزيادة في حقوق المساهمين.

كما بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة y_{16} (٢٧٣,٣٢) بانحراف معياري (١٤٦,٠٥)، وطبقاً لما تُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المعدل الملائم هو ١٥٠% على الأقل، مما يوضح التزام الشركات بالمدى المقبول، باستثناء شركة قناة السويس حيث بلغ المتوسط الحسابي (١١٥,٣٠) بانحراف معياري (٦٣,٩٦).

- وقد بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر إجمالي الالتزامات إلى الأصول السائلة y_{17} (٤٥٣,١٩) بانحراف معياري (٢٩٠,٥٩)، وطبقاً لما نُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المعدل النمطي لهذا المؤشر هو ١٠٥% على الأكثر، مما يُبرز اهتمام الشركات محل الدراسة بالاحتفاظ بسيولة كافية لسداد التزاماتها، إلا أن الباحث يرى أن كافة الشركات محل الدراسة قد توسعت في الاحتفاظ بمعدلات سيولة مرتفعة في السنوات الأخيرة مما يؤثر سلبياً على معدلات ربحيتها.
- وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الرافعة المالية y_{18} (٢٦,١٠) بانحراف معياري (١٣,١٢)، مما يعكس عدم اعتماد الشركات محل الدراسة بنسبة كبيرة على الديون مقارنة بإجمالي أصولها.

ب- نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة

- كشفت نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية بالشركات محل الدراسة أن المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر العائد على إجمالي الأصول y_{21} (٥,١٦) وذلك بانحراف معياري (٢,٦٨)، وطبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما نُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المعدل النمطي هو أكبر من ٢%، مما يعكس كفاءة وفاعلية كافة الشركات محل الدراسة بتجاوز المعدل المعياري لهذا المؤشر.
- كما تبين أن المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر العائد على إجمالي حقوق المساهمين y_{22} (٢٥,١٦) وذلك بانحراف معياري (١٢,٠٠)، وطبقاً لما نُقره الهيئات الإشرافية والرقابية فإن المدى المقبول لهذا المؤشر هو أكبر من ٥%، مما يعكس قدرة كافة الشركات محل الدراسة على تحقيق معدلات عائد جيدة لإجمالي حقوق المساهمين، ومما هو جدير بالذكر أن المجموعة العربية للتأمين قد جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣٢,٩٢) وانحراف معياري (٦,٦٨)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة شركة قناة السويس بمتوسط حسابي (١٧,٨٤) وانحراف معياري (٤,٧٥).

وفي هذا السياق بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر العائد على صافي الاستثمارات y_{23} (٧,٦٥) وذلك بانحراف معياري (٤,٢٦)، وقد تجاوز هذا المعدل المدى المقبول وهو أكبر من ٥% لكافة الشركات باستثناء شركة قناة السويس حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٧١) وانحراف معياري (٠,٧١). كما بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لمؤشر الفائض التأميني إلى صافي الأقساط y_{24} (٢٦,٧٢) بانحراف معياري (١٣,٠٠)، مما يعكس قدرة الشركات محل الدراسة

على تحقيق فائض تأميني ملائم من خلال صافي الأقساط التي يتم الاحتفاظ بها وتوجيهها نحو الاستثمارات.

جدول رقم (٤) نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية بالشركات محل الدراسة

بيان	مصر للتأمين		فناة السويس للتأمين		المهندس للتأمين		الدلتا للتأمين		المجموعة العربية للتأمين		الاجمالي	
	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري
Y11	٦٣,٧٦	١٣,٥٧	١٦٨,٨٤	٤٣,١٧	٣٩,٩٦	٢١,٣٥	٧٣,٥٦	٣٢,٣٦	٧٨,٠٠	٤,١٠	٨٤,٨٢	٥١,٣١
Y12	١٢٥,٠٩	١٠٢,٩٢	١٨٦,١٠	١٦٠,٦٧	٢٠٢,٣٢	١٦٩,٧١	٣٥٦,٨٥	٨٩,٢٦	٦٦,٤٢	١٩,٧٣	١٨٧,٣٦	١٥٢,٣١
Y13	٢٠,٣٣	٥,٥٣	١٥,٠٥	١,٩٥	٢٥,٨٤	٧,٠٥	٣٤,٣١	٢,٦٠	٣٣,٥٨	٣,١٩	٢٥,٨٢	٨,٦٨
Y14	٥٧,٤١	٤,٥٣	٥٣,١٥	٢,٩٨	٥٥,٦٥	٣,٩١	٦٤,٥٨	٥,٣٠	٤٤,٥٢	٥,٦٢	٥٥,٠٦	٧,٨٩
Y15	١٠,٩٤	١٠,٨٨	٤,٧٦	٥,٩٥	١٣,٥١	١٤,٤٠	٧,٤٢	٧,٦١	١٦,٧٩	٤,٣٣	١٠,٦٨	٩,٩٥
Y16	٣١٨,١٤	١٦٥,٩٢	١١٥,٣٠	٦٣,٩٦	٤١٦,١٣	١٢٣,٠٢	٢٩٤,٢٧	١١٤,٨٠	٢٢٢,٧٥	١٥,٤٩	٢٧٣,٣٢	١٤٦,٠٥
Y17	١٧٩,٤٧	٥٥,٢٣	٧٢,٠٣١	٢٠١,٠٨	٥٥١,٠٢	٢٠٨,٥٤	٦٧٨,٥٩	١٦٨,٣٣	١٣٦,٥٥	٥٨,٤١	٤٥٣,١٩	٢٩٠,٥٩
Y18	١٢,٦٠	٢,٨٨	٤٩,٠١	٣,٤١	٢٠,٣١	٥,٢٨	٢١,٤٨	١,٩٠	٢٧,١٠	٦,١٠	٢٦,١٠	١٣,١٢
Y21	٤,٤١	٠,٩٢	٢,٣٩	٠,٣٩	٤,٤٤	٢,١٦	٥,٨٩	٢,٦٣	٨,٦٩	١,٥١	٥,١٦	٢,٦٨
Y22	٢٦,٧٨	١٠,٥١	١٧,٨٤	٤,٧٥	٢٦,٥٨	١٦,٩٥	٢٠,٦٧	١٢,٠٩	٣٣,٩٢	٦,٦٨	٢٥,١٦	١٢,٠٠
Y23	٥,٠٤	١,٠٦	٣,٧١	٠,٧١	٥,٣٩	٢,٦٨	١١,٤٥	٣,٥٦	١٢,٦٥	١,٧٣	٧,٦٥	٤,٢٦
Y24	٢٧,١٤	١١,٠٦	١١,٥٣	٣,١٠	٣١,٩٧	١٧,٤٧	٢٤,٨٠	٦,٨٥	٣٧,٥٤	٣,٦٧	٢٦,٧٢	١٣,٠٠

المصدر : من إعداد الباحث ، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

٢/٤ - نتائج تحليل التمايز Multiple Discriminant analysis لاختبار الفروض البحثية

أ- التمييز بين الشركات محل الدراسة من حيث مؤشرات الملاءة المالية:

ينص الفرض الأول من فروض البحث على أنه " لا يوجد تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين- قناة السويس - المهندس - الدلتا- المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الملاءة المالية Solvency II ".

■ للتعرف على وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة من حيث مؤشرات الملاءة المالية Solvency II، تم تطبيق أسلوب تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminant Analysis من خلال نموذج اشتمل على خمسة مجموعات تمثل الشركات الخاضعة للدراسة وبلغت عدد دوال التمايز (٤ دوال) واكتفى الباحث بعرض الدالة الأولى فقط والتي تحمل أعلى معامل ارتباط ومستوى معنوية كما يتضح في الجدول التالي رقم (٥).

جدول رقم (٥) دوال تحليل التمايز المتعدد ومصفوفة التقسيم من حيث مؤشرات الملاءة المالية

أ- دوال التمايز							
الدالة	Eigen Value	Variance %	Canonical Correlation	Wilk's Lambda	Chisquare	D.F	Sig.
الأولى	١٨,٧٧ ^a	٦١,٧	٠,٩٧٤	٠,٠٠١	٣٠٦,٠٩	٣٢	٠,٠٠٠
ب- مصفوفة التقسيم							
الشركات	المفردات	التنبؤ بعضوية المجموعات				اجمالي	
		مصر للتأمين	قناة السويس	المهندس	الدلتا		العربية
١	العدد	١٠	٠	٠	٠	١٠	
٢		٠	١٠	٠	٠	١٠	
٣		٠	٠	٧	٣	١٠	
٤		٠	٠	٠	١٠	١٠	
٥		٠	٠	٠	٠	١٠	
١	% النسبة	١٠٠,٠	٠	٠	٠	١٠٠	
٢		٠	١٠٠,٠	٠	٠	١٠٠	
٣		٠	٠	٧٠,٠	٣٠,٠	١٠٠	
٤		٠	٠	٠	١٠٠,٠	١٠٠	
٥		٠	٠	٠	٠	١٠٠	
النسبة المئوية للتقسيم الدقيق للشركات ٩٤ %							

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي SPSS .

ويتبين من الجدول السابق إمكانية قبول النموذج والاعتماد عليه في التصنيف فيما بين الشركات، حيث بلغت قيمة إيجن (Eigen Value) في دالة التمايز الأولى (١٨,٧٧) وذلك بمعامل ارتباط قوي بلغ (٠,٩٧٤)، كما بلغت قيمة وليكس لاما (٠,٠٠١) وهو يتبع توزيع كاي^٢ والتي بلغت قيمتها (٣٠٦,٠٩)، وذلك بمستوى معنوية مرتفع (Sig.=٠,٠٠٠) مما يدل على وجود تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة بشأن مؤشرات الملاءة المالية، كما بلغت النسبة المئوية للتقسيم الدقيق للشركات ٩٤% وهي نسبة مرتفعة تعكس وجود تمايز جوهري فيما بينها، كما يعني ذلك وجود تشابه بسيط بين هذه الشركات بشأن مؤشرات الملاءة المالية يقدر ب ٦%.

■ الأهمية النسبية لمؤشرات الملاءة المالية بالشركات محل الدراسة : يوضح الجدول التالي رقم (٦) عوامل ومعاملات تحليل التمايز المتعدد للشركات من حيث مؤشرات الملاءة المالية.

جدول رقم (٦) عوامل ومعاملات التمايز المتعدد بين الشركات من حيث مؤشرات

" الملاءة المالية" مخرجات تحليل التمايز "

مستوى الدالة	معامل التمايز	المتوسط الحسابي في المجموعات					مؤشرات الملاءة المالية
		العربية	الدلتا	المهندس	قناة السويس	مصر للتأمين	
٠,٠٠٠	٠,٦٥٤	٧٨,٠٠	٧٣,٥٦	٣٩,٩٦	١٦٨,٨٤	٦٣,٧٦	نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين
٠,٠٠٠	٠,٥٣٥	٦٦,٤٢	٣٥٦,٨	٢٠٢,٣	١٨٦,١٠	١٢٥,٠٩	المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة
٠,٠٠٠	٠,٥٢٧	٣٣,٥٨	٣٤,٣١	٢٥,٨٤	١٥,٠٥	٢٠,٣٣	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول
٠,٠٠٠	٠,٧٢٩	٤٤,٥٢	٦٤,٥٨	٥٥,٦٥	٥٣,١٥	٥٧,٤١	معدل الاحتفاظ
٠,٠٠٠	٠,٥٣٨	١٦,٧٩	٧,٤٢	١٣,٥١	٤,٧٦	١٠,٩٤	معدل التغير في حقوق المساهمين
٠,٠٠٠	٠,٤٢٨	٢٢٢,٧	٢٩٤,٣	٤١٦,١	١١٥,٣	٣١٨,١٤	نسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة
٠,٠٠٠	٠,٤١٥	١٣٦,٥	٦٧٨,٦	٥٥١	٧٢٠,٣	١٧٩,٤٧	نسبة الالتزامات إلى الأصول السائلة
٠,٠٠٠	٠,٢٦٤	٢٧,١٠	٢١,٤٨	٢٠,٣١	٤٩,٠١	١٢,٦٠	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS .

ومن الجدول السابق يمكن تحديد الأهمية النسبية لمؤشرات الملاءة المالية بالشركات محل الدراسة الأكثر قدرة على التمييز، وقد جاء معدل الاحتفاظ في المرتبة الأولى حيث بلغ معامل التمايز (٠,٧٢٩) بمستوى معنوية (Sig.=٠,٠٠٠) وذلك لصالح شركة الدلتا للتأمين بمتوسط حسابي (٦٤,٥٨) وشركة مصر للتأمين بمتوسط حسابي (٥٧,٤١). يليه مؤشر صافي الأقساط المكتتبه إلى حقوق المساهمين وذلك بمعامل تمايز (٠,٦٥٤) ومستوى معنوية (Sig.=٠,٠٠٠)، لصالح شركة قناة السويس للتأمين بمتوسط حسابي (١٦٨,٨٤) والمجموعة العربية للتأمين بمتوسط حسابي (٧٨,٠٠). ثم مؤشر التغير في حقوق المساهمين بمعامل تمايز (٠,٥٣٨) ومستوى معنوية (Sig.=٠,٠٠٠)، لصالح المجموعة العربية للتأمين بمتوسط حسابي (١٦,٧٩) وشركة المهندس للتأمين بمتوسط حسابي (١٣,٥١). في حين جاء في المرتبة الأخيرة مؤشر الرافعة المالية بمعامل تمايز (٠,٢٦٤) ومستوى معنوية (Sig.=٠,٠٠٠)، لصالح شركة قناة السويس بمتوسط حسابي (٤٩,٠١) والمجموعة العربية للتأمين بمتوسط حسابي (٢٧,١٠).

وفي ضوء العرض والتحليل السابق بالجدولين رقم (٦,٥) يمكن رفض الفرض الأول للبحث (فرض العدم) وقبول الفرض البديل حيث " يوجد تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين - قناة السويس - المهندس - الدلتا - المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الملاءة المالية Solvency II ".

ب- التمييز بين الشركات محل الدراسة من حيث مؤشرات الربحية:

ينص الفرض الثاني من فروض البحث على أنه " لا يوجد تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين - قناة السويس - المهندس - الدلتا للتأمين - المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الربحية ".

▪ يبين الجدول التالي رقم (٧) دوال التمايز بين الشركات محل الدراسة من حيث مؤشرات الربحية، وبلغت عدد دوال التمايز (٤ دوال) واكتفى الباحث بعرض الدالة الأولى فقط والتي تحمل أعلى معامل ارتباط ومستوى معنوية.

جدول رقم (٧)

دوال تحليل التمايز المتعدد ومصفوفة التقسيم من حيث مؤشرات الربحية

ت- دوال التمايز							
Sig.	D.F	Chisquare	Wilk's Lambda	Canonical Correlation	Variance %	Eigen Value	الدالة
٠,٠٠٠	١٦	١٠٧,٢٩	٠,٠٩٠	٠,٩٠٧	٨٣,٩	٤,٦٤٠ ^a	١
ث- مصفوفة التقسيم							
اجمالي	التنبيق بعضوية المجموعات					المفردات	الشركات
	العربية	الدلتا	المهندس	قناة السويس	مصر للتأمين		
١٠	٠	٠	٦	٢	٢	العدد	١
١٠	٠	٠	٠	٩	١		٢
١٠	١	٠	٥	١	٣		٣
١٠	٣	٦	١	٠	٠		٤
١٠	٩	١	٠	٠	٠		٥
١٠٠	٠	٠	٦٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	النسبة %	١
١٠٠	٠	٠	٠	٩٠,٠	١٠,٠		٢
١٠٠	١٠,٠	٠	٥٠,٠	١٠,٠	٣٠,٠		٣
١٠٠	٣٠,٠	٦٠,٠	١٠,٠	٠	٠		٤
١٠٠	٩٠,٠	١٠,٠	٠	٠	٠		٥
النسبة المئوية للتقسيم الدقيق للشركات ٦٢ %							

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS .

ويتضح من الجدول السابق إمكانية قبول النموذج والاعتماد عليه في التصنيف فيما بين الشركات، حيث بلغت قيمة ايجن (Eigen Value) في دالة التمايز الأولى (٤,٦٤٠) وذلك بمعامل ارتباط قوي بلغ (٠,٩٠٧)، كما بلغت قيمة وليكس لامدا (٠,٠٩٠) وهو يتبع توزيع كاي والتي بلغت قيمتها (١٠٧,٢٩)، وذلك بمستوى معنوية مرتفع (Sig.=٠,٠٠٠) مما يدل على وجود تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة بشأن مؤشرات الربحية، كما بلغت النسبة المئوية للتقسيم الدقيق للشركات ٦٢% وهي نسبة مقبولة تعكس وجود تمايز فيما بينها.

- الأهمية النسبية لمؤشرات الربحية بالشركات محل الدراسة : يوضح الجدول التالي رقم (٨) عوامل ومعاملات التمايز بين الشركات محل الدراسة من حيث مؤشرات الربحية.

جدول رقم (٨) عوامل ومعاملات التمايز المتعدد بين الشركات من حيث مؤشرات الربحية " مخرجات تحليل التمايز "

مستوى الدلالة	معامل التمايز	المتوسط الحسابي في المجموعات					مؤشرات الربحية
		العربية	الدلتا	المهندس	قناة السويس	مصر للتأمين	
٠,٠٠٠	٠,٨٠٦	٨,٦٩	٥,٨٩	٤,٤٤	٢,٣٩	٤,٤١	العائد على إجمالي الأصول .
٠,٠٠٠	٠,٨٠٠	٣٣,٩٢	٢٠,٦٧	٢٦,٥٨	١٧,٨٤	٢٦,٧٨	العائد على إجمالي حقوق المساهمين.
٠,٠٠٠	٠,٧٢٦	١٢,٦٥	١١,٤٥	٥,٣٩	٣,٧١	٥,٠٤	العائد على صافي الاستثمارات .
٠,٠٠٠	٠,٦٤٨	٣٧,٥٤	٢٤,٨٠	٣١,٩٧	١١,٥٣	٢٧,٧٤	معدل الفائض التأميني إلى صافي الأقساط .

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي SPSS .

في سياق نتائج الجدول السابق يمكن تحديد الأهمية النسبية لمؤشرات الربحية بالشركات محل الدراسة الأكثر قدرة على التمييز، حيث جاء مؤشر العائد على إجمالي الأصول في المرتبة الأولى وقد بلغ معامل التمايز (٠,٨٠٦) بمستوى معنوية (Sig.=٠,٠٠٠) وذلك لصالح المجموعة العربية للتأمين بمتوسط حسابي (٨,٦٩) وشركة الدلتا للتأمين بمتوسط حسابي (٥,٨٩). يليه مؤشر العائد على إجمالي حقوق المساهمين وذلك بمعامل تمايز (٠,٨٠٠) ومستوى معنوية (Sig.=٠,٠٠٠)، لصالح المجموعة العربية للتأمين بمتوسط حسابي (٣٣,٩٢) ومصر للتأمين بمتوسط حسابي (٢٦,٧٨). في حين جاء في المرتبة الأخيرة مؤشر الفائض التأميني إلى صافي الأقساط بمعامل تمايز (٠,٦٤٨) ومستوى معنوية (Sig.=٠,٠٠٠)، لصالح المجموعة العربية بمتوسط حسابي (٣٧,٥٤) وشركة المهندس للتأمين بمتوسط حسابي (٣١,٩٧).

وفي ضوء عرض وتحليل نتائج كل من الجدولين (٨,٧) يمكن رفض الفرض الثاني (فرض العدم) وقبول الفرض البديل حيث " يوجد تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين - قناة السويس - المهندس - الدلتا للتأمين - المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الربحية " .

٣/٤ - نتائج تحليل الارتباط بين مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية بشركات التأمين

ينص الفرض الثالث من فروض البحث على أنه " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الملاءة المالية Solvency II وبين مؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة " .

- تم حساب معامل الارتباط البسيط (بيرسون Pearson) بين متغيرات الدراسة ، وذلك للتعرف على قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة. فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية في حين تدل الإشارة السالبة على أن العلاقة عكسية. ويتضح من الجدول التالي رقم (٩) وجود علاقة ارتباط معنوية (عكسية) بين مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة، والتي تراوحت معاملات الارتباط بين كل من (- ٠,٠٠٥ ، - ٠,٧٧٤) ومعظمها دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين مؤشر صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين y_{11} ومؤشرات الربحية (- ٠,٢٤٨ ، - ٠,١٨٥ ، - ٠,٢٨٤ ، - ٠,٥٣٣) على التوالي. كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين مؤشر المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة y_{12} كأحد مؤشرات الملاءة مع مؤشرات الربحية (- ٠,٠٢٠ ، - ٠,٣٩٩ ، ٠,٠٦٨ ، - ٠,٢٨٨). وفي هذا السياق بلغت قيمة معامل الارتباط بين معدل الاحتفاظ y_{14} ومؤشرات الربحية (- ٠,٢٤١ ، - ٠,٢٦٨ ، - ٠,٠١٣ ، - ٠,٢٢١). وفيما يخص نسبة الالتزامات إلى الأصول السائلة y_{17} بلغت قيمة معاملات الارتباط مع مؤشرات الربحية (- ٠,٣٢٤ ، - ٠,٣٩٩ ، - ٠,٢٢٧ ، - ٠,٥٠٧) على التوالي. وأخيراً بلغت قيمة معاملات الارتباط بين مؤشر الرافعة المالية y_{18} ومؤشرات الربحية (- ٠,٢٥٨ ، - ٠,٢٥٠ ، - ٠,١٦٠ ، - ٠,٤٧٠) على التوالي.

- ويجب التنويه أن نتائج تحليل مصفوفة الارتباط جاءت متوافقة مع كل من دراسة (مراد، ٢٠١٦؛ محمد & أبو زيد ، ٢٠١٧؛ عبد الحميد، ٢٠١٧؛ PWC, 2017) والتي أكدت جميعها على وجود علاقة ارتباط عكسية بين كل من مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية بشركات التأمين، والتي غالباً ما تمثل المُعضلة الأساسية أمام مجالس إدارات شركات التأمين ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الاقليمي والدولي.

وفي إطار نتائج مصفوفة الارتباط السابقة، يمكن قبول الفرض الثالث من فروض البحث حيث " توجد علاقة ذات دلالة معنوية (عكسية) بين مؤشرات الملاءة المالية SolvencyII وبين مؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة ". فكلما زادت درجة الملاءة المالية التي تحتفظ بها هذه الشركات لسداد التزاماتها كلما انخفضت معدلات الربحية بها نتيجة تدني حجم الأموال المستثمرة.

جدول رقم (٩) مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات الملاءة المالية والربحية بالشركات محل الدراسة

		مؤشرات الملاءة المالية (%) (Y ₁)										المقدرات			
		مؤشرات الربحية (%) (Y ₂)													
		Y ₂₄	Y ₂₃	Y ₂₂	Y ₂₁	Y ₁₈	Y ₁₇	Y ₁₆	Y ₁₅	Y ₁₄	Y ₁₃	Y ₁₂	Y ₁₁		
مؤشرات الملاءة المالية (%)	Y ₁₁	**٠,٥٣٣-	*٠,٢٨٤-	*٠,١٨٥-	*٠,٢٤٨-	**٠,٣٨٥	**٠,٣٩١	**٠,٧٧٤-	*٠,٢٢٧-	*٠,٤٩٢-	**٠,٤٠٩-	*٠,٠٠٥-	١	Y ₁₁	
	Y ₁₂	*٠,٢٨٨-	*٠,٠٦٨	**٠,٣٩٩-	*٠,٠٢٠-	*٠,٠٨١	**٠,٧٤٣	*٠,٠٩٨	**٠,٤٢٦-	**٠,٥١٩	**٠,٣٦٢	١	*٠,٠٠٥-	Y ₁₂	
	Y ₁₃	**٠,٤٠٧	**٠,٨٠٤	*٠,١٢٩	**٠,٦٩٧	*٠,٣٠١-	*٠,٠٦٢-	*٠,٢٩٩	*٠,٠٨٥	*٠,٠٤٧	١	**٠,٣٢٢	**٠,٤٠٩-	Y ₁₃	
	Y ₁₄	*٠,٢٢١-	*٠,٠١٣-	*٠,٢٦٨-	*٠,٢٤١-	*٠,٢٩٩-	**٠,٤١٤	*٠,١٣٣	*٠,٢٧٢-	١	*٠,٠٤٧	**٠,٥١٩	*٠,٠٩٢-	Y ₁₄	
	Y ₁₅	**٠,١٠٣	*٠,١٦٦	**٠,٦٨٣	**٠,٤٥٨	*٠,٢٨٠-	**٠,٤١٠-	*٠,١٥٤	١	*٠,٢٧٢-	*٠,٠٨٥	**٠,٤٢٦-	*٠,٢٢٧-	Y ₁₅	
	Y ₁₆	**٠,٤٣٠	*٠,١١٢	*٠,٠١٢	*٠,٠١٠	**٠,٥٥٦-	*٠,١٩٣-	١	*٠,١٥٤	*٠,١٣٣	*٠,٢٩٩	*٠,٠٩٨	**٠,٧٧٤-	Y ₁₆	
	Y ₁₇	**٠,٥٠٧-	*٠,٢٢٧-	**٠,٣٩٩-	*٠,٣٢٤-	**٠,٥٠٤	١	*٠,١٩٣-	**٠,٤١٠-	**٠,٤١٤	*٠,٠٦٢-	**٠,٧٤٣	**٠,٣٩١	Y ₁₇	
	Y ₁₈	**٠,٤٧٠-	*٠,١٦٠-	*٠,٢٥٠-	*٠,٢٥٨-	١	**٠,٥٠٤	**٠,٥٥٦-	*٠,٢٨٠-	*٠,٢٩٩-	*٠,٣٠١-	*٠,٠٨١	**٠,٨٠٥	Y ₁₈	
مؤشرات الربحية (%)	Y ₂₁	**٠,٦٨٧	**٠,٧٣٨	**٠,٧١١	١	*٠,٢٥٨-	*٠,٣٢٤-	*٠,١٠	**٠,٤٥٨	*٠,٢٤١-	**٠,٦٩٧	*٠,٠٢٠-	*٠,٢٤٨-	Y ₂₁	
	Y ₂₂	**٠,٧٨٠	*٠,٣٣٠	١	**٠,٧١١	*٠,٢٥٠-	**٠,٣٩٩-	*٠,١٢	**٠,٦٨٣	*٠,٢٦٨-	*٠,١٢٩	**٠,٣٩٩-	*٠,١٨٥-	Y ₂₂	
	Y ₂₃	**٠,٤٨٢	١	*٠,٣٣٠	**٠,٧٣٨	*٠,١٦٠-	*٠,٢٢٧-	*٠,١١٢	*٠,١٦٦	*٠,٠١٣-	**٠,٨٠٤	*٠,٠٦٨-	*٠,٢٨٤-	Y ₂₃	
	Y ₂₄	١	**٠,٤٨٢	**٠,٧٨٠	**٠,٦٨٧	**٠,٤٧٠-	**٠,٥٠٧-	*٠,٤٣٠	*٠,١٠٣	*٠,٢٢١-	**٠,٤٠٧	*٠,٢٨٨-	**٠,٥٥٣-	Y ₂₄	

المصدر: نتائج التظليل الإحصائي. * معامل الارتباط أو دلالة إحصائية عالية عند معنوية ٠,٠٥. **معامل الارتباط أو دلالة إحصائية عالية عند معنوية ٠,٠١.

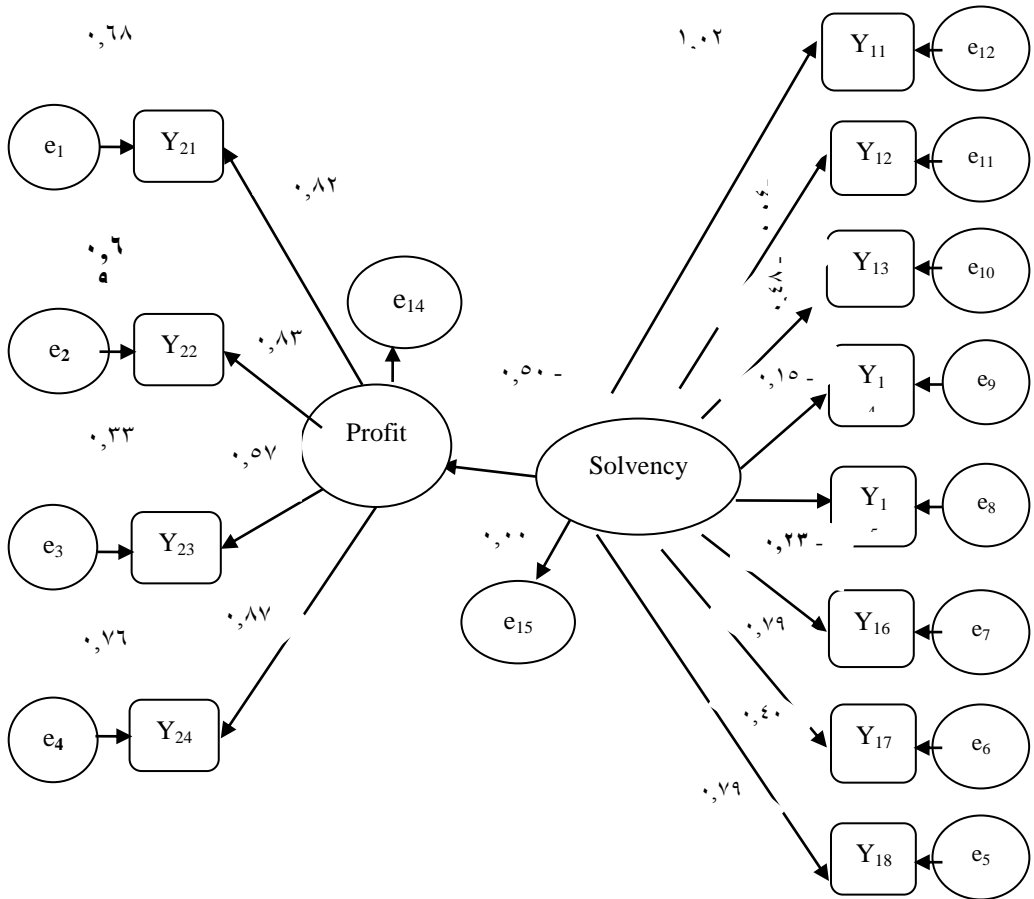
٤/٤ - نتائج أسلوب تحليل المسار Path Analysis بين مؤشرات الملاءة المالية والربحية

ينص الفرض الرابع والأخير من فروض البحث على أنه "يسهم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية SolvencyII وبين مؤشرات الربحية لشركات التأمين محل الدراسة"، ولاختبار مدى صحة هذا الفرض من عدمه قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis لاستخلاص طبيعة العلاقات بين متغيرات البحث وتحديد مدى تأثير المتغير المستقل على تفعيل العلاقة بين المتغيرات التابعة وذلك كما يلي:

أ- نتائج تحليل المسار لمؤشرات الملاءة المالية والربحية قبل تطبيق معيار

IFRS:17

قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis للوصول إلى الصورة المتكاملة للعلاقات بين متغيرات الدراسة من حيث مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية في ظل الوضع الحالي (قبل تطبيق معيار IFRS:17). وفيما يلي شكل علاقات النموذج وفقاً لنتائج تحليل المسار:



شكل رقم (٤)

علاقات نموذج تحليل المسار قبل تطبيق معيار IFRS:17

ومن خلال الشكل السابق، يتضح بوجه عام وجود علاقة تأثير سلبية بين مؤشرات الملاءة المالية بنسبة (- 0,50) وبين مؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة وذلك قبل تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين IFRS:17، ويمكن استخلاص طبيعة العلاقات بين متغيرات البحث والكشف عن درجة تأثير كل منها وبيان مدى دلالتها من خلال الجدول التالي رقم (١٠).

جدول رقم (١٠) التقديرات العامة لنموذج تحليل المسار Path Analysis قبل تطبيق

معيار IFRS:17

R ²	(Sig.) الاجمالية	التقديرات			العلاقات		
		المعنوية Sig.	Beta	B			
٠,٢٤٥	٠,٠٠٠	*٠,٠٢٢	١,٠١٨	١,٠٢	Solvency	<---	Y ₁₁
		**٠,٠٠٠	(٠,٠٤٥)	(٠,٠٤)	Solvency	<---	Y ₁₂
		٠,٠١٢	(٠,٤٨٠)	(٠,٤٨)	Solvency	<---	Y ₁₃
		٠,٤٣٩	(٠,١٥٤)	(٠,١٥)	Solvency	<---	Y ₁₄
		٠,٢٤٨	(٠,٢٣٤)	(٠,٢٣)	Solvency	<---	Y ₁₅
		**٠,٠٠٠	(٠,٧٩٣)	٠,٧٩	Solvency	<---	Y ₁₆
		*٠,٠٤٤	٠,٣٩٩	٠,٤٠	Solvency	<---	Y ₁₇
		--	٠,٧٩١	٠,٧٩	Solvency	<---	Y ₁₈
		--	٠,٨٢٣	٠,٨٢	Profit	<---	Y ₂₁
		**٠,٠٠٠	٠,٨٢٨	٠,٨٣	Profit	<---	Y ₂₂
		*٠,٠٠٣	٠,٥٧٥	٠,٥٧	Profit	<---	Y ₂₃
		**٠,٠٠٠	٠,٨٧٤	٠,٨٧	Profit	<---	Y ₂₄
		*٠,٠٢٢	(٠,٤٩٥)	(٠,٥٠)	Profit	<---	Solvency
محددات جودة مطابقة النموذج:				التقديرات العامة للنموذج:			
٠,٤٨١	GFI		٢٢٨,٨	Chi-Square			
٠,٣٧٠	CFI		٥٣	Degrees of Freedom			
٠,٣٧٢	RMSEA		٤,٣١	Chi-Square/ Degrees of Freedom			

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

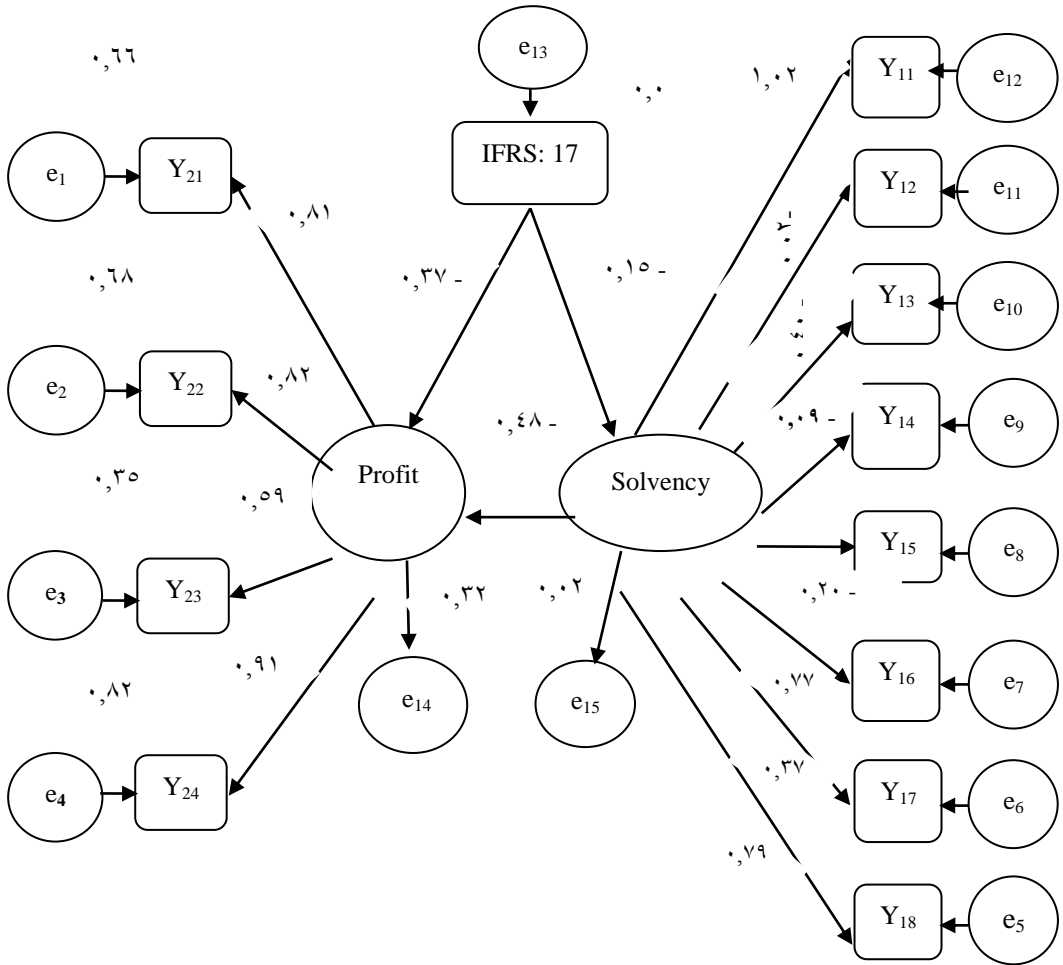
- يتبين من الجدول أن التقديرات العامة للنموذج ، ومحددات جودته جاءت منطقية، ومن ثم تعبر عن صلاحيته لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات وتحديد درجة التأثير لكل منها، حيث بلغت قيمة كا^٢ (٢٢٨,٨)، ونسبة كا^٢/ درجات الحرية (٤,٣١) وهي في نطاق المدى المقبول (أكبر من ٢)، وقيمة كل من GFI ، CFI ، RMSEA جاءت في سياق المدى المقبول (أكبر من ٠,٠٥).
- يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة معنوية (عكسية) بين مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية، حيث جاءت كافة التقديرات على المستوى الاجمالي معنوية (Sig.=٠,٠٠٠) وذلك بدرجة تأثير سلبية (Beta= ٠,٤٩٥) ومعامل تحديد (R²) ٢٤,٥% لتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات. وعلى المستوى التفصيلي يتبين أن كل من

مؤشرات الملاءة المالية التالية: المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة y_{12} ، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول y_{13} ، ومعدل الاحتفاظ y_{14} ، ومعدل التغير في حقوق المساهمين y_{15} ، ونسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة y_{16} تؤثر بشكل سلبي جوهري على مؤشرات الربحية حيث بلغت قيمة Beta $(0,045)$ ، $(0,480)$ ، $(0,154)$ ، $(0,234)$ ، $(0,793)$ على التوالي. في حين تؤثر كل من نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين y_{11} ، ومؤشر الالتزامات إلى الأصول السائلة y_{17} بشكل معنوي ايجابيا على مؤشرات الربحية حيث بلغت قيمة Beta $1,018$ ، $0,399$ على التوالي.

ب- نتائج تحليل المسار لمؤشرات الملاءة المالية والربحية في ظل تطبيق معيار

IFRS:17

يجسد الشكل التالي رقم (٥) دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تحديد طبيعة العلاقة بين كل من مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية وبيان تأثير قيام الشركات محل الدراسة بتطبيق متطلبات المعيار على كل منهما، وفيما يلي شكل علاقات النموذج وفقاً لنتائج تحليل المسار:



شكل رقم (٥) علاقات نموذج تحليل المسار في ظل تطبيق معيار IFRS:17

ومن خلال الشكل السابق، يتضح بوجه عام وجود علاقة تأثير سلبية بين مؤشرات الملاءة المالية بنسبة $(-0,48)$ وبين مؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة وذلك عند الالتزام بتطبيق متطلبات معيار عقود التأمين IFRS:17 كما أن تطبيق المعيار يؤثر بشكل سلبي على مؤشرات الملاءة المالية بنسبة $(-0,15)$ ، وكذلك يؤثر بشكل سلبي على مؤشرات الربحية بنسبة $(-0,37)$ ، ويمكن استخلاص طبيعة العلاقات بين متغيرات البحث والكشف عن درجة تأثير كل منها وبيان مدى دلالتها من خلال الجدول التالي رقم (١١).

جدول رقم (١١) التقديرات العامة لنموذج تحليل المسار Path Analysis بعد تطبيق

معياري IFRS:17

R ²	(Sig.) الاجمالية	التقديرات			العلاقات		
		المعنوية Sig.	Beta	B			
٠,٣١٩	٠,٠٠٠	** ٠,٠٠٠	١,٠١٨	١,٠٢	Solvency	<---	Y ₁₁
		٠,٨٨٣	(٠,٠٢١)	(٠,٠٢)	Solvency	<---	Y ₁₂
		* ٠,٠٠٣	(٠,٤٠٠)	(٠,٤٠)	Solvency	<---	Y ₁₃
		٠,٥٣٧	(٠,٠٨٧)	(٠,٠٩)	Solvency	<---	Y ₁₄
		٠,١٧٨	(٠,١٩٩)	(٠,٢٠)	Solvency	<---	Y ₁₅
		** ٠,٠٠٠	(٠,٧٧٠)	٠,٧٧	Solvency	<---	Y ₁₆
		* ٠,٠٠٩	٠,٣٦٧	٠,٣٧	Solvency	<---	Y ₁₇
		** ٠,٠٠٠	٠,٧٨٨	٠,٧٩	Solvency	<---	Y ₁₈
		٠,٣٠٥	(٠,١٤٧)	(٠,١٥)	Solvency	<---	IFRS:17
		** ٠,٠٠٠	٠,٨١٥	٠,٨١	Profit	<---	Y ₂₁
		** ٠,٠٠٠	٠,٨٢٣	٠,٨٢	Profit	<---	Y ₂₂
		* ٠,٠٠٠	٠,٥٩٠	٠,٥٩	Profit	<---	Y ₂₃
		** ٠,٠٠٠	٠,٩٠٧	٠,٩١	Profit	<---	Y ₂₄
		** ٠,٠٠٧	(٠,٣٧٤)	(٠,٣٧)	Profit	<---	IFRS:17
** ٠,٠٠١	(٠,٤٨٢)	(٠,٤٨)	Profit	<---	Solvency		
محددات جودة مطابقة النموذج:			التقديرات العامة للنموذج:				
٠,٥٠٨	GFI		٤٣١,٨	Chi-Square			
٠,٣٧٤	CFI		٦٣	Degrees of Freedom			
٠,٣٤٦	RMSEA		٦,٨٥	Chi-Square/ Degrees of Freedom			

المصدر : من إعداد الباحث، بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

- يتبين من الجدول السابق أن التقديرات العامة لنموذج تحليل المسار، ومحددات توليف جودة مطابقة النموذج جاءت منطقية، الأمر الذي يعبر عن صلاحية النموذج لتحديد طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة وتحديد درجة التأثير لكل منها، حيث بلغت قيمة كا²(٤٣١,٨)، ونسبة كا²/ درجات الحرية (٦,٨٥) وهي في نطاق المدى المقبول (أكبر من ٢)، كما أن قيمة كل من GFI ، CFI ، RMSEA جاءت في سياق المدى المقبول (أكبر من ٠,٠٥).

■ يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة معنوية (عكسية) بين مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية، حيث جاءت كافة التقديرات على المستوى الاجمالي معنوية (Sig.=0,000) وذلك بدرجة تأثير سلبية (Beta= 0,482) ومعامل تحديد (R^2) 31,9% لتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات. وعلى المستوى التفصيلي يتبين أن كل من مؤشرات الملاءة المالية التالية: المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل التغير في حقوق المساهمين، ونسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة تؤثر بشكل سلبي جوهري على مؤشرات الربحية حيث بلغت قيمة Beta (0,021)، (0,400)، (0,087)، (0,199)، (0,770) على التوالي. في حين تؤثر كل من نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين، ومؤشر الالتزامات إلى الأصول السائلة بشكل معنوي ايجابياً على مؤشرات الربحية حيث بلغت قيمة Beta 0,018، 0,367 على التوالي.

■ يتبين من الجدول السابق وجود تأثير ذو دلالة احصائية (عكسية) بين تطبيق معيار IFRS:17 ومؤشرات الملاءة المالية حيث بلغت قيمة Beta (0,147) بمستوى معنوية (0,305) ويشير ذلك إلى أن تطبيق المعيار يدعم مزيد من الاجراءات الاحترازية الخاصة بالملاءة المالية التي يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بها لمواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من (KPMG,2016; PWC,2017). كما يوجد تأثير ذو دلالة احصائية (عكسية) بين تطبيق معيار IFRS:17 ومؤشرات الربحية حيث بلغت قيمة Beta (0,374) بمستوى معنوية (0,007)، فضلاً عن أن تطبيق المعيار يسهم في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات الربحية من خلال تخفيض درجة التأثير العكسي من (0,495) قبل التطبيق إلى (0,487) بعد تمهيد التقارير المالية للشركات طبقاً لمتطلبات IFRS:17 وإن كان هذا التأثير محدود. ويُسند الباحث ذلك إلى التحديات والصعوبات التي مازالت تقف حائل أمام تنفيذ منهج الأثر الرجعي لاستيفاء متطلبات معيار عقود التأمين IFRS:17 لفترات سابقة وكذلك وجود عقود تأمينية تم ابرامها بهذه الشركات منذ عشر سنوات ولازال يمتد أثرها لسنوات قادمة ربما تدخل في نطاق الالتزام الاجباري بتطبيق المعيار في غضون عام 2021م، إلا أنه يجب التأكيد على وجود علاقة ذات دلالة معنوية ايجابية لتطبيق متطلبات المعيار الجديد وتحسين

تقديرات الملاءة المالية من جانب، وتدعيم القياس الموضوعي والعاقل لربحية استثمارات شركات التأمين المصرية.

وينتهي الباحث في سياق العرض والتحليل السابق لنتائج الجدولين رقم (١٠، ١١) إلى قبول الفرض الرابع والأخير من فروض البحث حيث " يسهم تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية Solvency II وبين مؤشرات الربحية لشركات التأمين محل الدراسة ".

القسم السابع

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

ارتكازاً على عرض وتحليل المحاور الرئيسية التي تحقق أهداف البحث، ومن واقع الدراسة التطبيقية لشركات التأمين التي مثلت العينة، يمكن للباحث استخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات والدراسات المستقبلية على النحو التالي:

١- نتائج الدراسة

▪ كشفت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١/١- اتفقت معظم الدراسات على وجود العديد من الانتقادات لمعيار IFRS:4 ونظيره المصري رقم " ٣٧ " نتيجة المرونة في الممارسات المحاسبية بشأن عقود التأمين، الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من الصعوبات في التطبيق أهمها: صعوبة قياس عقود التأمين وتعقد مخاطرها، فضلاً عن احتواء بعض عقود التأمين على مكونات استثمارية لا تدخل في نطاق المعيار، وكذلك صعوبة التحديث الدوري للبيانات المالية بشركات التأمين خاصة فيما يتعلق بالتزامات العقود وتطبيق معدل الخصم المناسب.

٢/١- يُسهم فصل مكونات عقود التأمين وفقاً لمتطلبات معيار IFRS:17 بشكل فعال في القضاء على التعقيدات والصعوبات المحاسبية التي تقترن بتداخل طبيعة مكونات هذه العقود، مما يؤثر بشكل مباشر على دقة وسلامة الأداء التشغيلي للشركة وعلى مستخدمي القوائم المالية والمحللين الماليين والمستثمرين نظراً لزيادة مستوى شفافية المعلومات المقدمة لهم وسهولة مقارنة التقارير لمختلف الشركات بمختلف الصناعات.

٣/١- يُعزز خصم التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بعقود التأمين باستخدام معدلات خصم حالية تعتمد على أسعار الفائدة السائد في السوق، درجة الموثوقية في المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي التقارير المالية.

٤/١- يوفر تعديل المخاطر- للمخاطر غير المالية- وفقاً لمعيار عقود التأمين IFRS:17 معلومات أكثر ملاءمة بشأن رؤية وتوجهات الشركة نحو الالتزامات التي تتحملها حال حدوث المخاطر التأمينية.

٥/١- أكدت كافة الدراسات على أن تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 يسهم في تعزيز المعلومات المحاسبية الملاءمة من حيث قابليتها للفهم والمقارنة بما يفي بمتطلبات المستثمرين والمحللين الماليين من جانب، والهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بالنشاط التأميني من جانب آخر.

٦/١- أكد الاتحاد المصري للتأمين على أهمية التزام شركات التأمين المصرية بركائز ومحددات الملاءة المالية (SolvencyII) خاصة فيما يتعلق بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة، واستيفاء متطلبات الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة المطالبات تجاه حملة الوثائق، وتعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية عن الأنشطة التأمينية.

٧/١- تمارس الهيئة العامة للرقابة المالية - كسلطة إشرافية ورقابية على النشاط التأميني- دور فعال في التحقق من سلامة المراكز المالية لشركات التأمين المصرية وبيان مدى قدرتها على مواجهة المخاطر وممارسة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وذلك في ضوء متطلبات المعايير التنظيمية والمحاسبية.

٨/١- يُسهم التكامل بين المعايير المحاسبية التي ترتبط بعقود التأمين IFRS:17 والمعايير التنظيمية الدولية SolvencyII في تحسين مصداقية وعدالة التقارير المالية بشركات التأمين من خلال عدة محاور رئيسية أهمها: دقة قياس وموضوعية المركز المالي، تحسين ربحية الأداء المالي، زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وأخيراً المساهمة في إعداد مؤشرات كافية ودقيقة لتقييم الأداء المالي.

■ وقد كشفت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي

٩/١- كشفت نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الملاءة المالية عن التزام شركات التأمين محل الدراسة (تأمينات الممتلكات والمسئوليات) بالمؤشرات المعيارية والمعدلات النمطية التي تمثل الحد الأدنى المقرر من قبل الهيئات الإشرافية والرقابية المتمثلة في الاتحاد المصري

للتأمين والهيئة العامة للرقابة المالية- قطاع التأمين، كما تبين وجود خلل في النشاط الاكتتابي للتأمين نتيجة تدني مؤشر صافي الأقساط المكتتبه إلى حقوق المساهمين عن المدى المقبول.

١٠/١- تبين من نتائج التحليل الوصفي لمؤشرات الربحية قدرة كافة شركات التأمين محل الدراسة (تأمينات الممتلكات والمسئوليات) على تحقيق معدلات ربحية جيدة تفوق المؤشرات المعيارية والمعدلات النمطية، الأمر الذي ينم عن كفاءة وفاعلية ادارة هذه الشركات في توظيف استثماراتها بالقنوات الاستثمارية المختلفة التي تحقق أعلى عائد ممكن.

١١/١- أكدت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين- قناة السويس - المهندس - الدلتا- المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الملاءة المالية Solvency II ، وذلك بمعامل ارتباط قوي (٠,٩٧٤) ومستوى معنوية مرتفع (Sig.=٠,٠٠٠).

١٢/١- وجود تمايز ذو دلالة معنوية بين شركات التأمين محل الدراسة (مصر للتأمين- قناة السويس - المهندس - الدلتا- المجموعة العربية للتأمين) بشأن مؤشرات الربحية، وذلك بمعامل ارتباط قوي (٠,٩٠٧) ومستوى معنوية مرتفع (Sig.=٠,٠٠٠).

١٣/١- وجود علاقة ذات دلالة معنوية (عكسية) بين مؤشرات الملاءة المالية Solvency II وبين مؤشرات الربحية بشركات التأمين محل الدراسة ، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع كل من دراسة (مراد، ٢٠١٦؛ محمد & أبوزيد ، ٢٠١٧؛ عبد الحميد، ٢٠١٧؛ PWC,2017).

١٤/١- أكدت نتائج الدراسة التطبيقية على أن تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 يسهم في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية Solvency II وبين مؤشرات الربحية. وذلك من خلال تخفيض درجة التأثير العكسي فيما بين هذه المؤشرات، الأمر الذي يكفل قيام الشركة بتكوين مصدات من الملاءة المالية تعزز قدرتها على سداد التزاماتها تجاه حملة الوثائق، وكذلك توجيه استثماراتها نحو القنوات الاستثمارية التي تضمن تحقيق أعلى ربحية ممكنة.

٢- توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية وتمشياً مع التطورات الدولية المعاصرة وإرتقاءً بمهنة المحاسبة والمراجعة وتطويراً لقطاع التأمين المصري، يمكن للباحث تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

١/٢- ضرورة قيام شركات التأمين المصرية باستيفاء متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 والتحول نحو تطبيقه بشكل طوعي حالياً خاصة فيما يتعلق بنماذج القياس ومتطلبات العرض والافصاح باستخدام منهج الأثر الرجعي، تمهيداً للتطبيق الإلزامي في غضون عام ٢٠٢١م.

٢/٢- توجيه عناية معدي التقارير المالية ومديري شركات التأمين المصرية نحو دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تحسين جودة وموضوعية التقارير المالية وسلامة تقييم الأداء.

٣/٢- تطوير معايير المحاسبة المصرية المرتبطة بالمعالجات المحاسبية لعقود التأمين، من خلال تعديل المعيار المصري الحالي رقم " ٣٧ " أو إصدار معيار جديد يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي IFRS:17 وبواكب طبيعة البيئة المصرية.

٤/٢- تحفيز شركات التأمين المصرية نحو أهمية تبنى مجموعة من القواعد والاجراءات الاحترازية الحاكمة: الملاءة المالية (Solvency II) لمواجهة التقلبات والأزمات المالية الحادة في معدلات الربحية بما يمكن المستثمرين من التخطيط ورسم السياسات الفعالة لضبط حركة الاستثمارات المثلى مع الالتزام بالقيود القانونية والتشريعات المنظمة.

٥/٢- ضرورة تفعيل مبادئ وآليات الحوكمة بقطاع التأمين المصري وفقاً لأسس قانونية وفنية ومالية قوية، بما يسهم في تطوير أساليب الافصاح والشفافية للمعلومات والتقارير المالية، كي يتسنى لحملة الوثائق والمستثمرين والمهتمين بالأسواق المالية وكافة الأطراف المستفيدة الاطلاع على أداء الشركة بشكل مستمر، ومن ثم تعزيز كفاءة وفاعلية السوق التأميني بوجه خاص وسوق الأوراق المالية بوجه عام.

٦/٢- تعظيم استفادة شركات التأمين المصرية من مزايا التكامل بين المعايير المحاسبية التي ترتبط بعقود التأمين IFRS:17 والمعايير التنظيمية الدولية Solvency II في تحسين مصداقية وعدالة التقارير المالية كمرتكز لتقييم الأداء المالي.

٧/٢- يجب على شركات التأمين أن تقوم بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية المعترف بها في كل تاريخ لإعداد التقارير المالية ، وذلك باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها. و إذا تبين من ذلك التقييم أن القيمة الدفترية للالتزامات التأمينية) مخصوماً منها تكاليف الاقتناء المؤجلة و الأصول المعنوية المتصلة بها غير كافية في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية ، يتم قيد العجز بشكل كامل ضمن الأرباح أو الخسائر.

٨/٢- عقد الندوات العلمية والبرامج التدريبية المتخصصة بشأن المحاسبة عن عقود التأمين في ضوء الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS والمعايير التنظيمية الدولية، لتأهيل جيل جديد من المحاسبين والمراجعين يواكب التطورات والتغيرات المتلاحقة بقطاع التأمين.

٩/٢- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية - كسلطة إشرافية ورقابية على النشاط التأميني- بتبني معايير وقواعد تنظيمية حاسمة تتوافق مع الممارسات الدولية للهيئات الإشرافية من خلال تبادل الخبرات وتوقيع مذكرات التفاهم مع الاتحادات والمنظمات الاقليمية والدولية، سعياً نحو رفع القدرات التنافسية لشركات التأمين المصرية محلياً وإقليمياً ودولياً.

٣- الدراسات المستقبلية التي ترتبط بمجالات البحث

يمكن للباحثين والمهتمين اجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي ترتبط بتطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في كل من المجالات التالية:

١/٣- دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 في تحسين جودة التقارير المالية: مع دراسة تطبيقية بشركات التأمين المصرية.

٢/٣- قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 على مؤشرات تقييم الأداء المالي : مع دراسة تطبيقية بشركات التأمين المصرية.

٣/٣- نموذج محاسبي مقترح لأثر التكامل بين معيار عقود التأمين IFRS:17 والملاءة المالية Solvency II على إدارة المخاطر بشركات التأمين المصرية.

٤/٣- دراسة تحليلية لتأثير تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 على التحاسب الضريبي بشركات التأمين المصرية.

- ٥/٣- مدخل مقترح لتفعيل أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 بشركات التأمين المصرية : مع دراسة ميدانية.
- ٦/٣- الدور المرتقب لمراقبي الحسابات بشأن فحص التقارير المالية لشركات التأمين في ظل تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

▪ الكتب:

١. حماد ، طارق عبد العال (٢٠١٦) ، موسوعة معايير المحاسبة- الجزء الثالث، الدار الجامعية ، الابراهيمية، الاسكندرية.

▪ الدوريات العلمية:

٢. إبراهيم، نبيل عبد الرؤف (٢٠١٨)، " دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS17 بالتطبيق على شركات التأمين المصرية " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

٣. جلول، عطية محمد (٢٠١٥)، " نموذج كمي مقترح لتقييم الأداء المالي المباشر لشركات التأمين بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصرية " ، المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول.

٤. شيخي، بلال؛ عبد القادر، زواتية (٢٠١٧)، " أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعيار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين " ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والادارية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، المجلد الثامن، العدد الأول.

٥. عبد الحميد، عبد الحميد؛ أبو زيد، محمد أحمد (٢٠١٧)، " نموذج مقترح لقياس أثر الربحية على القيمة السوقية لأسهم شركات التأمين: بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بالسوق المصرية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٣١، العدد الثاني.

٦. غالي، أشرف أحمد محمد ؛ الفار، محمد محمد سليمان (٢٠١٨)، " تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين IFRS17 على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دليل ميداني من البيئة المصرية " ، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني.
٧. زيدان، محمد ؛ عبد الرزاق، حبار (٢٠١٦)، " الملاءة المالية في شركات التأمين : بين جهود التنظيم وصعوبات التطبيق مع إشارة خاصة لحالة الجزائر " ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشفل، المجلد الأول، العدد السادس عشر.
٨. مراد ، انجي فاروق أحمد (٢٠١٦)، " دراسة مقارنة بين نماذج الانحدار الذاتي الآسي (EGARCH) والنماذج الديناميكية (ARDL) لتقييم ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثلاثون، العدد الثاني.
٩. محمد ، أحمد محمد فرحات؛ أبو زيد محمد أحمد محمود (٢٠١٧)، " تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل التمايز " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٤، العدد الأول.

■ أخرى :

١٠. الهيئة العامة للرقابة المالية(٢٠١٨)، الكتاب الاحصائي السنوي عن نشاط التأمين.
١١. الاتحاد المصري للتأمين(٢٠١٦)، " نظام الملاءة المالية SolvencyII " ، العدد الدوري رقم ٢٩.
١٢. وزارة الاستثمار، (٢٠٠٨)، القانون رقم ١٠ لعام ١٩٨١، بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين في مصر ، المعدل بمقتضى القانون رقم ٩١ لعام ١٩٩٥ والقانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٩٨ والقانون رقم ١١٨ لعام ٢٠٠٨، متاح عبر الموقع www.esfa.gov.eg.
١٣. سلامة، ياسر (٢٠١٧)، إصدار محاسبي تفاعلي: مرحباً بIFRS17.

ثانياً: المراجع الأجنبية

▪ Thesis:

1. Mignolet, Felix. A (2017), Study on the Expected Impact of IFRS 17 on The Transparency of Financial Statements of Insurance Companies, HEC-Ecole de gestion de IULG, Degree of Master.

▪ Periodicals:

2. Akotey, Joseph Oscar, Sackey, Frank G.(2013), The Financial Performance of Life Insurance Companies in Ghana, The Journal of Risk Finance, Vol. 14 No.3.
3. Alexandru V. Asimit, Alexandru M. Badescu B, Steven H., Eun-Seok Kimc(2016), Efficient Risk Allocation With in a non – Life Insurance group under Solvency II Regime, Insurance: Mathematics and Economics,66.
4. Alfred Ka Chun Ma, Justina Yuen Ki Cheung, (2013) "Solvency capital requirement for insurance products via dynamic cash flow matching under lattice models", The Journal of Risk Finance, Vol. 14 Issue: 4, pp.344-352.
5. Alnodel Ali A. (2018), The Impact of IFRS Adoption on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from the Insurance Sector, International Journal of Business and Management; Vol. 13, No. 4; 2018 ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119.
6. Andreas Fröhlich, Annegret Wengb (2018), Parameter uncertainty and Reserve Risk under Solvency II, Insurance: Mathematics and Economics, pp.131-148.
7. Anna Maria G., Riccardo C. , Gianluca F, Alessandro G.(2018), A market consistent framework for the fair evaluation of insurance contracts under Solvency II, Accounting Research, Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3109735>.
8. Balázs M.,Andras N.,C,Daniel N.,Balázs M.(2017),Solvency II Reporting :How to interpret funds' aggregate solvency capital Requirement figures, Insurance:MathematicsandEconomics,pp.164-171.
9. Bashir, M., et.al, (2015), "analyzing and evaluation of financial performance for insurance companies study case trust insurance company", AL-Azhar University -Gaza, Business Faculty.

10. Christian Bienera, Andreas Landmannb, Maria Isabel Santanac (2019). Contract nonperformance risk and uncertainty in insurance markets, *Journal of Public Economics*, Vol. 18, No. 175, PP 75-83.
11. Costin I., Dumitru B.(2017), Financial management of insurance companies in the context of the new regime Solvency II, The Bucharest University of Economic Studies, Bucharest, Romania, DOI: 10.1515/picbe-2017-0067.
12. Daniel A., Rabinowitz (2017), Capital Requirements For Insurance: What they are, why they Matter, *Insurance Marketing & Communications association*.
13. David Saunders, Mary H., Ishmael S.(2010), A Comparative Analysis of U.S., Canadian and Solvency II Capital Adequacy Requirements in Life Insurance , *Society of Actuaries*.
14. De Moro E., Krvavych Y.(2017), Probability of Sufficiency of Solvency II Reserve Risk Margins: Practical Approximations, *Astin Bulletin, The Journal of The International Actuarial Association*, Vol.47, No.3, pp.737-785.
15. Elena Serfilipp, Michael Carter, Catherine Guirkingier(2019). Insurance contracts when individuals “greatly value” certainty: Results from afield experiment in Burkina Faso, *Journal of Economic Behavior and Organization*, Article in Press, journal homepage: www.elsevier.com/locate/jebo.
16. Judith Dourneau,(2018) Solvency II : Du risque de marché au modèle interne de risque, mémoire présenté pour l’obtention du diplôme de l’ENASS, école nationale d’assurance, institut de CNMA, France, p12.
17. Malafrente I., Porzio C., Starita M.(2016), The Nature and Determinants of Disclosure Practices in The Insurance Industry: Evidence From European Insurance , *International Review of Financial Analysis*, Vol.45, pp.367-382.
18. Mezőfi. Balázs, Andras Niedermayer , Daniel Niedermayer, Balázs Márton Süli,(2017), " Solvency II reporting: How to interpret funds’ aggregate solvency capital requirement figures", *Insurance: Mathematics and Economics*.
19. NJegomir J., Rihter V. (2016), The Role and Importance of Insurance of Business and Supply Chain Interruptions, *The Journal of Management*.
20. Qing L., Burke (2019), Why haven’t U.S. GAAP and IFRS on Insurance Contracts Converged? Evidence From an unsuccessful

- Joint Project, Journal of Contemporary Accounting and Economics, Vol. 15.
21. Stefan Weber (2018), Solvency II, or how to sweep the downsiderisk under the carpet, Insurance : Mathematics and Economics, pp. 191-200.
 22. Valentina Peleckienė, Kęstutis Peleckis (2014), Omnibus II effective measures in adjusting the current Solvency II framework, Contemporary Issues in Business, Management and Education, pp. 156-163.
 23. Visser, E., & McEneaney, D. (2015). IFRS 4 Phase II: Comparison with Solvency II and MCEV.
 24. Vlamincx, D., Vandeweghe, C., & Lievens, B. (2013). IFRS 4 (Phase II) for Insurance Contracts: Revised exposure draft explained through an illustrative example.
 25. Yanik S., Bas E. (2017), Evaluation of IFRS 17 Insurance Contract Standard For Insurance Companies, Press Procedia, Vol.6, No.1, pp 48-50.
 26. Zainudin, Rozaimah, Nurul Shahnaz Ahmad Mahdzan and Ee Shan Leong, (2018), "Firm-specific internal determinants of profitability performance: an exploratory study of selected life insurance firms in Asia", Journal of Asia Business Studies, Vol. 12, No. 4.
- **Others:**
27. BJÖRN W., JANSSON J. (2018), Valuation Practices of IFRS 17, DEGREE Project Mathematics, Second Cycle, 30 Credits, Stockholm.
 28. Chevallier F., Dal Moro E., Krvavych Y., Rudenko I. (2018), Probability of Sufficiency of The Risk Margin For Life Companies under IFRS 17, Working Paper.
 29. England P.D., Verrall R.J., and Wüthric M.V. (2018), On the Lifetime and One-Year Views of Reserve Risk, with Application to IFRS 17 and Solvency II Risk Margins, Working Paper, University of London.
 30. Insurance Accounting Alert (2017), IASB issues IFRS 17 - the new Standard for insurance contracts.
 31. Insurance ERM (2015), Solvency II timeline, Retrieved from <https://www.insuranceerm.com/guides/solvency-ii-timeline.html>.
 32. International Accounting Standard Board "IASB" (2018), Conceptual Framework For Financial Reporting, pp. 1-16, Available at: <http://www.ifrs.org>.
 33. KBMG (2010), Solvabilité II: Vers une approche globale et Coherente de la Solvabilité, Document de Travail.

34. KBMG (2017), First Impression : IFRS 17 Insurance Contracts- Publication No.134753, Available at: <http://www.Kpmg.com/ifrs>.
35. KPMG International,(2018) "Can you see clearly now? Analysts' views on IFRS 17 and the insurance reporting landscape", kpmg.com/insurancechange.
36. Official Journal of the European Union (2009), DIRECTIVE 200-9/138/EC of The European Parliament and of The Council of 25 November 2009 on the taking-up and pursuit of the business of Insurance and Reinsurance (Solvency II), Retrieved from <http://eur-lex.europa.eu>.
37. Peter England and Richard Millen's (2013), Solvency II Reserving Risk and Risk Margins, towerswatson.com.
38. Price Waterhouse Coopers "PWC" (2017), In depth A look at current financial reporting issues, IFRS 17 marks a new epoch for insurance contract accounting, www.pwc.com/structure for further details.
39. This Basis for Conclusions accompanies IFRS 17 Insurance Contracts (issued May 2017; see separate booklet) and is issued by the International Accounting Standards Board (the Board).
40. Zoom Sur..Le pilier Ide(2012), Solvability 2, article disponible sur : <http://www.actuaire-search.fr/a42mai-2012-zoom-sur-le-pilier-i-de-solvabilite-2>.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

ملخص بيانات الدراسة التطبيقية لشركات التأمين محل البحث في ظل عدم تطبيق متطلبات معيار IFRS:17 (أي أن Dummy Variable (X) = Zero

الشركة	السنوات	مؤشرات الملاءة المالية (%) (Y1)										مؤشرات الربحية (%) (Y2)			
		Y11	Y12	Y13	Y14	Y15	Y16	Y17	Y18	Y21	Y22	Y23	Y24		
شركة مصر للتأمين	٢٠١٤	٥٠,٦	١٦٩	٢٨,٨	٥٠,٦	٢٤,٧٧	٥٦٨	٢٢٢	١٤,٨	٤	١٦,٤	٤,٧	٣٠,٥		
	٢٠١٥	٦٢,٧	٢٠٥	٢٦,٩	٥٧,٧	٣,٩ -	٤٨٢	٢٧٦,٦	١٦,٤	٥,٣	٢٤,٧	٦,٢	٣٠		
	٢٠١٦	٧٠,٦٩	٢٧٧	٢٥,٨	٦١,٤	١,٣	٤٣٧,٥	٢٤٧,٧	١٥,٧	٥,٨	٢٢,٤	٦,٨	٢٩,٣		
	٢٠١٧	٨٤,٢	٢٠,١١	١٦,٥	٦٣,٤	١٨,٢	١٦٠	١٨٠,٦	١٠	٥	٤٣	٥,٤	٥١,٢		
	٢٠١٨	٧٩,٧	١١,١	١٨,١	٦١	١٨,٧	١٤٩,٤	١٥٢,٥	١٠,١٥	٥,٢	٤١	٥,٨	١٨,٨		
قناة السويس للتأمين	٢٠١٤	١٢٥,٥	٣٠٣,٨	١٨,٦	٥٠,٨	٠,٢٢	٢٠٤,٧	٨٤٥	٤٩	٢,٤	١٤,٩	٣,٧	١٨,٣		
	٢٠١٥	١٦٠	٢٤٠	١٧,٢	٥٥,٣	٠,٦٢	١٦٧	٦٨١	٥١,٨	٢,٣	١٥,٤	٣,٥	١٣		
	٢٠١٦	٢٠٥,٨	٤١٠	١٦,٩	٥٧,٨	٥,٢	١٣٦	١١١٧	٥٠,٧	٢,٧	١٩,٢	٣,٩	١٠,٨		
	٢٠١٧	٢٠٠,٨	١٤	١٤,٤	٥٠,١٦	٢,٤٥	٤٨,٥	٨٤١	٥٥,٢	٢,٩	٢٥,١٧	٥	١٠,١٢		
	٢٠١٨	٢٣٥	١٣,٤	١٥	٥٣,٠٧	١٦	٤٨,٦	٥٢٤,٥	٥١,٢	٣	٢٤,٩	٤,٦	١٢,٢		
المهندسين للتأمين	٢٠١٤	٥٢,٢	١٠٥	١٦,٧	٦١,٣	٥,٨	٣٧٥	٥٤٨	١٧	١,٢٧	٨,٢	١,٤٨	١٦,٢		
	٢٠١٥	٦٠,٨	٤٢٠	٣٣	٦٠	٣,٤	٣٢٩	٨٤٥	٣٠,٢	٤	١٤	٥,٤	١٧,٥		
	٢٠١٦	٦٥,٥	٤٣٥	٣٥,٥	٥٨,٥	٦	٣٠٧	٧٧٠	٢٤	٧,٢	٢٥,٣	٩,٣	٣١		
	٢٠١٧	١٧,٣	٦٧,٧	٢٣	٥٥	٤٣	٦١٤	٣٤٧	١٨,٢	٦	٤٧	٧	٥٥,٦		
	٢٠١٨	١٦,٧٥	٦٦,٧٧	٢٥	٥٢	١٥	٥٣٣	٣٦١	١٧,٥	٧	٥١,٦	٨,٣	٦٠		
الذاتنا للتأمين	٢٠١٤	٤٨,٣	٢٦٣	٣٦,٢	٧٥	٣,٨	٤٠٧	٤٧٧	٢٤	٤,٤	١٣,٨	١٨,٥	٢٩,٥		
	٢٠١٥	٤٠,٣	٣٩٤	٣٧,٤	٦٥,٥	٣ -	٤٩٠	٦٧٤	٢٠,٧	٣,٤	١٠	١٤,٢	١٨,٨		
	٢٠١٦	١٢٦,٤	٣٣٩	٣٧,٥	٦٢	٥,٥	٢٤٨	٥٨٩	٢٢,٥	٦	١٩	٨,١١	٢٥,٦		
	٢٠١٧	٨١	٤٦٢	٣٣,٤	٦٤,٣	١٦,٧	٢٣١	٨٩٦	٢٤,٤	١٠	٤٣	١٢	٣٩		
	٢٠١٨	٩٢	٥٠١	٣٧	٦٩	١٦,٥	١٩٨	٨٨٠	٢٠,٥	٩,٥	٣٤,٣	١١,٦	٢٥		
المجموعة العربية للتأمين	٢٠١٤	٨٣,٥	٥٥,٨	٣٥,٧	٥٠,٧	٢١,٦	٢٤٦	٩٥	٢٢,٨	١٠,٩	٤٤	١٤,٦	٤١		
	٢٠١٥	٧٩,٢	٥٠,٢	٣٩	٥١,٣	٢٠	٢٤١,٧	٨٥,٨	٢٢	١٠,٢	٣٥,٦	١٣,٨	٣٩,٨		
	٢٠١٦	٨٣	٥٦,٢	٣٦,٨	٤٨,٣	١٠,٥	٢٣١,٦	١٠٣,٦	٢٧	٩	٣٢,٥	١٢,٦	٤٠,٥		
	٢٠١٧	٨٢,٢	٩٠,٧	٣٣,٥	٤٠,٨	١٦	٢٢٥,٩	٢٠٦	٣٥,٢	١٠,٥	٤٥,٦	١٥,٧	٤١,٧		
	٢٠١٨	٧٨,٨	٩٥,٧	٣٤,١	٣٨,٤	٢١,٣	٢٣٤	٢١٦	٣٥,٨	٩,٢	٣٦,٦	١٢,٨	٤١,٦		

المصدر : من إعداد الباحث ، (تم استخراج المؤشرات من واقع التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين محل الدراسة).

ملحق رقم (٢)

ملخص بيانات الدراسة التطبيقية لشركات التأمين محل البحث في ظل الالتزام بتطبيق

متطلبات معيار IFRS:17 (أي أن Dummy Variable (X) = One

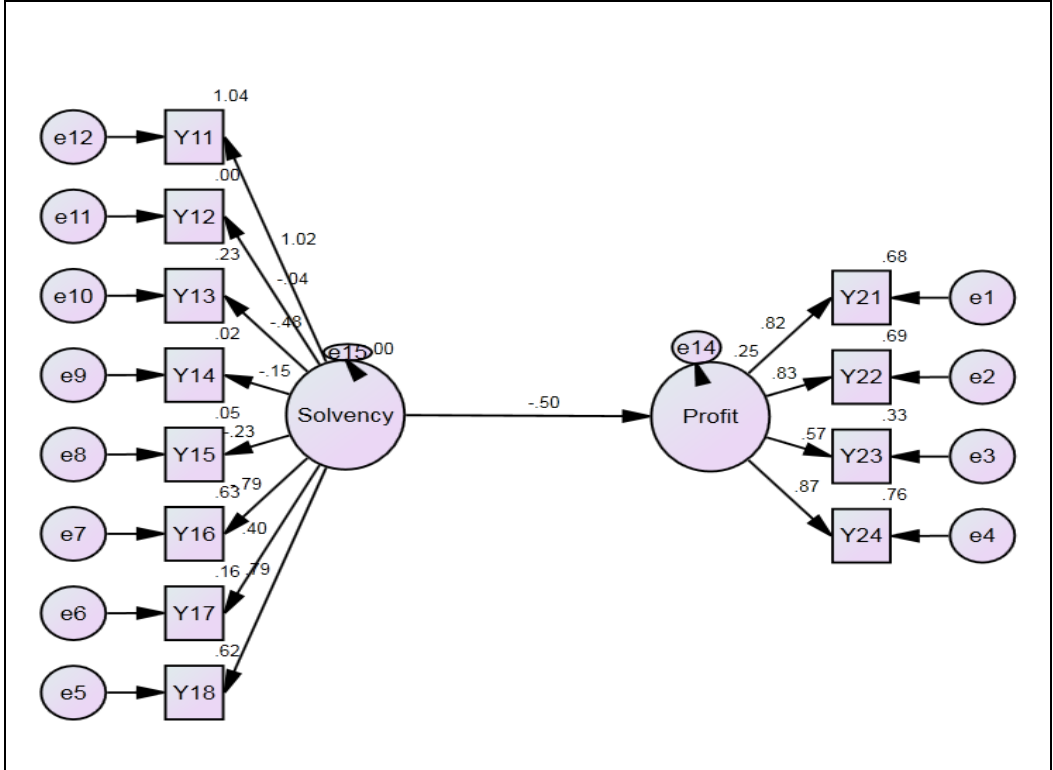
الشركة	السنوات	مؤشرات الملاءة المالية % (Y ₁)										مؤشرات الربحية % (Y ₂)			
		Y ₁₁	Y ₁₂	Y ₁₃	Y ₁₄	Y ₁₅	Y ₁₆	Y ₁₇	Y ₁₈	Y ₂₁	Y ₂₂	Y ₂₃	Y ₂₄		
شركة مصر للتأمين	٢٠١٤	٤١,٢	١٣٥,٢	٢١,٦	٥١,٦	٢١,١	٤٢٦	١٣٧,٦	١٣	٢,٩	١٣,٣	٣,٤	٢١,٧		
	٢٠١٥	٥١	١٦٤	٢٠,٢	٥٢,٩	٣,٣-	٣٨١,٥	١٩١,٥	١٤,٤	٣,٨	٢١	٤,٨	٢٢,٣		
	٢٠١٦	٥٩,٥	٢٤١,٦	١٩,٤	٥٦,٦	١,١١	٣٢٨	١٥٣,٦	١٣,٨	٤,٧	١٨	٥,٢	٢٠,٨		
	٢٠١٧	٧٢	١٨	١٢,٤	٦١,٧	١٥,٥	١٢٧	١٢٨	٨,٨	٣,٦	٣٤,٨	٣,٩	٣٩,٤		
قناة السويس للتأمين	٢٠١٨	٦٦	٩,٩	١٣,٦	٥٧,٢	١٥,٩	١٢٢	١٠٤,٦	٨,٩	٣,٨	٣٣,٢	٤,٢	١٣,٤		
	٢٠١٤	٩٤	٢٦٣,٧	١٤,٦	٥٠,٣	٠,٢	١٨٧	٦٥٨,٧	٤٣,٦	١,٩	١١,٨	٢,٩	١٤,٥		
	٢٠١٥	١٢٨	٢١٠,٤	١٤,٥	٥٤,٧	٠,٦	١٤٦	٥٦٤,٤	٤٦	١,٨	١٢,٢	٢,٨	١٠,٣		
	٢٠١٦	١٧٤,٤	٣٨٢,٤	١٣,٢	٥٧,٢	٥	١٢٩,٧	٨٦٠	٤٨	٢,٢	١٥,٢	٣,١	٨,٥		
المهندسين للتأمين	٢٠١٧	١٦٨,٦	١١,٧	١٢,٣	٤٩,٧	٢,٣	٤٢,٧	٦٨٧,٦	٤٩	٢,٣	١٩,٩	٤	٨		
	٢٠١٨	١٩٦,٣	١١,٦	١٣,٨	٥٢,٥	١٥	٤٢,٨	٤٢٣,٩	٤٥,٦	٢,٤	١٩,٧	٣,٦	٩,٦		
	٢٠١٤	٤٥,٤	٨٥,٣	١٥,٧	٥٧,٦	٤,٩	٣٤٧	٥٠٤,٢	١٥	١	٦,٧	١,١	١٣		
	٢٠١٥	٥٥	٣٦١	٣١	٥٦,٤	٣	٣١١,٣	٧٧٧,٤	٢٧	٣	١١,٥	٣,٨	١٤		
الدلتا للتأمين	٢٠١٦	٥٧	٣٧٣,٢	٣٣,٤	٥٥	٥	٢٨٤	٧٠٦,٤	٢٢,٤	٥,٣	٢٠,٧	٦,٦	٢٧		
	٢٠١٧	١٥	٥٥	٢١,٦	٥١,٧	٣٦,٣	٥٦٨	٣١٩,٢	١٦,٢	٤,٤	٣٨,٥	٥	٤١		
	٢٠١٨	١٤,٦	٥٤,٢	٢٣,٥	٤٩	١٢,٧	٤٩٣	٣٣٢	١٥,٦	٥,٢	٤٢,٣	٥,٩	٤٤,٤		
	٢٠١٤	٤١,٥	٢١٤	٣٢,٢	٦٩	٣,٣	٣٥٠	٤٤٣,٦	٢٢	٣,٤	١٠	١٤,٤	٢٣,٣		
المجموعة العربية للتأمين	٢٠١٥	٣٦,٧	٣٢٥,٧	٣٣,٣	٥٩,٣	٢,٦-	٤٣١,٤	٦٢٦,٨	١٩	٢,٦	٧,٢	١١	١٦		
	٢٠١٦	١١٨,٧	٢٨٦	٣٣,٤	٥٧	٤,٨	٢١٨,٣	٥٤٧,٨	٢٠,٦	٤,٦	١٣,٧	٦,٣	٢٠,٢		
	٢٠١٧	٦٩,٧	٣٧٦	٢٩,٧	٦١,٢	١٤,٧	١٩٨,٧	٨٣٣,٣	٢٢,٣	٧,٧	٣١	٩,٤	٣٠,٨		
	٢٠١٨	٨١	٤٠٧,٨	٣٣	٦٣,٥	١٤,٥	١٧٠,٣	٨١٨,٤	١٨,٨	٧,٣	٢٤,٧	٩	١٩,٨		
المجموعة العربية للتأمين	٢٠١٤	٧٦,٨	٥١,٢	٣١	٤٧,٧	١٩	٢١٩	٨٨,٤	٢٠,٣	٨	٣١,٢	١٢	٣٤,٤		
	٢٠١٥	٧٢	٤٥,٢	٣٥	٤٨,٢	١٧,٦	٢١٣	٧٩,٨	١٩,٦	٧,٨	٢٨,٣	١١,٣	٣٢,٤		
	٢٠١٦	٧٦,٤	٥٠,٦	٣٢	٤٥,٤	٩,٢	٢٠٦	٩٨,٣	٢٥	٦,٧	٢٧	١٠,٣	٣٤		
	٢٠١٧	٧٥,٦	٨٢,٦	٢٩	٣٨,٤	١٤	٢٠١	١٩١,٦	٣١,٣	٧,٨	٣٢,٤	١٢,٩	٣٥		
٢٠١٨	٧٢,٥	٨٦	٢٩,٧	٣٦	١٨,٧	٢٠٩,٣	٢٠١	٣٢	٦,٨	٢٦	١٠,٥	٣٥			

المصدر : من إعداد الباحث ، (تم استخراج المؤشرات من واقع التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين محل الدراسة بعد تسويتها في ضوء متطلبات تطبيق معيار IFRS:17).

ملحق رقم (٣)

مخرجات تحليل المسار (AMOS) Path Analysis

١- مخرجات تحليل المسار قبل تطبيق معيار عقود التأمين IFRS:17 :



Computation of degrees of freedom (Default model)

Number of distinct sample moments: 78
 Number of distinct parameters to be estimated: 25
 Degrees of freedom (78 - 25): 53

Result (Default model)

Minimum was achieved
 Chi-square = 228.829
 Degrees of freedom = 53
 Probability level = .000

